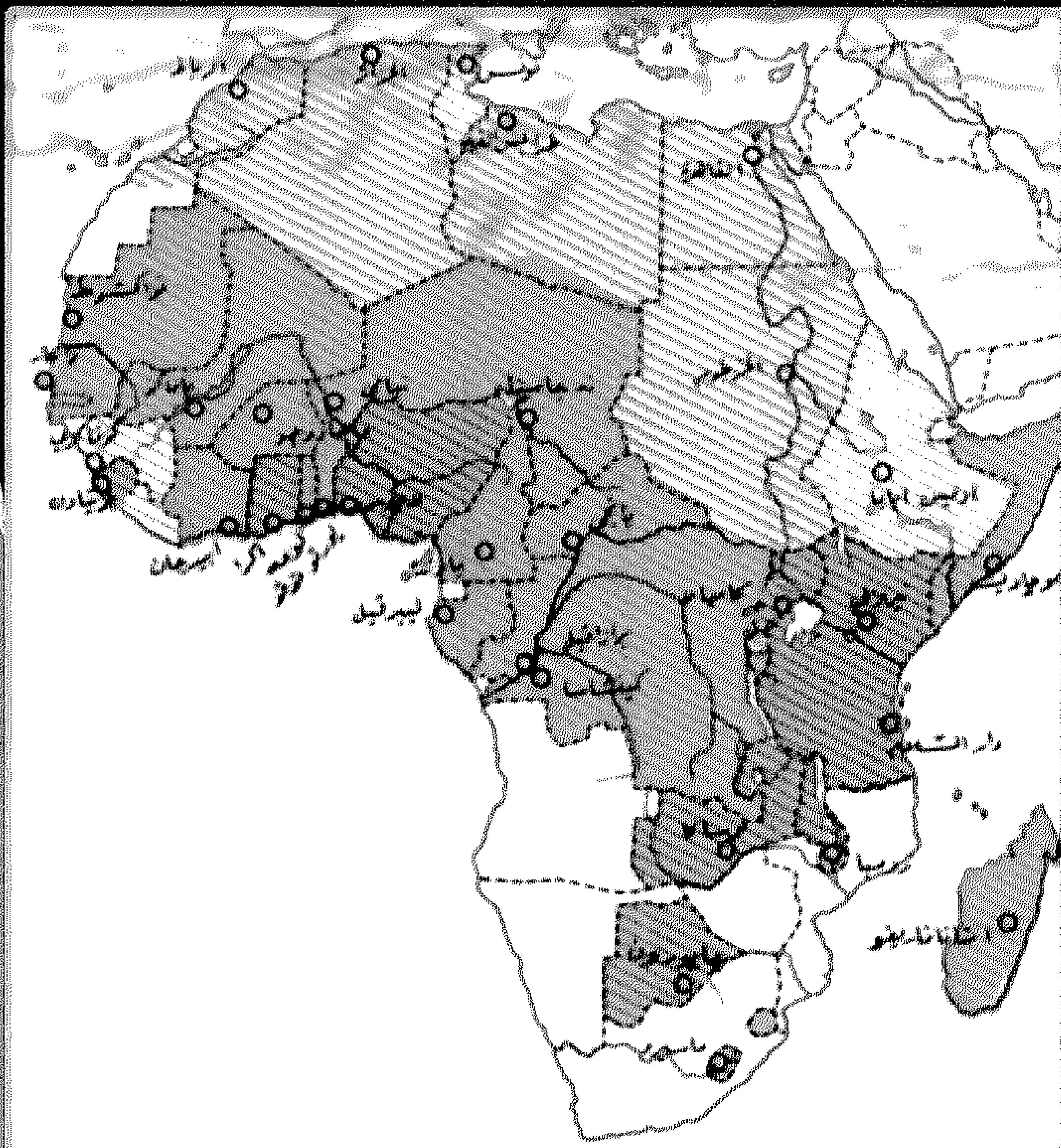
أ.د. جميل مصعب محمود

تطورات السياسة الامريكية

تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية





تطورات السياسة الامريكية

تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية

تطورات السياسة الامريكية

تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية

المؤلف

أ. د. جميل مصعب محمود



الطبعة الأولى

1426هـ - 2006م

المملكة الأردنية الهاشمية رقم الإيداع لدى الدائرة الوطنية (2005/11/2644)
رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر (2005/10/2541)

327.73
مصعب، جميل
تطورات السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا / جميل مصعب - عمان:
دار مجدلاوي، 2005
(   ) ص.
ر.أ: (2005/11/2644)
الواصفات: السياسة الخارجية// الولايات المتحدة // العلاقات الدولية // افريقيا/
* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة

ISBN 9957-02 - 212 -1 (ردمك)

دار مجدلاوي للنشر والتوزيع
تليفاكس: ٥٣٤٩٤٩٧ - ٥٣٤٩٤٩٩
ص.ب ١٧٥٨ الجبيهة ١١٩٤١
عمان - الأردن



Dar Majdalawi Pub. & Dis.
Telefax: 5349497 - 5349499
P.O.Box: 1758 Aljubaiha
11941 Amman - Jordan

www.majdalawibooks.com
e-mail: customer@majdalawibooks.com

▼ الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الدار الناشره.

تنفيذ وطباعة بيروت ـ لبنان ـ تلفاكس: ٢٧٢٢٢٥ ١ ٠٠٩٦١١ خليوي: ٣٢٤٦٤٨-٣١٢١٢٤ / ٠٠٩٦١٣

المحتويات

الموضوع	الصفحة

الفصل الثالث

الفصل الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

بادىء ذي بدىء، ان السياسة الخارجية لأي دولة هي امتداد للسياسة الداخلية، والولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى، كانت سياساتها وما زالت ترتكز على القيم الليبرالية والنظام الرأسمالي (الديمقراطية السياسية والتعددية الحزبية والبرلمانية، واحترام حقوق الإنسان، واقتصاد السوق) وتمتلك قوة عسكرية هائلة وتكنولوجية متقدمة تستخدمها في حالة تهديد أمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية للخطر، إضافة إلى دورها المؤثر في المنظمات الدولية والإقليمية، فضلا عن تأثيرها الكبير في المنظمات المالية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، وفوق كل هذا وذاك تحالفها الاستراتيجي مع الدول الأوربية، أو ما يطلق عليه بالمعسكر الغربي، ان كل هذه السياسات والوسائل والآليات والتحالفات جندت قي حقبة الحرب الباردة (لاحتواء) ومواجهة المعسكر الاشتراكي وإيقاف المد السوفيتي على النطاق العالمي، مما كان له اكبر الأثر على تعاملات الولايات المتحدة الأمريكية ضد المعسكر الشيوعي وعلى مختلف المناطق في العالم.

وعلى صعيد القارة الأفريقية، فان السياسة الأمريكية لم تعط أهمية استثنائية لسياساتها تجاه القارة الأفريقية بشكل عام، بحكم وجود القوى الاستعمارية الغربية المسيطرة والمهيمنة على هذه القارة منذ موتمر برلين 1884 –1885، وهذا لا يعني بان السياسة الأمريكية أهملت القارة الأفريقية كليا، بل كان لها رؤية إستراتيجية في كيفية التعامل مع هذه المنطقة من العالم تخدم مصالحها الكونية في مواجهة المعسكر الاشتراكي، سواء من حيث موقعها وأهدافها والوسائل التي استخدمتها في ظل (القطبية الثنائية) لمواجهة الاتحاد السوفيتي ومعسكره وتحالفاته في القارة الأفريقية، لاسيما بعد ان حصلت العديد من دول القارة استقلالها في حقبة الستينات من القوى الاستعمارية الغربية، وتبنت النظام الاشتراكي وتحالفت مع المعسكر الاشتراكي.

وبعد انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي ومعسكره الاشتراكي، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية، القوى العظمى الوحيدة في العالم، ولم يعد أمامها منافس دولي، او أي تحالفات معادية ذات شان، وأخذت تؤكد على نشر قيمها

وطروحاتها السياسية والاقتصادية على الصعيد الدولي، ولاسيما في بلدان الجنوب ومنها دول القارة الأفريقية.

في الوقت ذاته عمت الفوضى مع انتهاء الحرب الباردة، نتيجة لظهور الروح القومية العرقية، والتعدية الحزبية الشكلية، وتمزقت العديد من الدول، وسادت الفوضى السياسية وعدم الاستقرار السياسي، فضلاً عن احتدام المنافسة الاقتصادية بين حلفاء الحرب الباردة، ناهيك عن ظهور تحديات جديدة على المستوى العالمي (الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل ... الخ).

لذا يلاحظ تطور في السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا، من حيث موقعها والأهداف والوسائل التي تبنتها السياسة الأمريكية للهيمنة على على هذه القارة الغنية، والتي تعتبر بحق ثروة الكنوز المعدنية والزراعية، ناهيك عن حاجة الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الثروات في عالم اصبح التنافس الاقتصادي يحتل الأولوية في سياسات الدول.

طبيعة المشكلة: في حقبة الحرب الباردة كانت العديد من الدول الأفريقية، والتي حصلت على استقلالها من القوى الاستعمارية الأوربية، قد تبنت النظام الاشتراكي، وبعد انتهاء القطبية الثنائية بانهيار المعسكر الاشتراكي، أضحت السياسة الأمريكية تعمل بالأخذ على ما يسمى بسياسة (الترغيب والتهديد) لدول الجنوب بضمنها أفريقيا لترك النظام السياسي الشمولي، والأخذ بنظام التعددية الحزبية والبرلمانية واقتصاد السوق، ودون ذلك ستحرم هذه الدول من المساعدات الاقتصادية والمالية والعسكرية والتكنولجيه المتقدمة، في الوقت ذاته تعلم هذه الدول بأهمية هذه المساعدات لتقدمها واستقرارها، ولكن في نفس الوقت تعلم علم اليقين بان تركيبتها الاقتصادية والاجتماعية غير مهيأة لتطبيق القيم الغربية والنظام الرأسمالي.

الهدف من البحث:

هو دراسة وتحليل التطورات السياسة الأمريكية تجاه القارة الأفريقية قبل وبعد المتغيرات الدولية الجديدة، من حيث موقع القارة الأفريقية والأهداف والوسائل، وماهي انعكاساتها على القارة، والتحديات التي تواجه هذه السياسة داخليا وخارجيا، وما هي آفاقها المستقبلية؟

اشتملت هذه الدراسة على أربعة فصول، عالج الفصل الأول السياسة الأمريكية في أفريقيا في حقبة الحرب الباردة، من حيث أهمية القارة والأهداف والوسائل التي استخدمتها الإدارة الأمريكية في تلك المرحلة، أما الفصل الثاني فقد ناقش التطورات في السياسة الأمريكية في القارة الأفريقية على ضوء موقعها والأهداف والوسائل في ظل القطبية الأحادية. أما الفصل الثالث فقد تخصص في التنافس الأمريكي الأوربي على القارة، مركزين على التنافس الأمريكي الفرنسي في أفريقيا، وغير متجاهلين سياسات الاتحاد الأوربي بشكل عام، ودوركل دوله بشكل خاص، بريطانيا، ألمانيا وإيطاليا، ووجدنا من المفيد أيضا إلقاء الضوء على السياسة الإسرائيلية في القارة الأفريقية.

أما الفصل الرابع فقد وضحنا اهم التحديات التي تواجه السياسة الأمريكية في أفريقيا، مركزين على الاتحاد الأفريقي، والعلاقات العربية الأفريقية، ومستقبل السياسة الأمريكية في القارة السمراء.

إن هذا البحث هو نتاج لدارس، اهتم بقضايا أفريقيا منذ فترة غير قصيرة، يحاول فيه سد النقص في هذا الموضوع، لاسيما وان أمريكا اليوم هي التي تحكم العالم وتطمح بالهيمنة عليه لأطول فترة ممكنة.

الفصل الاول

السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا في ظل الحرب الباردة

- **المبحث الأول:** موقع أفريقيا في السياسة الأمريكية في ظل الحرب الباردة .
- **المبحث الثاني:** أهداف السياسة الأمريكية في أفريقيا.
- **المبحث الثالث:** الوسائل والأدوات لتنفيذ السياسة الأمريكية في أفريقيا في ظل الحرب الباردة.

المبحث الأول

موقع أفريقيا في السياسة الأمريكية في ظل الحرب الباردة

نجد من المفيد وقبل الحديث عن تطورات السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا، أن نلقي بعض الضوء على بعض المفاهيم السياسية وبشكل مختصر،والتي نجد أنها ضرورية لتكون كمدخل للدراسة. ربما كانت الكلمة: السياسة، أكثر الكلمات ترددا في حديث الناس... وحقيقية (يعرف كل امرىء عن السياسة ولكن لايفهمها أحد) قول ليس دقيقا تماما، إلا أنه اقرب للصوب منه للخطا [1]. وقد قيل (أن السياسة هي فن حكم الدولة) أو أنها (علم حكم الدولة) أو (فن حكم المجتمعات الإنسانية)، ومهما يكن من أمر، إن السياسة بدون ثقافة لاتعني شيئا، لذا فالثقافة السياسية تعني (امتلاك طاقة التحليل السياسي للوضع الاقتصادي والاجتماعي، الناتج من الوضع السياسي، وامتلاك القدرة على المبادرة الفكرية لاقتراح الحلول والقدرة العملية الكفيلة لتنفيذ هذه الحلول)[2].

إن السياسة الخارجية هي أحد فروع علم العلاقات الدولية، والتي تختص بوصف وتحليل استراتيجية أو الأعمال المستقبلية التي ينوي صانعوا القرار في الدولة ما تبنيها تجاه أطراف النظام الدولي، بهدف تحقيق أهداف محددة تعكس المصلحة القومية للدول، وبهذا فالسياسة الخارجية التي تتبناها دولة ما، قد تكون نتيجة لرد فعل لعوامل بيئية داخلية أملتها الظروف البيئة المحيطة، أو أنها قد تكون نتيجة لرد فعل لعوامل بيئة خارجية فرضتها أو تفرضها الظروف البيئية الخارجية. وبهذا تعكس السياسة الخارجية لأي دولة ما وجود عملية ديناميكية تأخذ في الاعتبار المصلحة القومية (National Interest) والظروف البيئة الدولية، ويتم ترجمتها إلى ارض الواقع عن طريق القنوات والأجهزة الدبلوماسية[3].

---

(1) محمد محمود ربيع واخرون:موسوعة العلوم السياسية، مطبعة دار الوطن، الكويت، سنة الطبع، 1994، ص39.

(2) عبد الكريم غلاب: ازمة المفاهيم وانحراف التفكير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص1.1 وما بعدها.

(3) مصطفى عبد الله خشيم: موسوعة علم العلاقات الدولية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت،2..2، ص131.للمزيدمن المعلومات انظر وقارن، كاظم هاشم نعمة: العلاقات الدولية، مطابع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد 1987 ص 27_ 28.

وهناك من يعرف السياسة الخارجية، بأنها مجموعة الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية ساعية إلى تحقيق أهداف قد تكون محددة إطار الوسائل المختلفة المتوافرة لتلك الدولة[1]. وهنا يطرح سؤال ماهي الاهداف والوسائل التي تتبناها هذه الدولة او تلك في سياستها الخارجية لتحقيق اهدافها القومية العليا؟ أن أهداف السياسة الخارجية لأي دولة يمكن تحقيقها من خلال هدفين رئيسيين هما:

أولهما: المحافظة على الكيان الإقليمي والاستقلالي للدولة، وذلك من خلال الأساليب السياسية والاقتصادية والعسكرية.

فمن الناحية السياسية تقوم الدولة بعقد الاتفاقيات الدولية والدخول في المنظمات الدولية أو الانضمام إلى حلف من الأحلاف لضمان حماية الدول الأخرى لها والدفاع عنها في حالة وقوع أي اعتداء عليها،

أما من الناحية الاقتصادية فتسعى الدولة لحماية نفسها بتوفير المواد الاقتصادية التي تحتاجها داخليا، ومحاولة توفير بعض مواد الخام الأساسية التي تحتاجها، لتشكل تلك المواد قوة اقتصادية في يد الدولة المالكة تستطيع أن تساوم بها، وكذلك يعتبر التقدم الصناعي والفني ووفرة الخبراء والفنيين من عوامل القوة الاقتصادية للدولة.

ومن الناحية العسكرية فان الدولة تسعى إلى الاعتماد على قوتها العسكرية الذاتية وذلك بتنظيم وتطوير أسلحتها باختلاف أنواعها ووضع الخطط الإستراتيجية للدفاع والهجوم إذا لزم الأمر، وبالاعتماد على قوات خارجية وذلك بعد اتفاقيات من اجل الحماية العسكرية مع دول أخرى قوية، أو بالدخول في أحلاف عسكرية[2].

أما الهدف الثاني: فهو (طلب القوة)، حيث تعتبر القوه في كثير من الأحيان وسيلة لتحقيق أهداف الدولة في السياسة الدولية، غير انه من الممكن اعتبار القوة هدفا أساسيا من أهداف السياسة الخارجية لمعظم الدول، وهنا لا نقصد بالقوة العسكرية فحسب، بل نقصد بسط النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري، ومن

---

(1) علي محمد شمبش: العلوم السياسية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، ط4، 1993، ص342.

(2) المصدر السابق، ص344.

المدارس التي اعتبرت القوة هدفا من أهداف الدولة في المجال الدولي المدرسة الواقعية، فيرى (هانز مورجانثو) (Hans morgenthau) أن السياسة بين الدول هي صراع من أجل القوة (struggle for power) ومهما تكن الغايات البعيدة للسياسات تبقى القوة دائما الهدف المباشر لها. وأن ريمون ارون (Raymon Aron) الفرنسي هو الأخر يتفق بالنتيجة مع (مور جانثو) الأمريكي حول (القوة) كمفهوم، أساس لعالم السياسة الدولية، وذلك لأن (ارون) يرى أن المفهوم الذي يستقيم مع طبيعة البيئة الدولية هو (وحدة السياسية الخارجية) أي أن هناك بديلين أمام الدولة لتحقيق أمنها ومصالحها، أولهما الدبلوماسية وتعني كيفية إقناع الدولة الأخرى بمصالحها دون الدخول في حرب وهو ما يسمى بفن الإكراه، وتستخدم عند فشل الدبلوماسية[1] أو استخدام القوة.

أما عن وسائل السياسة الخارجية فيمكن ان نحددها بالنقاط الأساسية التالية وهي:

1- الدبلوماسية.
2- المساعدات الخارجية.
3- الأحلاف.
4- الحرب[2].

بعد هذه التعريفات النظرية للسياسة الخارجية بإيجاز نعود لموضوع بحثنا:

تتمتع القارة بمساحة قدرها 30.330.800 مليون كيلو متر مربع وهي ثاني اكبر القارات مساحة بعد آسيا، ويبلغ عدد سكان أفريقيا حاليا ما يقارب 784.445 مليون نسمة حسب إحصائيات الأمم المتحدة لعام 2000 وتمثل مساحة أفريقيا غير العربية نسبة تساوي 66.3 % من مساحة أفريقيا[3].

---

(1) علي محمد شميش: مصدر سابق، ص344

(2) عادل فتحي ثابت عبد الحافظ: النظرية السياسية المعاصرة دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة، الدار الجامعية، الاسكندرية، سنة الطبع 2001...، ص73.

(3) united nations، volume 1 ،world populations prospect the 1998 p.2 ، .انظر ايضا، محمود عبد الغني مسعودي:قضايا أفريقية، سلسلة عالم المعرفة، العدد 34، الكويت، ص5.انظر أيضا عبد الحميد العيد: استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال القارة الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت الى جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، سنة 2001..، ص15.

وتطل القارة الأفريقية على كل ركن من أركان العالم الأربعة بنافذة، فهي تطل على أوروبا عبر نافذة البحر المتوسط شمالا، وتطل على العالم الجديد (دول أمريكا اللاتينية) عبر نافذة المحيط الأطلسي، وفي نافذة المحيط الهندي تطل على قارة أسيا، فيما تطل جنوبا على القارة القطبية الجنوبية عبر المحيط الجنوبي، لذا فان هذا الموقع الاستراتيجي جعل منها موضع اهتمام كبير لجميع القوى الدولية في الماضي والحاضر.

إن بدايات الاهتمام الأمريكي بأفريقيا يعود إلى حقبة الإمبريالية، وذلك عندما تزايد الاستغلال الاستعماري للقارة الأفريقية، وبدأت تبرز أهمية ثرواتها وإمكانياتها وموقعها الجغرافي المتزايد الأهمية، وقد شرع رأس المال الأمريكي في التواجد بالقارة بصورة تدريجية مبتدءا من ليبريا[1]، والتي أصبحت بعد الحرب العالمية الثانية قاعدة أمامية تجارية وبحرية إستراتيجية رئيسية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة أفريقيا الغربية.

إن بدايات التواجد الأمريكي في القارة قد نشأ بدرجة جوهرية من الموقع المتداعي للدول الاستعمارية الأوربية، والذي يرجع جزئيا إلى الإرهاق المباشر للحرب الكونية الأولى، كما يعود أيضا إلى مشاركة الشعوب الأفريقية في تلك الحرب بأمل تحقيق الاستقلال[2]، وسعي الولايات المتحدة في حماية مصالحها التي تركزت بصفة أساسية في جنوب أفريقيا وليبريا، وتوسيع وجودها العسكري المستقل الخاص في شمال أفريقيا والبحر المتوسط والحيلولة دون انهيار الإمبراطوريات الاستعمارية في أفريقيا.

---

(1) ليبريا ذات وضعية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لأنها تعد (مستعمرة أمريكية مرتبطة بها علاقة عضوية، لان بعض السود الذين كانوا في الولايات المتحدة عبيدا عادوا إلى أفريقيا وأسسوا جمهورية مستقلة بأسم ليبيريا، حتى أنها اتخذت من اسم الرئيس الأمريكي (مونرو) اسما لعاصمتها، منروفيا وتتواجد فيها قاعدة أمريكية هي (بيكرزفيلد)، إضافة إلى وجود استثمارات يعتد بها ومصالح اقتصادية للولايات المتحدة، وتحظى ليبيريا بنصيب هام من المساعدات الأمريكية و وتتابع واشنطن بأهمية كل ما يجري في ليبيريا من أحداث وتطورات. انظر السيد عوض عثمان: التدخل الأجنبي الأمريكي والفرنسي في شمال ووسط أفريقيا، الدراسات الاستراتيجية، معهد الأنحاء العربي، 1989، ص31-32.

(2) ستيورات سميث: الاستعمار الأمريكي في أفريقيا، ترجمة احمد فؤاد بلبع، القاهرة،دار الثقافة الجديدة، 1979، ص92.

إلا أن تداعيات الحرب العالمية الثانية واشتداد حركة التحرر الوطني وانهزام النازية ونشؤ الامم المتحدة[1]، وظهور الاتحاد السوفيتي ومعسكره الاشتراكي كقوة عظمى، كل ذلك ساهم في بروز ظاهرة الاستقطاب الدولي، وكان يعني نهاية عصر أوروبا الغربية وتراجع وزنها النسبي في العالم وبداية لتصفية مستعمراتها، خصوصا بعد انهيار النظام الاستعماري في آسيا، مما جعل الدول الاستعمارية تركز جهودها على كيفية استغلال مستعمراتها الأفريقية[2]، بعد ان اصطفت مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومع هذا لم يؤشر أي دور أمريكي واضح في القارة الأفريقية باستثناء ليبريا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وبدا هذا الدور بالوضوح بعد ذلك، والذي كان منصبا في معظمه على دول شمال القارة الأفريقية، وكانت التوجهات الأمريكية بشكل عام أميل إلى التعامل مع إفريقيا من خلال حلفائها الأوربيين ا لذين كانوا يسيطرون على اغلب دول القارة، ولم تكن الولايات المتحدة راغبة في الحلول محلهم معتبرة ذلك في صالحها، من حيث تخفيض العبء عنها وانشغالها الجدي بالمنافسة والصراع مع الاتحاد السوفيتي حول قضايا الحرب الباردة اكثر من اهتمامها بإفريقيا[3].

وساعد استغلال الحرب الباردة بين قطبي النظام آنذاك وانتقالها إلى الساحة الافريقية القوى الأوربية الغربية على دعم مراكز نفوذها التقليدي في القارة مستغلة أجواء الحرب الباردة بين الشرق والغرب وسياسة احتواء المد الشيوعي في القارة الأوربية، وقد ساهم الوفاق الأمريكي الأوربي الذي ارتكز على (مبدا مونرو) وتقسيم العمل بين الولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا اللاتينية، والدور الأوربي في أفريقيا ومناطق أخرى، واستنادا لهذا المبدأ، وهذا التقسيم الذي تم احترامه وتعزيزه من كل الجانبين إلى حد كبير، وعلى حد قول (جورج بول)، (أحد مسئولي إدارة كندي): (اعتبرت الولايات المتحدة أن القارة الأفريقية من مسؤولية الأوربيين، نظير اعتراف الأخيرة بالدور الأمريكي في أمريكا اللاتينية[4].

---

(1) سعد ناجي جواد: التطورات السياسية الحديثة في أفريقيا،بغداد،مطابع دار الحكمة، 1999، ص58.

(2) السيد عوض عثمان: المصدر السابق، ص32 –33.

(3) احمد طه محمد:قضايا أفريقيا والنظام العالمي الجديد، السياسة الدولية، العدد،23، يناير،1996، ص75.

(4) سمعان بطرس فرج الله:العلاقات السياسة الدولية في القرن العشرين،القاهرة، مكتبة ألا نجلو المصرية، 1974، ص66.

وعلى ضوء ماذكر، لم تكن القارة الأفريقية وقضاياها مــن بــين الأولويــات إلهامه عادة في السياسة الخارجية الأمريكية باعتبار أن تلك القارة تدخل في نطاق اهتمامات حلفائها في الحلف الأطلسي بشكل عام، والتواجد الإنكليــزي والفرنــسي منها بشكل خاص[1] لكن هذا لايعني بأن السياسة الأمريكية أهملــت القــارة كليــا، لاسيما وان هذه القارة تعتبر، مستودع مصالح إستراتيجية واقتصادية، فضلا عــن انها ستصبح ميدان للصراع الدولي بينها وبين الاتحاد السوفيتي. فالأوساط الحاكمة الأمريكية تدرك أن سبل التطور المقبل لبلدان القارة السوداء ستحدد إلــى درجــة بعيدة مصائر النظام الرأسمالي العالمي، ولهذا كانت تولي أهميــة جديــة لوضــع مخططات ومنطلقات سياستها الخارجية بالنسبة لأفريقيا، وحتى نهاية الخمسينات لم تكن الولايات المتحدة تملك تلك القاعدة لسياستها الخارجية لمواجهة بلدان القــارة الأفريقية، بل كانت سياستها المتعلقة بهذه المنطقة تتلخص في تصور بسيط يقــول بأنه انطلاقا من اقتراب موعد تفسخ النظام الاستعماري يتحتم على الولايات المتحدة الأمريكية، أن تشغل مكان انجلترة وفرنسا وبلجيكا وغيرها من الدول الاستعمارية، وقد تبين هذا الموقف على أساس نظرية (مل الفراغ) الزاعم بأن الولايات المتحدة الأمريكية قادرة اكثر من غيرها من الدول الغربية الأوربية على توجيــه مجــرى الأحداث في البلدان الأفريقية، وإن مجرد انسحاب القــوى الاســتعمارية ســتكون فرصة مواتية من أجل ان تحل الولايات المتحدة محل (الملاك الــسابقين للمــوارد الأفريقية)، وقد كتب (هر برت سبيرو) عالم الدراســات الأفريقيــة المــشهور ان الهجمة الأمريكية على أفريقيا تستدعيها الضرورات العسكرية الاقتصادية والسياسية لملئ الفراغ الذي حدث في هذه القارة بعد خروج الدول الاستعمارية الأوربيــة، إن علينا أن نضع أيدينا على قواعدها العسكرية وأن نقوم بحماية التوظيفــات الماليــة الأمريكية في الدول الأفريقية كما أننا بحاجة إلى المــواد الخــام والأســواق فــي أفريقيا[2].

وبعد استقلال العديد من البلدان الأفريقية، والتي تبنت النظام الاشتراكي ومعادة الاستعمار، أصبحت السياسة الأمريكية اكثر صــعوبة، لــذا يلاحــظ فــي بدايــة

---

(1) سوسن حسين: السياسة الأفريقية في القرن العشرين، السياسة الدولية، العدد 54 تشرين الأول، أكتــوبر، 1987، ص37.

(2) H.Spiro: Politics in Africa. New York. 1962 . pp.25.26 .

الستينيات، قامت الأوساط الحاكمة الأمريكية بعملية بحث نشطة عن منهج سياسي جديد في أفريقيا لمواجهة الحركة الثورية في القارة الأفريقية لان ذلك سيؤثر بصورة جدية على نظرية توازن القوى في العالم.

من جانب آخر، إن ثورة يوليو في مصر ساهمت مساهمة جادة في دعم حركات التحرر الأفريقية، وان منظمة الوحدة الأفريقية التي تأسست عام 1963، قد سلمت قيادتها للدول الثورية في القارة وفي مقدمتها مصر بقيادة عبد الناصر، وتمثل ذلك بصفة خاصة في تبني ميثاق المنظمة إنشاء لجنة لتحرير أفريقيا من الاستعمار، فضلا عن إقرار المنظمة لسياسة عدم الانحياز وجعلها ركنا أساسيا من أركان السياسة الخارجية لدول المنظمة، ولاشك أن دخول أفريقيا كلها في نطاق دول عدم الانحياز بموافقة جميع دولها (رغم عدم انطباق شروطها على بعض هذه الدول) كان كسبا عظيما لهذه السياسة كما كان انتصارا كبيرا لجمال عبد الناصر ولمصر[1].

ولمواجهة هذه التطورات السياسية في أفريقيا، فقد كانت السياسة الأمريكية وأعلامها تطرح نفسها بأنها ضد مخططات الاستعمار، وهي الصديق الوفي للشعوب الأفريقية، وستحاول على تقديم المساعدة لجميع شعوب القارة في الحصول على حريتها واستقلالها وحمايتها، مستغلة من كونها لم تستعمر أفريقيا.

لذا كانت الاتجاهات الجديدة في السياسة الخارجية الأمريكية في أفريقيا والإحساس بضرورة استخدام أساليب اكثر مرونة للتغلغل في بلدان هذه القارة، فوجدت انعكاسها في نظرية (الأفاق الجديدة) التي طرحها الرئيس (جون كندي) والذي كتب يقول (إن مستقبل أفريقيا سيترك أثرا جديا على مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية بصورة إيجابية أو سلبية)[2].

---

(1) مجدي حماد: العلاقات العربية الأفريقية في المنظور الغربي والسوفيتي، العرب وأفريقيا، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص183.

(2) اندرية اوزادفسكي: الولايات المتحدة الأمريكية وأفريقيا، ترجمة غانم ملحم، منشورات مركز البحوث والدراسات الأفريقية،الجماهيرية العربية الليبية، 1981، ص2..

لاسيما وان العديد من البلدان الأفريقية بدأت تتبنى طريق التطور غير الرأسمالي، بسبب السياسات الاستعمارية القديمة والنهب والتخلف، لذا أصبحت القارة الأفريقية منطقة صراع بين الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية.

وفي فترة الستينات كانت السياسة الأميركية تعمل جاهدة لإرضاء الأطراف الأفريقية وقد كان للرئيس (كندي) دور واضح في ذلك ففي إحدى خطبه في بداية الستينات قال بأن على الولايات المتحدة الأمريكية: أن تتحالف مع الموجة الوطنية المتعاظمة في أفريقيا وإن أمامنا الإمكانية التاريخية لمساعدة هذه الدول في بناء مجتمعاتها ... إن بإمكاننا أن ندرب و نؤسس جيوشها، وبإمكاننا أن نساعدها في بناء القاعدة الصناعية والزراعية التي يمكن ان تضمن أيجاد مستويات جديدة للحياة، وبإمكاننا أن نعزز الإدارة الأفضل والتعليم الأفضل، والنظام الأفضل للضرائب، لتخليص شعوبها من عصور الفقر والجوع والجهل[1].

وفي سنة 1961 استقبل البيت الأبيض رؤساء (11) دولة أفريقية، وفي عام 1962 (13) رئيسا أفريقيا، وقد زادت حكومة كيندي حجم المساعدات الأميركية للدول الأفريقية. كما وسعت برامج المساعدات الاقتصادية والتقنية من خلال خطط المنظمات الدولية، فأرسل الى أفريقيا آلاف من المتطوعين آو ما يسمون بفيلق السلام الذي انيط به تدعيم مواقع أميركا في القارة[2].

إن هذه المواقف المتعاطفة من إدارة (كيندي) تجاه أفريقيا، جعلت بعض المؤلفين الأميركيين يشير إلى أن كيندي قد (اكتسب سمعه الرئيس المناصر لأفريقيا)[3].

ويبدو أن نظرية (الأفاق الجديدة) التي طرحها (كيندي) كانت تستهدف الحيلولة دون انتقال بلاد القارة الأفريقية إلى الطريق غير الرأسمالي للتطور وعرقلة تقاربها مع الاتحاد السوفيتي وغيره من الدول الاشتراكية.

وفي عهد إدارة (جونسون) تم استبدال سياسة (الأفاق الجديدة) بسياسة التدخل العسكري السافر، وذلك عندما قامت الولايات المتحدة الأميركية، بالتدخل عسكريا

(1) نفس المصدر، ص21.
(2) نفس المصدر،.
(3) V. Ferkiss For Identity. New York. 1966. P. 3.6.

فيما سمي بعملية (ستانليغيل) في الكونغو الديمقراطية، زائير سابقا عام 1964، عندما أسقطت حكومة (باتريس لومبا) اليسارية ومساندة الحركة الانفصالية التي يقودها (تشومبي) الذي كان يسيطر على مقاطعة كاتنغا الغنية بالماس وسيطرة موبوتو سيسيكو على نظام الحكم في زائير سابقا من خلال الدعم الأميركي[1].

وفي فترة السبعينات، وتولى الإدارة الأميركية للرئيس (نيكسون)، فإن هذا الأخير رفع شعار (مبدأ نيكسون) وكان الهدف المعلن منه هو تقديم المساعدات لدول العالم الثالث، وأفريقيا من ضمنها لمواجهة التغلغل السوفيتي في هذه البلدان، وقد صرح سكرتير الدولة (هنري كسنجر) في لجنة مجلس الشيوخ الخاصة بالشؤون المالية، وهو يرد على الأسئلة المتعلقة لسياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه القارة بالقول: صحيح أن الولايات المتحدة الأميركية على مدى السنوات الأخيرة، وقد أعطيت لأوروبا الغربية الدور القيادي في أفريقيا، ويفسر هذا من ناحية العلاقات التقليدية، مثلما يفسر بانشغالنا بالمناطق الأخرى من العالم، إلا أن انتباهنا إلى أفريقيا، واهتمامنا بها سيزداد في المستقبل[2].

إضافة إلى ما تقدم، إن ما يفسر زيادة الاهتمام الأمريكي بأفريقيا، إلى الوثيقة التي كانت سرية والخاصة بالسياسة الأمريكية في أفريقيا، والتي يشار أليها باسم مذكرة الدراسة رقم (39) للأمن القومي، والتي أكدت مصادر كثيرة، غربية وأفريقية، ان (كيسنجر) هو الذي قام بإعداد هذه الوثيقة عام 1969 عندما كان مستشار للأمن القومي للرئيس نيكسون، وقد تبنى في هذه الوثيقة من بين خمسة اختيارات تضمنتها الوثيقة، الاختيار الثاني ودفع به إلى قنوات التنفيذ الفعلي في وزارة الخارجية الأمريكية وفي البيت البيض، ويدعو هذا الاختيار الحكومة الأميركية إلى (ارتباط أوسع مع الدول السوداء والبيضاء على السوا ء، بهدف التأثير على الدول البيضاء لتتجه نحو الاعتدال، وتثبيط الاتجاه إلى العنف الذي تؤيده الدول السوداء) وأساس ذلك في منطق كيسنجر، وكما أعلن صراحة، ان البيض قد وجدوا في أفريقيا ليبقوا، وإن الطريقة الوحيدة لحدوث تغير بناء لايمكن أن يتم إلا من خلالهم، ولا أمل بالتالي في أن يستطيع السود كسب حقوقهم السياسية

(1) جميل مصعب محمود: أزمة النظام السياسي في الكونغو الديمقراطية وابعادها الدولية، مجلة كلية العلوم السياسية، بغداد، العدد 18، 1999، ص118.

(2) اندرية اوزادفسكي: مصدر سابق، ص21.

عن طريق العنف، الذي يمكن أن يؤدي إلى الفوضى، وزيادة الفرص أمام الشيوعية، ومن المهم هنا ان يوضع في الاعتبار أن (مفهوم العنف) في التقاليد الأمريكية، ينصرف إلى الثورة والكفاح المسلح، والسعي من أجل حق تقرير المصير...الخ [1]. غير أن الحكومة الأمريكية لم تسع حينئذ إلى انتهاج هذه السياسة تجاه جنوب أفريقيا وروسيا، حتى وقع الانقلاب العسكري في البرتغال عام 1974،وهو ما انعكس في الميدان الأفريقي على نتيجتين مهمتين:أولهما انهيار المنطقة العازلة بين جنوب أفريقيا وحركات التحرر الوطني باستقلال غينيا بيساو وموزمبيق، وأنغولا التي تبنت في الوقت نفسه ايديولوجية ماركسية، وثانيهما الانتصار الانغولي _ السوفيتي الكوبي على الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا[2].

وعلى ضوء ما ذكر نلاحظ في عقد السبعينيات قد برزت حدة الصراع الدولي في أفريقيا عبر ثلاثة مفاصل نزاع رئيسية جميعها ذات أهمية استراتيجية للقوتين العظميين، أولهما النزاع حول انغولا، ففي الوقت الذي دعم السوفيت حركة تحرير انغولا (NPLA)، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية دعمت كل من حركة يونيتا وانلا (ENLA) واكتسب الصراع الأمريكي السوفيتي حول انغولا بسبب امتداد حلف الناتو وانتشاره في جنوب الأطلسي بحكم وجود الاستعمار البرتغالي من حيث توفير التسهيلات البحرية وغيرها، إضافة لكون انغولا تمثل أهمية اقتصادية من كونها تنتج النفط والماس، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تأتي في طليعة المستوردين من هذا البلد[3]. وثانيهما النزاع الأثيوبي _ الصومالي وتداعياته والتي أدت إلى ارتماء الصومال بحضن الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن كان حليفا قويا للسوفيت بسبب حرب ألا وغادين، في الوقت الذي أصبحت أثيوبيا دولة ماركسية في عهد منجسو هيلامريام وترتبط بعلاقات وطيدة مع السوفيت والكوبيين[4]. وثالثهما، هو النزاع حول (زائير) 1977 - 1978، والتي كانت تعد

---

(1) مجدي حماد: مصدر سابق، ص192.

(2) نفس المصدر.

(3) ناصف حتي: العرب والأفارقة في عالم متغير، ندوة العرب وأفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984، ص2.8.

(4) جميل مصعب محمود: القضية الإرترية دراسة نظرية وميدانية، مطبوعات وزارة الثقافة والأعلام، بغداد، 198.، ص12..

أحد مراكز النفوذ الغربي الرئيسي في النظام الأفريقي، لذا قدمت الولايات المتحدة الأمريكية الدعم لزائير ومعها كل من فرنسا وبلجيكا والشركات متعددة الجنسيات، حيث تعد زائير من أكبر الدول الأفريقية المنتجة للنحاس والكوبالت والماس الصناعي والقصدير والزنك والذهب واليورانيوم وغيرها من المواد، إضافة لكونها تشكل حاجز أمام المد الشيوعي في القارة الأفريقية[1].

في عهد الرئيس (كارتر) حصل تمايز في كيفية التعاطي مع أفريقيا بين اتجاهين في الإدارة الأمريكية، أحدهما يمثله (زيغنيو برجنسكي) مستشار الأمن القومي، وكان يعتمد على قراءة الأحداث من منظور استراتيجي _ كوني للأحداث ويبني مواقفه على ذلك.والاتجاه الثاني مثله وزير الخارجية (سايروس فانس) ومندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة (أند رو يونغ)، ويعطي هذا الاتجاه أهمية أساسية للعوامل المحلية والإقليمية في تقويمه لديناميت التطورات، ولكن بقيت الغلبة في تحديد السياسة الأمريكية للاتجاه الأول. فالولايات المتحدة مثلا كانت تعطي أولوية لسياسة التسلح في محاولة احتواء النفوذ السوفيتي على حساب مساعدة الدول الأفريقية على التنمية الاقتصادية [2]. لذا فان إدارة (كارتر) فضلت عدم التدخل في النزاعات الأفريقية، وفي حالة حدوثها، فان على الدول الغربية تقديم المساعدات المختلفة، فمثلا في أزمة نيجيريا اختارت الولايات المتحدة الحياد وعدم التدخل، علما منها بان بريطانيا كانت تقوم بالعمل نيابة عنها بالحفاظ على مصالحها هناك[3].

في الوقت الذي يلاحظ أن إدارة (ريغان) قد انتهجت أسلوبا مغايرا بالدفاع عن إقامة وجود عسكري أمريكي دائم في الشرق الأوسط، أو استخدام القوة في مناطق خارجية يفترض ان تكون مصالح الولايات المتحدة معرضة للخطر من جانب قوى معادية[4]. من هنا بدا خط التصاعد في الاهتمام الأمريكي بأفريقيا في عهد (ريغان)، وفي إطار المبدأ الاستراتيجي الذي يلتزم به وهو (التصدي لخطر التوسع

---

(1) جميل مصعب محمود: أزمة النظام السياسي في الكونغو الديمقراطية ... مصدر سابق، ص12..

(2) ناصيف حتي: مصدر سابق، ص71..

(3) دنيا هاتف مكي: أفريقيا جنوب الصحراء في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت لكلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد، بغداد، 1997، ص85.

(4) السيد عوض عثمان:مصدر سابق، ص45.

السوفيتي والشيوعي أينما كان) من هنا كانت القارة الأفريقية أحد الميادين الأساسية للمواجهه[1].

واتساقا مع ذلك فقد تعاملت الولايات المتحدة في عهد (ريغان) مع كل الأزمات بشكل مباشر دون اللجوء إلى وكلاء في تنفيذ سياساتها، لاسيما في أفريقيا، فقد تدخلت بشكل مباشر في دعم حركات المعارضة للأنظمة الحليفة للسوفيت كحركة (يونيتا) في انغولا، يضاف إلى ذلك تشكيل قوات الانتشار السريع، ووضع الخطط العملية لها، والتي كان يقع ضمن مهام عملها عدة دول أفريقية منها أثيوبيا، الصومال، كينيا، وهي مناطق تواجد القوات الأمريكية مما عززمن أهمية القارة الأفريقية في حسابات صناع السياسة الخارجية الأمريكية[2].

وقدر العون الاقتصادي الأمريكي للقارة بحوالي (8) مليون دولار في العام، مقدما إلى 46 دولة أفريقية، وفي سنة 1985 وصلت المعونة إلى أكثر من بليون دولار، وبهذا فاقت أية معونة قدمها الاتحاد السوفيتي[3].

من جانب آخر قامت الولايات المتحدة بالهجوم على ليبيا في عام 1986، بعد أن فرضت عليها عقوبات اقتصادية منذ سنة 1982 ، ردا على الدور الذي لعبته الجماهيرية الليبية في دعم ومساندة العمليات ضد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في أفريقيا، وغيرها من مناطق العالم[4].

وعندما ترك (ريغان) السلطة في 1989، أصبح العالم مختلفا عما كان عليه عندما استلم السلطة، فالسوفيت انسحبوا من أفغانستان، وانسحبت كوبا من انغولا، وانتهت الحرب العراقية الإيرانية بضعف الجانبين وعلى جميع المستويات في 8-8-1988، وبدا العد العكسي لانهيار الاتحاد السوفيتي.

ومن خلال كل ما تقدم من مواقف وتطورات، يتضح أن المتغير الأجنبي يحتل مكانة جوهرية في تحريك الأحداث الأفريقية، في البداية كانت القوى الاستعمارية

---

(1) مجدي حماد: مصدر سابق، ص192.

(2) إسماعيل صبري مقلد: العلاقات الأمريكية السوفيتية مشكلات الأمن والتسلح في الثمانينات، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987، ص293.

(3) احمد طه محمد: قضايا افريقيا والنظام العالمي الجديد، السياسة الدولية، العدد 113، لسنة 1993، ص59.

(4) السيد عوض عثمان: مصدر سابق، ص149.

الأوربية وتبعها الولايات المتحدة الأمريكية، ولا نستغرب ذلك إذا وضعنا في الاعتبار، أن القارة أصبحت محور الاهتمام والصراع الدولي في فترة الحرب الباردة بين العملاقين، حيث يوجد النفط والمعادن الحيوية والموارد الزراعية الهائلة، فضلا عن الممرات البحرية الإستراتيجية، ويرجع ذلك إلى أن الصراعات العالمية تتركز، حول طرق المواصلات الإستراتيجية والموارد الاقتصادية الحيوية، وبالتالي فان من يمكنه السيطرة على هذه المناطق الغنية،التي تتحكم أيضا في طرق الملاحة الدولية، يمكنه أن يلعب دورا أساسيا في صوغ جانب مهم من التطورات السياسية والاقتصادية في العالم.

المبحث الثاني

أهداف السياسة الأمريكية في أفريقيا في ظل الحرب الباردة

من الجدير بالذكر ونحن نعالج هذا المبحث، علينا أن نشير، أن الهدف هنا يعني الغاية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها في المجال الدولي، ومن هنا تكمن الصعوبات في تحديد الأهداف التي تسعى الدولة أو الدول إلى تحقيقها دوليا، حيث ما يعتبر اليوم هدفا، قد يكون وسيلة غدا، أو ما هو هدف ألان قد يكون أساسا أو مبدا من مبادى السياسة الخارجية للدولة، وسبق وأن أشرنا أن هناك هدفين أساسيين من أهداف السياسة الخارجية، وهما المحافظة على الكيان الإقليمي والاستقلالي للدولة، وتدخل ضمن هذه النقطة الأساليب الايديولوجية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، والهدف الثاني هو القوة. لذا سنحاول هنا في معالجتنا للموضوع أن نشير إلى أن الهدف الأول وهو المحافظة على كيان الدولة، والذي يتأتى أو يتحقق كهدف رئيسي من أهداف السياسة الخارجية بالمحافظة على الوضع الراهن، وهي سياسة تتبعها أو تساندها الدول التي تعتقد إن هذا الوضع الذي هي عليه أفضل وضع بالنسبة لها، أما الدول التي لا تعتقد هذا الاعتقاد فإنها وإن رضيت القبول بهذا الأمر، إلا إنها تسعى بمختلف الطرق لاغتنام الفرصة ومحاولة تغير الوضع لصالحها، وهذا ما يسمى بسياسة التوسع الاستعمارية[1]، والسؤال الذي يطرح هنا، ماهي أهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفريقيا؟

الواقع أصبح من المتفق عليه ان المصلحة القومية لأي دولة، أو مجموعة من الدول – ونحن نتحدث عن فترة الحرب الباردة – تعتبر في مقدمة محددات سياساتها الخارجية. ومن هذه الناحية يلزم لفهم المنظور الأمريكي تجاه أفريقيا، أن يعمد الباحث إلى رصد وتحليل مجموعة المصالح الجوهرية للولايات المتحدة الأمريكية من النواحي الإستراتيجية والايديولوجية والسياسية والاقتصادية في القارة الأفريقية.

---

(1) علي محمد شمبش: مصدر سابق، ص343.

2-1 المفصل الاستراتيجي:

للدلالة على طبيعة وحدة الصراع بين القوتين العظميين، يشار آلية في علم الإستراتيجية إنه بمثابة لعبة مكاسب محصلتها صفر (zero- sum game) فما يحققه طرف من نفوذ ومواقع يكون بمثابة خسارة للطرف الأخر، واتسم الصراع الدولي (في فترة الحرب الباردة) بازدياد أهمية بعض (مسارح النزاع) في العالم كالمحيط الهندي والخليج العربي وجنوب الباسفيك وجنوب الأطلسي، وينعكس ذلك بشكل تنافسي للحصول على مواقع نفوذ في الدول المحيطة والقريبة من هذه (المسارح)، وإلى جانب الأهمية الجيوستراتجية، تمتلك المنطقتان العربية – والأفريقية أهمية اقتصادية وإستراتيجية بسبب زيادة التنافس على المصادر في العالم، ونظرا لاحتوائها على عدد وفير وكميات مهمة من الموارد الطبيعية والمعدنية كالنفط والغاز الطبيعي (المنطقة العربية)، والبلاتين يوم واليورانيوم والذهب والمنغنيز والكروم وغيرها...(المنطقة الأفريقية) [1].

مع تبلور ملامح (النظام الدولي الجديد) الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، على أساس وجود قطبين يستأثران بقمة هذا النظام، وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، ومع انقسام العالم، سياسيا وعسكريا وأيديولوجيا إلى معسكرين بينهما صراع حاد، كان من الطبيعي أن تكون للقوى العظمى الفائدة في كل من المعسكرين إستراتيجية كلية تشمل مختلف مناطق العالم، وهكذا كان من الطبيعي أن تصبح المنطقة العربية والأفريقية من ميادين الصراع بين المعسكرين، ولقد ضاعف من حدة الصراع، فيهما وعليهما، الإمكانات والقدرات الذاتية المتوفرة بهما، ان هذه المنطقة تقع في نطاق الأمن المباشر بالنسبة للاتحاد السوفيتي (بالمعنى الاستراتيجي)، وأمريكا وأوروبا الغربية (بالمعنى الاقتصادي) من ناحية الساحل الشرقي والساحل الشمالي[2]، من هنا نفهم الترابط بين المنطقتين العربية والأفريقية.

وجدير بالإشارة، ونحن نذكر كل من المنطقتين (العربية والأفريقية)، منطلقين أن كل من المعسكرين كانت لهما إستراتيجية كونية، وفي داخل هذه الاستراتيجية

---

(1) مجدي حماد: مصدر سابق، ص19..

(2) نفس المصدر.

الكلية تدخل المنطقة العربية كوحده واحده متكاملة، وقد تكون هناك درجات متفاوتة من الاهتمام بهاتين الوحدتين او ببعض الدول أو المنظمات، ولكن الاهتمام ينصب بهما على المستوى الكلي، وهو الأساس فبحسابات الصراع أو الوفاق، أما القوى الأخرى الغربية فهي مهتمة أيضا بالمنطقتين ولكن ليس على المستوى نفسه، وانما هي تركز على دول ومناطق عربيه وأفريقية بعينها وتكون اكثر فعالية في تحركاتها، وما يتحقق لها من مصالح ونفوذ وقدرة على التأثيرفي بعض المراحل أو المستويات أو الدول، وبهذا فانها تختلف عن الإستراتيجية الأمريكية والسوفيتية، للمنطقتين بحكم النظرة الكلية، ولاسيما ان هناك عوامل مشتركة بينهما وهي، عوامل الجغرافية والتاريخ والحضارة، والتفاعل العربي – الأفريقي شكلا خاضعا ومميزا، إن كان من حيث كثافته وتنوعه أو حدته، ويظهر ذلك إذا ما قورن هذا التفاعل بتفاعل مع نظام إقليمي آخر في العلم الثالث كنظام دول أمريكا اللاتينية أو نظام جنوب شرق آسيا مثلا، حيث ينحصر التفاعل في الأطر الدبلوماسية والاقتصادية وبشكل محدود. فالتلاصق الجغرافي والذي يتمثل بوجود (منطقة الترابط الجغرافي)، بين النظامين تضم الدول العربية – الأفريقية حيث تشير الإحصائيات إلى أهمية هذا الترابط: أكثر من 60 % من العرب يعيشون في أفريقيا، ثلثا الأراضي العربية في أفريقيا، واحد من كل أربعة أفارقة هو عربي، واللغة العربية هي اللغة الأولى المحلية في أفريقيا[1] وفي هذا الإطار برزت ظاهرة الدولة القلب في النظامين والتي تساهم بتقارب بينهما إذا استطاعت ان تلعب دورها في التفاعل (الدور المصري قبل كامب ديفيد، أما إذا خرجت من قلب أحد النظامين، أي إذا بطل دورها (كدولة قلب) في هذا النظام وبقيت في هذا الموقع في النظام الأخر فلا ان تؤثر سلبا بشكل غير مباشر على الأقل في التفاعل الإقليمي – مثلاً تعطل التعاون العربي _ الأفريقي بعد كامب ديفيد[2]، (وسنعالج العلاقات العربية الأفريقية في الفصل الربع من هذا البحث).

وتقسم استراتيجية القوتين العظميين إلى جزأين أساسيين: الأول دفاعي استباقي، والهدف هو الدفاع عن مواقع أو مبادى إستراتيجية مهمة كذلك، والعمل

---

(1) مدثر عبد الرحيم: التعاون العربي الأفريقي _ العرب والنظام الاقتصادي الجديد،دار المشرق والمغرب، بيروت، ص1.6 وما بعدها.

(2) ناصيف حتي، المصدر السابق، ص713.

على استباق أية محاولة لتهديد ما. والجزء الثاني هجومي وردعي والهدف هو أشعار الطرف الأخر بالقدرة على تهديد مفاصل استراتيجية مهمة له، وفي هذا السياق وفي إطار ما ذكر سابقا حول لعبة المكاسب التي محصلتها صفر، يبرز التفاعل الاستراتيجي بين القوتين العظميين ليشكل علاقة جدلية، فينشا التنافس والتسابق ويكتسب الصراع حدته في الحفاظ على موقع أو محاولة السيطرة عليه أو منع الطرف الأخر من السيطرة عليه أيضاً [1].

وتقسم الاستراتيجية الرئيسية في المنطقة إلى ما يلي [2].

1- **المحيط الهندي وجنوب الأطلسي:** إذ تبرز أهمية المحيط في انه ضمن سيناريو المواجهة يمكن للولايات المتحدة ان تهدد بواسطة الصواريخ العابرة للقارات والمحملة في غواصات نووية، الاتحاد السوفيتي، من هنا يكتسب المحيط الهندي أهميته الدفاعية بالنسبة للاتحاد السوفيتي وتزداد اهميتة في كونه يشكل المدخل عبر بحر عمان ومضيق هرمز إلى (مسرح الخليج) الذي له أهمية مميزة في استراتيجية كلتا القوتين، أما الأطلسي الجنوبي فهو كامتداد للأطلسي الشمالي يكسب أهمية دفاعية مهمة عند حلف الناتو حيث ان أي وجود سوفياتي في تلك المنطقة يمكن أن يهدد أمريكا اللاتينية (الضفة الغربية للمحيط) وجنوب أفريقيا، وكذلك الولايات المتحدة وهو أيضا يصل بين منطقة حلف شمال الأطلسي والمحيط الهندي، فكل من القوتين تحاول إبقاء وجود عسكري بحري متوازن وليس بالضرورة متبادل مع الطرف الآخر، كذلك مراقبة تحركات الطرف الأخر واحتواء أي محاولة لتوسعة ويتطلب ذلك كله الحصول على علاقات مميزة في الدول الأفريقية والعربية المطلة على المحيطين من أجل تامين التسهيلات والخدمات الضرورية لقواتهما.

---

(1) مجدي حماد مصدر سابق، ص19..

(2) ناصيف حتي، المصدر السابق، ص721. انظر وقارن هشام القروي: التوازن الدولي من الحرب الباردة إلى الانفراج، الدار العربية للكتاب، طرابلس، 1985. ص146. انظر أيضا جورج المصري: العمل المشترك الأفريقي _ العربي التاريخ والمستقبل، التعاون العربي الأفريقي: الواقع الراهن وافاق المستقبل، التعاون العربي الأفريقي وافاق المستقبل، مركز دراسات العالم الإسلامي، سلسة الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 6، 1992، ص2.3.

2 – **القرن الأفريقي:** وتظهر أهميته الاستراتيجية من كونه يسيطر على باب المندب، وبالتالي على الممر المائي (البحر الأحمر_ السويس) بين المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وأهمية ذلك مثلا انه الطريق الأقصر الذي يربط بين الاتحاد السوفيتي عبر البحر المتوسط والمحيط الهندي، وكذلك الأمر بالنسبة للحلف الغربي وخاصة الولايات المتحدة وفرنسا(1).

رأس الرجاء الصالح: فقد ازدادت الأهمية التجارية للمرات المائية في تلك المنطقة مع أقفال قناة السويس وبقيت على أهميتها بعد فتح القناة لوجود ناقلات نفط كبيره لا يمكنها أن تعبر القناة. وتشكل المنطقة طريق الإمدادات النفطية والموارد الأولية للغرب في منطقة الخليج وجزء كبير من أفريقيا. وهي أيضا طريق أسطول الصيد السوفيتي وهو الثاني في العالم آنذاك؛ ويحصل على 2% من موارده في المحيط الهندي ويجوب شواطئ أفريقيا الشرقية والغربية، وظهرت الأهمية الإستراتيجية للمنطقة منذ الحرب العالمية الثانية بالنسبة للدول الحليفة، عندما سيطرت ألمانيا على المتوسط، فهذه المنطقة تربط بين جنوب الأطلسي والمحيط الهندي ومنطقة الخليج بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية، وهي أيضا تصل بحرا بين الجزء الآسيوي وبين الجزء الأوربي في الاتحاد السوفيتي يوقف تدخله في المنطقة(2) لاسيما وأن هناك علاقة استراتيجية بين الدول الغربية والولايات المتحدة في المجالات التي يتمحور فيها الصراع حول محور شرق– غرب او يصبح النزاع فيها ذا قيمة استراتيجية رئيسية مثلا مجموعة الاتصال بخصوص ناميبيا، التدخل في (زائير)، ولابد هنا من ذكر مقارنة مهمة وهي انه في فترات الاستعمار كانت الدول الأوربية تحاول أن تثمن مواقفها السياسية إستراتيجيا حتى تسحب الولايات المتحدة إلى تائيدها بزخم. أما في السبعينات، فان الولايات المتحدة هي التي بادرت إلى تثمين مسبق للانعكاسات الممكنة لمواقف سياسية محتملة للمجموعة وذلك بشكل استراتيجي حتى تضغط على دول هذه المجموعة للانضباط وراء تأييد الموقف

---

(1) احمد يوسف القرعي: الخريطة السياسية للقرن الأفريقي، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، العدد، 54، 1978، ص8. انظر أيضا صلاح الدين حافظ: صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي، دار المعرفة، الكويت، 1982، ص24.

(2) Colin Legume: Communal confict and international intervention in Africa in Colin new York: Legume et al tal. Eds African the mineteew enghlies: continent in crisis hill 1997.p66. mc Graw.

الأمريكي [1]. ويقودنا هذا إلى الإشارة إلى أن الأهداف الأمريكية هي نفس أهداف الغرب وكان الهدف الأساسي لمجمل هذه السياسات هي التصدي لخطر التوسع السوفيتي والشيوعي أينما كان. وبهذا أعطت أمريكا لنفسها حق التصدي للاتحاد السوفيتي نيابة عن أوروبا والعالم الثالث بضمنه أفريقيا، وفي الوقت ذاته حق إرغام الاتحاد السوفيتي للتوجه نحو القضايا الداخلية [2]، وهذا ما عبر عنه صراحة (ريتشارد بايبس) والذي كان يحتل الرجل الثاني في مجلس الأمن القومي الأمريكي، حين قال (ان الهدف النهائي للإستراتيجية الغربية المضادة يجب أن يكون إرغام الاتحاد السوفيتي على التوجه نحو الداخل، من التوسع إلى الإصلاح، موقف واضح من التوسع الخارجي وهو وحده القادر على دفع السوفيت نحو مزيد من الاهتمام بمواطنيهم فمن المعروف أن التاريخ الروسي الحديث أنه حينما تلاقي القيادة هزائم في الخارج تصبح عرضة لضغوط داخلية نحو منع الحريات وعلينا مساعدة سكان الاتحاد السوفيتي على جعل حكومة بلدهم تخضع لرقابتهم[3].

ويمكن القول أن الاستراتيجية التي اعتمدها الاتحاد السوفيتي في تحركاته داخل المنطقة العربية – الأفريقية مبنية على معادلة معينه تبلورت خلال مرحلة خروشيف كأساس لتوسع النفوذ والوجود السوفيتي في المنطقة، وتتكون هذه المعادلة من ثلاث عناصر، أولها إمداد دول المنطقة بصفقات من السلاح السوفيتي لكسر تبعية هذه الدول للغرب، وخلق نمط جديد من أنماط التبعية، وثانيها بناء شبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية مع هذه الدول على أساس المصالح المشتركة لكل طرف، وثالثها، إشاعة تضامن أيديولجي على أساس العداء للاستعمار والإمبريالية والصهيونية، فضلا عن الالتقاء حول أفكار التغيير الثوري والاشتراكية[4].

لاسيما وأن السلوك الدولي السوفيتي كانت توجهه موشرات مشتركة من (المصالح) و (المبادئ) في كل من المنطقة العربية –والأفريقية بحكم أن تلك المنطقتين تتوفر فيها كل من النفط، والممرات الإستراتيجية، إضافة إلى اتجاهات

---

(1) ناصيف حتي: المصدر السابق، ص711.

(2) محمد علي بشير: العرب وافريقيا، مصدر سابق، ص218.

(3) مجدي حماد: مصدر سابق، ص194.

(4) المصدر السابق.

التحرر الوطني، والإسلام الذي ينظر إليه السوفيت بأنه معادي لهم، بسبب قرب الدول الإسلامية منهم، من هنا نفهم احتلالهم لأفغانستان[1]. وفي هذا السياق يلاحظ ان الاتحاد السوفيتي يتبع ما يمكن تسميته باصطلاح استراتيجية الحرمان في المنطقة العربية – الأفريقية، وأن أهدافه هي إستراتيجية تسعى لأن تكون في وضع يمكنه من (حرمان) الطرف الأساسي في (الصراع التاريخي) ضده، أي المعسكر الغربي، من الحصول على الموارد الاقتصادية الحيوية في تلك المنطقة، أو الوصول بحرية إلى الممرات البحرية الإستراتيجية المحيطة بها، وبهذا تعمد الإستراتيجية السوفيتية على تهديد خطر مرور النفط والمعادن في البحر الأحمر أو رأس الرجاء الصالح وهو الطريق الذي يعتبر مدخلا إلى مناجم اليورانيوم والمعادن ذات الصفة الإستراتيجية في أفريقيا الجنوبية.

لذا شجع السوفيت التحرك الكوبي في انغولا وأثيوبيا وموزمبيق والكونغو برازافيل وغينيا الاستوائية وغينيا بيساو وسيراليون وبنيين، وعلاوة على ذلك فقد كان هناك وجودا سوفيتيا في عدن وليبيا وسوريا الأمر الذي لا تطيقه الدول الغربية صاحبة الشركات الراسماليةفي مناطق التجارة العالمية. لاسيما وقد كان السوفيت يتحكمون في القرن الأفريقي، وبهذا فإن السوفيت كانوا يحكمون قبضتهم على ذراعين، الذراع اليمين يمتد من القرن الأفريقي إلى البحر العربي الى دول الخليج وباكستان وأفغانستان، وذراع الأيسر من خلال علاقاتها مع ليبيا والجزائر لتقف على البحر الأبيض المتوسط، ومعنى هذا أنه إذا كانت الولايات المتحدة تحاول أن توطد أقدامها في مركز الدائرة، وفي مناطق إنتاج النفط، فان السوفيت كانوا يحاولون التركيز على محيط الدائرة الخارجي، أو في المناطق التي تتحكم في وسائل نقل البترول مثلا باب المندب، قناة السويس، هرمز وبالقرب من جبل طارق[2].

عليه أصبح طرد (الاتحاد السوفيتي) منذ ذلك الحين، يمثل بثبات أحد المراكز الرئيسية في سلم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه هذه المنطقة، وفي هذا المعنى أشار (وليام كوانت) قائلا: (بغض النظر عن كيفية تحديد خبراء السياسة

---

(1) هشام القروي: التوازن الدولي من الحرب الباردة الى الانفراج،الدار العربية للكتاب، طرابلس، 1985، ص123.

(2) امين هويدي: العرب وافريقيا وقضايا الامن المشترك، ندوة العرب وافريقيا، مصدر سابق، ص6.1.

الخارجية لعلاقات الولايات المتحدة بالمنطقة، لاشك في ان ثقل الوجود السوفيتي فيها يضغط بشدة على تخطيط الولايات المتحدة الاستراتيجي[1]. وبالفعل استطاعت الولايات المتحدة والغرب في أبعاد التأثير السوفيتي من المنطقة، لاسيما بعد سياسة الانفراج بينهما، واستخدام العديد من الأساليب منها استغلال الأزمة الاقتصادية الأفريقية وتقديم المساعدات للدول الأفريقية أو استغلال مشاكل الحدود، على سبيل المثال النزاع الصومالي _ الأثيوبي، وتشجيع الانقلابات العسكرية، انقلاب الجنرال (موبوتو) في زائير عام 1965، ثم توالته الانقلابات في القارة الأفريقية حتى زاد عددها على السبعين انقلابا، والأهم من كل ذلك هو محاصرة النشاط الثوري المصري، لاسيما بعد توقيع اتفاقية (كامب ديفيد) والتي أسهمت في تراجع العلاقات العربية الأفريقية، وجاء الزلزال المدمر على دول العالم الثالث بشكل عام وهو انهيار الاتحاد السوفيتي ومعسكره، وبقيت الدول العربية الأفريقية لاتعرف ماذا تعمل، وفرض عليها تبني النظام الليبرالي بشقية الاقتصادي والسياسي بعد انتهاء القطبية الثانية لتبقى القطبية الأحادية ممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية التي أضحت تفرض هيمنتها على المستوى الكوني.

2-2 العامل الأيديولوجي:

بالرغم من أن مفهوم الأيديولوجية يستخدم بشكل ملحوظ في حياتنا اليومية إلا أن الكثير لا يعني بالضبط ماذا يعني هذا المفهوم في معناه الضيق، فالأيديولوجية هي عبارة عن إطار متكامل وواضح من الأفكار والقيم السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية التي تطمح وتضع الأسس الرئيسية لنظام اجتماعي مثالي يجسد طريقة خاصة بالحياة، أي أن أي أيديولوجية تهتم في العادة بجملة من التغيرات تتمثل في طبيعة النظام السياسي الأفضل، الطريقة الأفضل لممارسة السلطة، دور المواطن في صنع القرار، طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الأفضل، والأهداف المثلى التي يجب ان يسعى النظام السياسي إلى تحقيقها[2].

فالهدف الأسمى لأي أيديولوجية هو أن تدرس وتطبق بقية دول العالم قيمها ومبادئها. والصراع الأيديولوجي الذي كان سائدا في فترة الحرب الباردة، مرجعه

(1) مجدي حماد: مصدر سابق، ص191.

(2) مصطفى عبد اللة خشيم: مصدر سابق، ص6..

سعي الدول إلى نشر أيديولوجيتها على المستوى العـالمي عـن طريـق وسـائل مشروعة وغير مشروعة، وقد تلجا الأطراف المعنية في حال الصراع أو الحـرب الأيديولوجية إلى تطبيق مبدأ أن الغاية تبرر الوسيلة، وبالتالي يتم اللجوء إلى وسائل مختلفة لنشر الأيديولوجية مثل الدعاية، تبادل البرامج الثقافية والعلمية والفنية، وتقديم المساعدات المالية والتكنولوجية، وأي وسائل أخرى تـساهم فـي نـشر المبـادئ الأيديولوجية، مثل الاشتراك في المحاولات انقلابيـة ودعـم حركـات انفـصالية موالية(1).

إن الأيديولوجية سلاح ذو حدين، فهي قوة بناء على الصعيد الداخلي، إذا مـا أحسنت النظم السياسية ترشيد مواردها الداخلية استنادا إلى العامـل الأيـديولوجي، ولكنها أيضا قوة مدمرة إذا ما تجاوز الصراع الأيديولوجي مرحلة الحوار والتفاهم، إلى مرحلة الصراع والتوتر في إطار نظام دولي، ليصبح فيـه مفهـوم الحـرب الشاملة، مفهوما مدمرا بكل معنى الكلمة، وليس هناك من شك بأن القارة الأفريقية، كانت أحد مسارح الصراع الأيديولوجي على المـستوى العـالمي، بـين النظـام الاشتراكي والنظام الرأسمالي، وانقسمت دول القارة الأفريقية بين مويد لهذا النظام او ذاك، ليس هذا فحسب بل أن العامل الأيديولوجي يتمثل بدفع الدول الأفريقية إلى تبني النظام السياسي والاقتصادي للغرب، وطبقـا لفلـسفة الليبراليـة الرأسـمالية (ديمقراطية سياسية وبرلمانية) و(اقتصاد السوق) أو على الأقـل اتخـاذ سياسـات مخالفة أو مؤيدة للسياسة الأمريكية في صراعها مع السوفيت، سيما وأن العديد من الدول الأفريقية كانت لم تحدد هويتها الأيديولوجية بعد(2).

وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية أفريقيا في صراع الغرب والشرق، ناهيك أن بعض الأطراف المحلية الأفريقية لعبت دورا في خدمة القوى الأجنبيـة، والصراع الدولي، وبما يخدم القوى الأجنبية، فعلى سبيل المثال، في حقبة السبعينات اتجهت العديد من الدول الافريقية إلى تبني اليسار الاشتراكي بعد أن حصلت العديد من دول القارة على استقلالها، انغولا، موزمبيق، غينيا بيساو، زيمبابوي، لاسيما

---

(1) نفس المصدر .

(2) مازن اسماعيل الرمضاني: الصراع الدولي في افريقيا والامن القومي العربي، مجلة الامن والجماهير، العـدد، 2، 1985، ص145.

وأن هذه الدول حصلت على استقلالها عن طريق الحروب الشعبية وبقيادة جبهات وطنية يسارية، واقامت نظم حكم اشتراكية وتربطها بالسوفيت علاقات وطيدة (1).

من جانب آخر، أصبح هناك تغير جذري في مقولات السياسة الأمريكية بشان استمرار بقاء النظم العنصرية البيضاء في جنوب القارة (المذكرة المشهورة برقم NSSM 39 لعام 1969)، وانفتاح باب الصراع الايديولوجي بشكل علني، وامتدت ميادينه إلى مختلف أنحاء القارة وتدخلت الأطراف المحلية،بدعم من القوى الدولية الفاعلة، في زئير، ومعركة شابا الاولى 1977، ومعركة شابا الثانية 1978، ودار القتال العنيف في الصحراء الغربية وفي تشاد، وفي القرن الأفريقي، حيث التغير السياسي في أثيوبيا، والحرب بين الصومال وأثيوبيا حول منطقة ألا وغادين، والثورة في إرتريا،واستقلال جيبوتي (2).

وظهر انعكاس الصراع الأيديولوجي بشكل واضح في القارة الأفريقية وبأساليب متعددة، ونشير في هذا الصدد إلى دور كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والاتحاد السوفيتي وكوبا... الخ إضافة إلى الحلفاء الإقليميين أو المحليين مثل مصر والمغرب والغابون والجزائر ... الخ وكانت نظرية الدومينو تنطبق او تطبق على الأوضاع الأفريقية وما جاورها في منطقة الشرق الأوسط وفي منطقة المحيط الهندي وحتى دول أمريكا اللاتينية، كما استخدمت سياسات تقديم المعونة والطعام وبيع السلاح والقروض ... الخ لانجاح عمليات التقسيم او تصفية حسابات الصراع الأيديولوجي بين العملاقين على حساب دول القارة، التي دفعت الثمن في صورة القحط، والجوع، والانقلابات، والحروب الأهلية، والمشاكل الحدودية.

2- 3 المفصل السياسي:

شهدت أواخر الخمسينات واوائل الستينات الفترة التي نالت فيها اكثر الدول الأفريقية استقلالها السياسي، ألا أن الحقيقة تشير بأن أغلب الدول الأفريقية لا تزال واقعة تحت السيطرة الاقتصادية للدول التي استعمرتها في السابق، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى الوقوع تحت التأثير السياسي غير المباشر لتلك الدول، والذي

(1) انظر سعد الدين ابراهيم، ندوة العرب وافريقيا، مصدر سابق، ص737.

(2) عبد الملك عودة: تقويم تجربة التعاون العربي الافريقي، في ندوة العرب وافريقيا، مصدر سابق، ص659.

يطلق عليه (الاختراق السياسي) للغرب، وهذا ما يتمثل بالمجموعة (الفرانكفونيـــة) والمجموعة (الانكلوفونية).

فقد فضلت فرنسا أن يكون للأقاليم التي استعمرتها والتي كانت تخضع لسيادتها في غرب أفريقيا والمنطقة الاستوائية تنظيمات سياسية موازية لتلك التي توجد في فرنسا، بحيث يكون بالإمكان أرسل ممثلين عن هذه الأقاليم إلى الهيئات الفرنـسية (الوطن الأم).

وإن بريطاني فقد عملت هي الأخرى ومن منطلق المصالح الخاصة بها، على دعم الاتجاهات التي تقود إلى إيجاد نوع من الترابط بـين الـدول التـي كانـت تستعمرها[1].

وعلى صعيد النظام السياسي فقد تبنت العدد من الدول الأفريقية بعد الاستقلال نظام الحزب الواحد، ففي الفترة من 196-1962 قامت (13) دولة أفريقية باستبدال دساتير الاستقلال، وفي كل مرة كانت تتجه نحو تدعيم النظام الرئاسي، تقوية سلطة الرئيس، أي يصبح هناك انتقال من البرلمانية التقليدية نحو النظام الرئاسـي الـذي جعل السلطة التنفيذية بيد رئيس الدولة وأصبح أيضا زعيما للحزب الحـاكم الـذي آخذت به الدول الأفريقية، بعد أن نبذت نظام التعدد الحزبي، وهكذا نجد في أفريقيا عام 1976 (35) دولة أفريقية من بين (49) دولة مستقلة آنذاك تتبنى نظام الحزب الواحد وتطبقه على أرض الواقع [2].

وإن ما يهمنا هنا ومن وجهة النظر الغربية والأميركية هي أن الدول الأفريقية تشكل ثقلا رئيسيا في المحافل الدولية كالأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة وحركة عدم الانحياز، ومن الطبيعي ان تحاول كل من القوتين العظميين الحـصول علـى أكبر قدر ممكن من التأييد الدبلوماسي والسياسي في القضايا التـي تواجههـا فـي العلاقات الدولية. وفي حين كان يقال أن الخمسينات شـهدت سـيطرة الولايـات المتحدة على الجمعية العامة للأمم المتحدة بسبب غلبة دول العالم الثالث المؤيدة لها، وبأن الوضع قد انعكس في الستينات والسبعينات لمصلحة الاتحاد السوفيتي، إلا أن

(1) علي المنتصر فرفر: افريقيا قضايا ومشكلات وطموحات، المركز العالمي للدراسات والابحاث الكتاب الاخضر، طرابلس، 1996، ص34.

(2) سعد ناجي جواد: مصدر سابق، ص129.

حقيقة الأمور تظهر ان هذه الدول آخذت اقتراعها بتأثير باعتبارات محلية وإقليمية اكثر من تأثره باعتبار علاقاتها مع القوتين العظميين في مجمل القضايا الدولية، وبذلك فأن الولايات المتحدة فقدت (الأكثرية) لا بسبب توجه الدول نحو التأييد للاتحاد السوفيتي بل لان الولايات المتحدة اتخذت موقفا معاديا لكثير من الشرعيات الإقليمية والدولية بالنسبة للعالم الثالث، مثل قضايا محاربة الاستعمار والصراع العربي الإسرائيلي، قانون البحار، النظام الاقتصادي الدولي، وان الاتحاد السوفيتي (خسر كل من معركة) أفغانستان وكمبوديا في الامم المتحدة وضمن حركة عدم الانحياز، كالمرونة في التصويت والمواقف من حيث علاقة الدول المعنية بنظام القطبين الأعظمين، تدفع بهما الى زيادة التسابق لكسب ود هذه الدول والتأثير في سلوكياتها السياسية[1].

من هنا نفهم ان اهتمام الولايات المتحدة بأفريقيا يرجع الى العامل العددي لدول القارة، حيث تشكل المجموعة الأفريقية حوالي ثلث مجموعة عضوية الأمم المتحدة وبالتالي فهي تشكل كتلة هامة في التصويت لأغراض صنع القرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبالنتيجة تخدم الاستراتيجية الأميركية.

2-4 المفصل الاقتصادي:

لا نخطئ إذا قلنا أن القوى العظمى تسخر كل أهدافها الاستراتيجية والأيديولوجية والسياسية خدمة لمصالحها الاقتصادية، وإن مقولة (الراية تتبع التجارة)، أو أن (السياسة التجارية هي سياسة خارجية) وفي فترة القطبية الثنائية، ازداد التسابق حول ما يسمى (بحرب الموارد) والحصول عليها بين القوى الكبرى، وكانت الاستراتيجية تعمل على ضرورة تأمين استمرار مد الغرب الصناعي بالموارد الطبيعية والمعدنية، وكان يتطلب ذلك من وجهة النظر الأميركية، منع الاتحاد السوفيتي او حلفائه في أحداث اختراق للمناطق، أو الدول ذات الأهمية الاقتصادية ومحاولة إخراجها من دائرة علاقتها المميزة مع الغرب، وكان هناك تصور غربي يعتبر أن الاتحاد السوفيتي يقيم استراتيجيته على محاولة حرمان الغرب من هذه الموارد [2].

---

(1) ناصيف حتي: مصدر سابق، ص723.

(2) مجدي حماد: مصدر سابق، ص194.

وفي هذا الإطار هناك مقولة شهيرة للزعيم السوفيتي السابق (اليونيد برجنيف) الذي قال (أننا نريد امتلاك الثروتين التين يعتمد عليهما استمرارية الحياة الغربيـــة، نفط الخليج، والمعادن الثمينة لأفريقيا الوسطى والجنوبية)[1].

لا سيما في قارة أفريقيا والتي تعتبر مستودع مصالح اقتصادية ضخمة إذ ترقد في باطن هذه المنطقة مجموعة مهمة وهائلة من الموارد والمعادن الاســـتراتيجية، كما أن فيها الكثير من المواد الخام ومصادر الطاقة لذا سميت (بالقارة العذراء) أو قارة (الكنوز المعدنية).

انظر الجدول رقم (1)

السلعة	نصيب القارة من الناتج العالمي	اهم الدول المنتجة
الكروم	%33	جنوب أفريقيا، مدغشقر، السودان، زيمبابوي
الكوبالت	%33	الكونغو، زامبيا، زيمبابوي، بوتسوانا، المغـــرب، جنوب افريقيا
الماس	%95	الكونغو، جنوب افريقيا، بوتسوانا جمهورية افرقيا الوسطى، غينيا، زامبيا
الذهب	%65-.5	غانا، زيمبابوي، الكونغو، غينيا، مالي، تنزانيا
البلاتينيوم	%95	جنوب أفريقيا، الغابون، غينيا، المغرب
اليورانيوم	%25-.2	جنوب أفرقيا
الكاكاو	%65	الجزائر، مصر، ليبيا، نيجيريا، كوت دي فـــوار، غينيا، الكامرون، الكونغو، غينيا

سيدي أحمد بن أحمد سالم: التحديات الاقتصادية والاجتماعية – موقع الجزيرة نت ابحث في ملفات خاصة: الاتحاد الافريقي حلم الفقراء.

(1) عبد الحميد العيد: مصدر سابق، ص56.

وحسب تقديرات منظمة الغذاء والزراعة الدولية (F.A.O) وإحصائياتها لسنة 1998 فإن الثروة الحيوانية المهمة في افريقيا تأتي من الأسماك والإبل والأغنام والأبقار والماعز أنظر الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)

اسم المادة	العدد (الف راس)	النسبة المئوية مقارنة بالعالم
الأغنام	233161	%21.4
البقر	217388	%16.48
الإبل	14588	%76.44
الخنزير	22355	%2.34
الماعز	2.3978	%29.13
الجاموس	.315	%1.49

عبد الحميد العيد سلطان: مصدر سابق، ص55.

ومع هذا تملك نهر النيل ونهر النيجر ونهر الكونغو وهي من أكبر انهار العالم علاوة على عدة بحيرات كبرى تحتوي على اكبر احتياطي عالمي للمياه العذبة[1]. إضافة إلى سواحلها المطلة على البحار والمحيطات شرقا وغربا، شمالا وجنوبا، ولديها ثروة سمكية هائلة.

إن هذه الإمكانيات التعدينية والزراعية والساحلية هي من الأسباب الجوهرية لاستعمار القارة وتكالب القوى الاستعمارية عليها، وأن الدول الرأسمالية الغربية ركزت جهودها مجتمعة على محاولة استبقاء الدول الأفريقية في فلك نمط الإنتاج الرأسمالي.

كل ذلك من أجل استمرار تدفق الموارد الأفريقية إلى العالم الرأسمالي، واستنزاف مصادر ثرواتها وإمكانياتها، لتغذية المزيد من التقدم لتلك الدول، لذا نجد أن أفريقيا تعتبر الشريك التجاري الأساسي للدول الرأسمالية، والتي استأثرت عام

(1) امين هويدي: مصدر سابق، ص 591.

1976 بـــ 65% من مجموع الواردات إلى إفريقيا، واستمرت بالمحافظـــة علـــى مكانتها هذه بالنسبة ذاتها تقريبا في سنة 1989، وفي جانب الصادرات الأفريقيـــة كانت أوروبا هي المستورد الرئيسي لهذه الصادرات، وبنـــسبة 76% فـــي ســـنة 1974، ونسبة 74% في سنة 1989.[1].

وبما أن الولايات المتحدة الأميركية تعد اكبر مستهلك ومستورد للمواد الخام، لذا تعد أكبر مستثمر في القارة الأفريقية، فحتى نهاية عام 1975 بلغت الاستثمارات الأميركية في مجال تكرير النفط 54.5 % و2..3% في مجال التعـــدين و 9.6% في الصناعات السلعية و15.5% في مجال التجارة وفروع اقتصادية أخرى، ومـــع هذا تمد أفريقيا الولايات المتحدة بـــ72% من اســـتهلاك الكوبالـــت و51% مـــن المنغنيز و43% من الانتيمون، و 13% من النحاس، وأكثر من 5.% من الكاكاو، وليس من قبل الصدفة أن تذهب الاستثمارات الأميركية إلى البلدان الأفريقية الغنية بالمعادن الثمينة مثل نيجيريا، زائير، ليبيريا، الغابون، موريتانيا، جنوب أفريقيـــا و سيراليون وغيرها من الدول[2].

وتتركز المصالح الاقتصادية الأميركية بشكل مكثف في الثلث الجنـــوبي مـــن القارة وهذا يتضمن استثمارات مباشرة تقدر بثلاثة مليارات دولار تمثل 6% مـــن الإجمالي بالنسبة لدول جنوب الصحراء، هذا فضلا عمـــا تـــشمله المنطقـــة مـــن احتياجات ضخمة للمواد الاستراتيجية[3].

وطبقا لهذ المصالح الاقتصادية، فإن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي لم تدن حكومة بريتوريا العنصرية وعدوانها المتكرر على الدول المحيطـــة بهـــا: انغولا وموزمبيق و زيمبابوي، واعلن الرئيس (ريغان) بصراحة كاملة: بان بـــلادة لن تشترك في أي محاولة للضغط على حكومة جنوب أفريقيا[4].

---

(1) طاهر حمدي كنعان: البعد الاقتصادي للعلاقات العربية الافريقية المعاصرة، ندوة العـــرب وافريقيـــا، مـــصدر سابق، ص439.

(2) السيد عوض عثمان، مصدر سابق، ص 3..

(3) امين هويدي، مصدر سابق، ص 599.

(4) نفس المصدر.

وهي نفس السياسة التي تتبعها (واشنطن) مع إسرائيل بالرغم من مصالحها الهائلة في المنطقة العربية.

كما أن الهيئات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) تربط قروضها ومساعداتها الاقتصادية بأهداف سياسية واستراتيجية، فهذه البنوك تقوم تركيبتها التنظيمية على جعل قوة القرار في التصويت مرتبطة بمدى المشاركة في رأس المال، الأمر الذي جعل الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة تهيمن على هذه الهيئات الاقتصادية الدولية، لذا فقد رفض المصرف الدولي طلب من عبد الناصر الخاص بتمويل مشروع السد العالي، مما دعى مصر بالاستعانة بالاتحاد السوفيتي لتمويل هذا المشروع الاقتصادي الضخم [1].

والنمط الآخر من للتبعية الاقتصادية للدول الأفريقية يتأتى عن طريق برنامج المساعدات الثنائية التي تقدمها الدول الصناعية لبعض الدول الأفريقية وان المعونة التي تقدمها الدول الغربية مشروطة سياسيا، فقد صرح وزير الخارجية الأميركي (دين راسك) عام 1984 قائلا: (إن برنامج المساعدات الخارجية في الستينات مثلما كان الأمر في الأربعينات والخمسينات ومثلما هو الأمر في السبعينات والثمانينات يهدف في الخطة والتطبيق إلى خدمة المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية. إنه أداة رئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية، ذلك أن هذه السياسية ستكون عرضة للمخاطر بدون هذا البرنامج، إن المعدات الخارجية الأمريكية إنما تسير وفق برنامج مخطط بعناية يعتمد على دراسة وضعية كل دولة تتلقى هذة المساعدات وعلى تحليل المصالح الأمريكية[2].

وان الشركات المتعددة الجنسيات تؤكد بأن التنمية الوحيدة والممكنة الموجودة، هي التنمية القائمة في الدول الغربية وانه لايمكن بلوغها الا بمعونة وتكنولوجية الغرب.

وبعد ما يقارب عقدين من الزمن فقد تأكد عملياً أنه لا السوق الأوربية المشتركة ولا الكومنولث البريطاني ولا الفرانكفونية التي تقودها فرنسا ولا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ولا برامج المساعدات الثنائية أو الجماعية بقيادة

(1) علي المنتصر فرفر: مصدر سابق، ص58.

(2) نفس المصدر، ص59.

أمريكية، استطاعت ان تفعل شيئاً إزاء مشاكل أفريقيا الاقتصادية، فطبقــا لتقريــر مجلس الغذاء العالمي عام 1982 فقد انخفض الدخل القومي في 15 دولة أفريقيــة، زاد دخل 19 دولة بنسبة 1%، وتدهور الإنتاج الزراعي في القارة بنسبة 7% للفرد الواحد خلال الستينات، وتضاعف معدل الانخفاض في السبعينات ومــن المنتظــر زيادة التدهور في نهاية الثمانينات، وانخفض معدل استهلاك الفرد آنذاك من الغذاء في دول قارة جنوب الصحراء بنسبة 1.% عما كان عليه الحال منذ عشرة أعوام، ومن المتوقع أن يتضاعف الحاجة الى استيراد المواد الغذائية فــي ســداد آثمــان وارداتها من الأغذية فعلا في الوقت الحالي، وأصبح معدل الوفيات في القارة مــن أعلى المعدلات في العالم وتتزايد حدة الجوع وأمراض سوء التغذيــة. ويــستطرد التقرير قائلاً (ويرجع ذلك الى ثلاثة عوامل: نقص القدرات الإدارية والفنية، نــدرة البنية الأساسية من شبكات ري وصرف وطرق وصيانة وتخزين، وتتبع كثير مــن الدول سياسات اقتصادية لاتشجع الصناعات الغذائية)[1].

(1) امين هويدي، مصدر سابق، ص592.

المبحث الثالث

الوسائل والأدوات لتنفيذ السياسة الأمريكية في ظل الحرب الباردة

يقصد بالوسيلة، هي الأداة التي تستخدم لتنفيذ او تحقيق أهداف وخطط السياسة الخارجية لأي دولة من الدول، والواقع ان كثير ما يحدث خلط بين الهدف والوسيلة وذلك لأن كثير من الأهداف وخاصة المؤقتة منها تعتبر وسيلة لغاية، هي الأهداف الدائمة.

وعند دراسة السياسة الخارجية لأي دولة لابد من معرفة الوسائل المتوافرة للدولة ومدى إمكانية استعمالها، ومن وسائل السياسة الخارجية هي:

1- الدبلوماسية.
2- التحالف والمساعدات الخارجية.
3- الحرب[1].

فالدبلوماسية اعتبرت في الماضي ولا زالت في وقتنا الراهن تعد من أهم أدوات السياسة الخارجية والتي تضعها الدول على رأس قائمة وسائلها لتحقيق أهدافها في المجال الخارجي، وهناك صورتان حديثتان من صور الدبلوماسية، وهاتان الصورتان هما دبلوماسية القمة، ودبلوماسية الأعلام. ويقصد بدبلوماسية القمة، تلك المفاوضات والزيارات التي يقوم بها رؤساء الدول. أما دبلوماسية الأعلام فيقصد بها استعمال الدولة لوسائل الاتصال الجماهيري المختلفة لكسب تأييد الرأي العام الخارجي أو لكشف بعض الغموض حول موضوع يهمها وتسعى إلى تحقيق نجاح فيه.

فعلى الصعيد الدبلوماسي، ومن أجل أن ترسخ الولايات المتحدة لمواقعها في أفريقيا، فقد قامت الدبلوماسية الأمريكية بتبديل وتحسين أساليب وأشكال ممارسات السياسة الخارجية لواشنطن، وقام مكتب الدولة بشكل خاص باتخاذ التدابير الفاعلة من أجل توسيع الخدمات الدبلوماسية الأمريكية في الدول الأفريقية. وإذا كان للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية وفي كامل أفريقيا ثلاث بعثات دبلوماسية فقط و(12) مؤسسة قنصلية إلا أن العدد اصبح يتزايد باطراد ففي 37

---

(1) علي محمد شنبش: مصدر سابق ،ص 348.

دولة أفريقية كانت تعمل 28 سفارة أمريكية و 11 قنصلية عامة و 9 مكاتب قنصلية كل هذا في سنة 1961. إلا أننا نلاحظ ازدياد عدد ممثلي الإدارة الدبلوماسية وغيرها من الإدارة الأمريكية العاملين في القارة الأفريقية من 664 شخص سنة 1957 إلى 1359 سنة 1961 [1]، وقد وصل عدد السفارات الأمريكية في أفريقيا عام 1979 إلى 44 سفارة أمريكية[2].

إن واحدة من الحلقات الهامة في الجهاز الدبلوماسي الأمريكي في أفريقيا، هو ذلك الجزء المرتبط مباشرة بنشر المواد الدعائية الرامية إلى إحداث تأثير أيديولوجي على الرأي العام الأفريقي، لاسيما وأن الولايات المتحدة طرحت نفسها بأنها دولة غير استعمارية، ولم تستعمر أفريقيا، وأنها تعمل على مساعدة جميع الشعوب الأفريقية في الحصول على حريتها واستقلالها وحمايتها. وكانت أهداف الدعاية الأمريكية من خلال وسائل أعلامها تهدف إلى تحقيق، أهداف سياسية والتي كانت ترمي إلى تشويه هيبة الدول الاشتراكية لعزل الدول الأفريقية عن دائرة دول المنظومة الاشتراكية، وأهداف اقتصادية تبرز أهمية القطاع الخاص والإبقاء على تبعية أفريقيا للدول الغربية. واهداف أيديولوجية لغرس الفكر البرجوازي في الدول النامية وتحييد الأفكار الاشتراكية[3].

أما المظهر الآخر لهذا الاستعمار فهو السلاح الإعلامي الثقافي والذي كانت القوى العظمى شرقا وغربا تركن أليه لبسط نفوذها السياسي، ولم يعد يتماشى البعض من التصريح علنا ان التحرك السياسي على الصعيد الدولي الذي كان يرتكز على أسس ثلاث: القوة العسكرية والعمل الدبلوماسي والنشاط الاقتصادي، أصبح في حاجة ماسة إلى أساس إضافي، ألا وهو البعد الثقافي والإعلامي، لاسيما وان 8 % مما تنشره وسائل الأعلام في القارة الأفريقية وحتى الوطن العربي منقول عن الوكالات الغربية[4].

---

(1) V. Mckay: Africa in world politics, new york, 1963, P. 16.

(2) اندرية اوزادفسكي: المصدر السابق، ص17.

(3) نفس المصدر، ص17..

(4) مصطفى المصمودي:البعد الإعلامي في العلاقات العربية-الأفريقية المعاصرة، ص538.

مع ذلك أن هذه الوسائل الإعلامية الغربية أوحت إلى الأفارقة بأن العرب هم أخطر من استعمر أفريقيا وهم الذين كانوا وراء تجارة الرقيق[1]. وأن العرب هم سبب الأزمة الاقتصادية العالمية والتضخم نتيجة سياساتهم النفطية، وأن العرب هم سبب انخفاض المساعدات التي كانوا ينقلونها مكن الدول من الدول الغربية، وهم لا يراعون مصلحة إخوانهم الأفارقة ولا حتى مصلحتهم الخاصة لما يتمسكون باستثمار أموالهم في البنوك الأمريكية والتي تقوم بدورها بأقراض هذا المال للدول الأفريقية بفوائد باهضة[2].

ولكي توسع الولايات المتحدة أفاق تأثيرها الأيديولوجي فقد استخدمت الإذاعة المرئية، ففي سنة 1975 كان عدد أجهزة الإذاعة المرئية يعادل ثلاثة أجهزة لكل ألف من السكان الأفريقيين وبدأت مراكز البث التلفزيوني عملها في عشرين دولة من القارة في النصف الأول من السبعينات وأصبحت أغلب الأفلام هي أفلام أمريكية لدرجة ان وزير الدولة الزامبيي في أجدى خطبه عام 1973 قال (أن من الأفضل أن يسمي التلفزيون الزامبي بالأمريكي إذ أن الأفلام التي تعرض فيه تتجاوب مع مصالح واشنطن لامع المصالح الأفريقية)[3].

وعلى الصعيد العسكري، فإن السياسة الأمريكية في القارة الأفريقية تمليها إلى حدود بعيدة التصورات الحربية الاستراتيجية، وكل ذلك من أجل حماية المصالح الأمريكية في القارة السمراء، لاسيما فان هذه القارة تمتد إليها خطوط البواخر في الأطلسي والبحر المتوسط والمحيط الهندي وتتوزع للإشراف على تلك المنافذ الرئيسية كجبل طارق، السويس، ميناء عدن. لذا نجد أن الولايات المتحدة

---

(1) ان تجارة الرقيق في المنطقة العربية كانت مشكلة اجتماعية، وليست مشكلة عنصرية، ولم تكن التجارة قاصرة على السود بل تعدتها الى الجواري والحسان من غير السود ومن جنسيات مختلفة، وان سوق الرقيق لم يكن سوقا عربيا فحسب وكان اصغر الأسواق إذا ما قيس بأسواق الرقيق في أمريكا وبعض موانئ أوروبا والتي كانت تنظمها وتحميها الحكومات (البرتغال، أسبانيا، انجلترة وهولندة...الخ)بعكس التجارة العربية التي كانت تمثل قطاعا خاصا لاعلاقة له بالحكومات العربية. ومع هذا جاء الإسلام فقد حرم هذه التجارة (القذرة).انظر عبد الرحمن إسماعيل الصالحي: المصدر السابق، ص139. انظر ايضا سعد ناجي جواد، مصدر سابق، ص33.

(2) في الواقع ان كثير من العرب والأفارقة على حد سواء يجهلون مثلا ان جملة المساعدات العربية التي أعطيت الى الدول الأفريقية بين سنوات 1973 –1981 قد تجاوزت الـ 700.000 مليون دولار. انظر مصطفى المصمودي: المصدر السابق، ص539.

(3) اندرية اوزادفسكي: المصدر السابق، ص119.

حريصة على إيجاد قواعد عسكرية خدمة لأهدافها الاستراتيجية فنجد أن للولايــات المتحدة قاعدة عسكرية جوية في (ويليس)، والتي كانت تعتبر واحدة من أهم القواعد العسكرية الأمريكية في ليبيا قبل ثورة الفاتح[1] وفي المغرب يملك البنتاغون مجمع حربيا عسكريا ضخما للاتصال يخدم قطع الاسطول السادس، وكان يعملا فيه عدد من العسكريين.وان ومحطة (كانيوستيشن) القريبة من اسمرا في أثيوبيا في عهــد الإمبراطور هيلاسيلاسي واحدة من أكبر نقاط الارتكاز العسكري للولايات المتحدة في القرن الأفريقي بشكل خاص وأفريقيا بشكل عام[2].

وفي النصف الثاني من الستينات والنصف الأول من السبعينات ظلت الولايات المتحدة تقدم مساعدتها العسكرية إلى (15) دولة أفريقية هي فولتا العليــا، غينيــا، زائير، ليبيريا، مالي، المغرب، نيجيريا، السنغال، تونس وأثيوبيا، وقد بلغ مجموع المساعدات العسكرية الأمريكية للدول الأفريقية عام 1975 مقــدار 29.3 مليــون دولار وفي عام 1978 وصل الرقم إلى 31 مليون دولار، أما فــي ســنة 1982 فزادت عن 37 مليون دولار. وفي بداية الستينات قدمت الولايات المتحدة إلى كينيا وأثيوبيا والمغرب طائرات حربية من طراز F-15 وقد حصلت زائير لوحدها عن مساعدات أمريكية عسكرية كافية لتسليح جيش قوامه 75 ألف مقاتل، وفــي ســنة 1976 خصصت الولايات المتحدة لزائير تقنية عسكرية بقيمة 39 مليون دولار[3].

ومن الجدير بالذكر أنه خلال ستينات النصف الأول من السبعينات حصل في أفريقيا حوالي (.5) انقلابا عسكريا، وقد حدثت هذه الانقلابــات فــي (28) دولــة أفريقية على الاقل، وكثيرا ما كانت تعتمد الولايات المتحدة على الجــيش لتــدعيم مواقعها السياسية والاقتصادية في القارة الأفريقية، وهي تضع في حسبانها أن يكون بمقدورها بمساعدة الانقلابات العسكرية، والنظم العسكرية الموالية للغــرب بخنــق حركات التحرر الوطني الأفريقية [4].

---

(1) نفس المصدر ص12.

(2) انظر جميل مصعب محمود: القضية الإريترية دراسة نظرية وميدانية، مصدر سابق، ص115.

(3) اندرية اوزادفسكس، مصدر سابق، ص129.

(4) نفس المصدر، ص137. انظر أيضا سعد ناجي جواد، مصدر سابق ص13..

فالقضية التي يجب التأكيد عليها هو دور إسرائيل وجنوب أفريقيا كأدوات ووسائل هامة لخدمة المعسكر الغربي وأهدافه في الاستغلال والسيطرة، من خلال استخدامهما للقوة ضد دول الجوار الجغرافي لهما.

وليس هناك من شك بأن الولايات المتحدة الأميركية تعلن رسميا بأنها ملتزمة التزاما مطلقا بالمحافظة على أمن إسرائيل وجنوب أفريقيا. من خلال المحافظة على التفوق العسكري لكل من الدولتين اللتين زرعتا في المنطقة العربية والأفريقية، وكان الهدف من وجودهما هو المشاركة بالإمكانيات المتاحة لكل منهما في المهمات الإمبريالية التاريخية ضد حركات التحرر الوطني وضد خطر الترابط الصميمي بين العرب والأفارقة آنذاك.

إن كل من إسرائيل وجنوب أفريقيا تعتبر نفسيهما بأنهما مركزا أماميا من مراكز قوة الغرب الحربية، (دول ومؤسسات وشركات) وإنهما تقومان بدورهما في حماية (الحضارة الغربية) وفي الحيلولة دون تحول المنطقة التي (تسيطر) عليها الى حالة من (الفوضى المعادية للغرب)، ودون تسرب (الشيوعية والنفوذ السوفيتي إليهما).

وهكذا التقت توجهات الدول الاستيطانية مع اتجاه الدول الغربية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأميركي لبناء نظم فرعية محورها دولة إقليمية عظمى، مثلما تقوم إسرائيل وجنوب أفريقيا بتولي الأشراف على تطور المنطقة التي تسيطر عليها، وتضمن أن لا تتجاوز في نموها وتوجهاتها وعلاقاتها حدا يعرض المصالح الغربية فيها لخطر جدي او لتهديد حقيقي [1].

فهذه الدول الاستيطانية هي القاعدة الثابتة غير القابلة للغرق التي يمكن استخدامها عند الحاجة باعتبارهما تنتمي إلى العالم الغربي بالمعنى الحرفي للكلمة، ولعل أفضل دليل على ذلك ترافق غزو جنوب أفريقيا لانغولا بهدف (طرد) القوات الكوبية السوفيتية من على أراضيها، مع غزو إسرائيل للبنان (طرد) القوات السورية والفلسطينية من على أراضيها أيضا [2].

---

(1) انظر مجدي حماد: المصدر السابق، ص 211. انظر أيضا حلمي شعراوي: السياسة الإسرائيلية في أفريقيا ندوة العرب وأفريقيا، مصدر سابق، ص339.

(2) مجدي حماد: المصدر السابق، ص211.

وانطلاقا من الواقع الأفريقي الداخلي ودلالاته متفاعلا مع القـدرة التأثيريـة للولايات المتحدة، والتي استخدمت في صراعها مع السوفيت العديد مـن الوسـائل والأدوات لتخدم السياسة الأميركية في القارة الأفريقية وهي:

1- استخدام ظاهرة عدم الاندماج الوطني في أفريقيا وذلك من خلال تشجيع القوى الداخلية الأفريقية المؤثرة أما الحث على التكامل مع بعضها أو الانفصال عـن بعضها البعض الأخر تبعا للفائدة من جراء هذا المسلك، ففـي مـسح شـامل للمحاولات الانفصالية التي حدثت في أفريقيا يمكن الإشارة إلى كل من الـدول الآتية (زائير، نيجيريا، زامبيا، السودان، تشاد) لذا نجد أن أغلب هذه المحاولات وقعت في مناطق غنية بثرواتها المعدنية، أو في منـاطق فيهـا الاسـتثمارات الأجنبية عالية جدا [1].

2. استغلال مشاكل الحدود بين الدول الأفريقية خاصـة إذا علمنـا أن أغلـب الدول الأفريقية تعاني من هذه المشكلة لخلق حالات من التوتر في ما بينها أما لتكريس تبعية إحدى هذه الدول أو لإرباك الـدول الأفريقيـة لمـشاكل الحدود كما هو الحال بين الصومال وأثيوبيا أو مشكلة الصحراء الغربية بين المغرب والجزائر .... الخ.

3. ويرى صناع القرار في أميركا بأن بإمكان الدول الأفريقية أن تلعـب دورا مهما في المنظمة الدولية لكسب أصواتها لصالح الطرح الأميركي، ويقـول أحد مسئوليها بهذا الصدد (بما أن مجموع الدول الأفريقية تمثل حوالي ثلث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فأنها تمثل قوة كبرى في الهيئـة العامـة أثناء التصويت حول القضايا الإجرائية واتخاذا القرارات حـول القـضايا العامة والتي تخدم السياسة الأميركية) [2]

4. خلق المتاعب والأزمات الحادة الداخلية مابين الدول الأفريقيـة، وخاصـة الإيحاء لها بأنها تواجه عدوان خارجي أو محاولات انقلابية كوسيلة لاقناع

---

(1) د. جميل مصعب محمود: الدور الأميركي في أفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، مجلة العلـوم والأدب، جامعة ناصر، يوليو 2..1، ص158

(2) D.Newwson: The realities of united state relations with Africa common wealth " June 1973. London vol.: xv11. No.3p.76.

الفئات الحاكمة في تلك الدول بأن السبيل الوحيد لحمايتها هو الاعتماد على أميركيا كما حدث مع الإمبراطور الأثيوبي السابق (هيلا سيلاسي).

5. تمويل العمليات السرية التي تقوم بها وكالة المخابرات المركزية الأميركية في أفريقيا لمنع سعي بعض الدول الأفريقية لإحداث التحول السياسي والاقتصادي والذي من شأنه تهديد مصالح الولايات المتحدة.

6. اتباع أسلوب الاغتيال السياسي وهو ما تفضله المخابرات الأميركية من أجل أضعاف حركات التحرر الوطني وإرهاب زعماء الدول الأفريقية [1].

7. الإطاحة بالأنظمة السياسية القائمة أما عن طريق تشجيع الانقلابات العسكرية ودعمها أو استخدام المرتزقة الأجانب، فقد عمدت الولايات المتحدة إلى الإطاحة بالحكومات الشرعية الرافضة للسياسة الأميركية كاغتيال (كوامي نكروما) و (باتريس لومامبا) وان إدارة الاستخبارات الأميركية قامت بتجنيد وتجهيز وتدريب وتسليح المرتزقة إلى الدول الأفريقية ومنها انغولا حيث أكدت مصادر موثقة بوجود 3000 جندي مرتزق أميركي في بداية سنة 1976 [2].

وعلى ضوء كل ماذكر يتضح أن التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعرقية والبيئية التي تواجه أفريقيا قد تؤدي الى روح (التشاؤم الأفريقي) وستسعى بدلا من ذلك لمعالجة هذه التحديات وتوجد من سيساعد على التنمية وغحياء المجتمعات واحياء الأمل[3]، وهذا ما يؤكده قادة أميركا لدول العالم دائما بالحديث عن المستقبل المشرق والذي لم يصل إليه أحد منهم، وإذا وصل إليه سيجده سرابا بسراب.

---

(1) د. مازن إسماعيل الرمضاني: الصرا ع الدولي في أفريقيا والأمن القومي العربي، مجلة الأمن والجماهير، العدد 2، 1985، ص151.

(2) اندرية ازادفسكي: مصدر سابق، ص176.

(3) President of thc united states. A National security strategy of engagement and Enlargement. The White house 1994. P. 26.

الفصل الثاني

السياسة الأمريكية حيال أفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة

- **المبحث الأول:** أهمية أفريقيا في ظل المتغيرات الدولية
- **المبحث الثاني:** أهداف السياسة الأمريكية في أفريقيا في ظل المتغيرات
- **المبحث الثالث:** الوسائل والآليات لتنفيذ السياسة الأمريكية في أفريقيا في ظل المتغيرات الدولية

المبحث الأول

أهمية أفريقيا في ظل المتغيرات الدولية

لا مراء في أن المتغيرات الدولية التي شهدها النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، قد دفعت بصانعي القرار في الولايات المتحدة إلى إعادة تقويم وترتيب منظومة مصالحهم وأولوياتهم القومية، على الرغم من تباين الاتجاهات والأفكار المطروحة في هذا الصدد، فان ثمة اتفاقا على ضرورة دفع ودعم دور ومكانة الولايات المتحدة في شتى أنحاء المعمورة، وفي هذا السياق يمكن القول بأن تزايد تهميش القارة الأفريقية في منظومة التفاعلات الدولية قد سمح لبعض دوائر صنع القرار في الإدارة الأمريكية الملتزمة بنشر القيم والمبادئ الأمريكية بطرح رؤية أمريكية جديدة تجاه أفريقيا ترمي إلى دمج القارة في منظومة الاقتصاد العالمي وتحويل قناعتها الأيديولوجية صوب مبادئ الفلسفة الليبرالية[1].

ولفهم السياسة الأمريكية في أفريقيا في ظل المتغيرات الدولية بشكل أوضح وجلي، علينا أن نسلط بعض الضوء، وباختصار على السياسة الخارجية الأمريكية الكونية في ظل القطبية الأحادية، وما هي الركائز التي تستند عليها؟ وأين موقع أفريقيا في ضوء هذه المستجدات والسياسات؟.

الواقع طوال فترة ما يقارب من نصف قرن شكلت سياسية لاحتواء ركيزة استراتيجية للأمن القومي للولايات المتحدة، تمحور حولها التخطيط الأمني الأمريكي بكل أبعاده الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية، إلا أن محاولة كشف أبعاد هذه السياسة يستلزم النظر إليها ليس من منظور التنافس الأمريكي السوفيتي فحسب، بل يتعدى صراع القوتين العظيمتين الذي هيمن على العلاقات الدولية طوال النصف الثاني من القرن العشرين، إذ أن جوهر استراتيجية الاحتواء تتبلور في إطار تخطيطي تمثل هدفه الأساس تشييد ثم صيانة منظومة سياسية أمنية تؤازر الهيمنة الأمريكية والتي ارتكزت على دمج مراكز القوى الصناعية في قارتي

---

(1) د. حميد عبد الرحمن: أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا. الإنترنت.
httpill www. islam - online. netliol

أوروبا وآسيا داخل دائرة النفوذ الأمريكي[1]. وبالتالي توظيف دورها الأمني لجني مكاسب اقتصادية لدعم مركزها الاقتصادي الذي شهد تراجعاً مستمر منذ منتصف السبعينات، وأن العنصر الأمني يتوقف على كفاءة الآلة العسكرية الأمريكية مستفيدة من ثورة المعلومات والتكنولوجية المتقدمة، وكل ذلك من شأنه الحيلولة دون ظهور قوة مستقلة تنافس الولايات المتحدة في ريادتها العالمية[2] بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

ويبدو أن المتغيرات الجديدة ساهمت في تحقيق الحلم الأمريكي بأمركة العالم، ويعد هذا الحلم بمثابة المحور الأساس لحركة رؤساء الإدارات الأمريكية كافة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

فالرئيس الأمريكي روزفلت في الأربعينات ذكر أن (قدرنا هو أمركة العالم) وجاء نيكسون ليؤكد (إن أمريكا يجب عليها أن تقود العالم). ومن ثم (بوش) الذي أكد اكثر من مرة أن القرن القادم ينبغي أن يكون أمريكيا[3].

وإن إدارة (كلينتون) هي الأخرى أكدت على قيادة أمريكا للعالم، من خلال ما يسمى (بالنظام الدولي الجديد)، وحاليا إدارة (بوش الابن) الذي تؤكد إدارته على شعار(العولمة)، والأخير تعني ضرورة أن يكون العالم رقما واحدا وسيطرة الرأسمال الأمريكي في داخل وخارج الولايات المتحدة وبهذا تتشكل (الدولة العالمية)[4] بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي أول حديث (لصموئيل بيرغر) والذي عين مستشار للأمن القومي الأمريكي في ولاية كلينتون الثانية، حدد السياسة الأمريكية على المستوى العالمي حين قال [5].

---

(1) كريم حجاج: ملامح الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في القرن القادم، السياسة الدولية، العد 197، يناير، 1997، ص67.

(2) نفس المصدر السابق، ص69.

(3) د. مازن إسماعيل الرمضاني: مستقبل النظام الدولي: البدائل، مجلة أم المعارك، العدد 7 تموز 1996، ص43.

(4) د. رجب بدبوس: مواقف، العدد 8، إصدارات الدار الجماهيرية لنشر والإعلان، مصراته، 1998، ص181.

(5) خالد أبو الحسن: الأمركة وتراث روما القديمة، مجلة قضايا دولية، باكستان، العدد 246، ديسمبر، 1996، ص11.

1. علينا بناء أوروبا ديمقراطية موحدة، وحلف أطلسي موسع وشراكه مع روسيا.

2. بناء جسور أمريكية مع شرقي أسيا.

3. التعامل الجدي مع التحديات الجديدة التي نواجهها وهي: الإرهاب، (الدول الخارجة عن القانون)المخدرات والبيئة.

4. إن أمريكا هي الدولة التي لا يمكن الاستغناء عنها، ويمكنها المساهمة في إحلال السلام حيثما توجد مصالح أمريكية، والدفاع عن أصدقائنا.

إن هذه الطروحات لا تختلف عما ذكره (الفريد ما هان) في بداية القرن الماضي، حين رسم الخطة المثلى لحركة السياسة الخارجية الأمريكية خلال القرن العشرين والتي أوجزها في العبارة التالية: تجاه أوروبا عدم التدخل، تجاه آسيا التعاون، تجاه أمريكا اللاتينية، الهيمنة[1]. ونحن نضيف تجاه أفريقيا سياسة التهميش وهذا هو حال أفريقيا في ظل الحرب الباردة.

إن بدايات الهجمة الأمريكية للسيطرة على العالم بدأت بأمريكا اللاتينية، عندما أعلن الرئيس الأمريكي (مونرو) أمام الكونغرس في 13 ديسمبر 1823 في مسؤولية الولايات المتحدة الشاملة على العالم الجديد، وبعد ذلك ساهمت الحرب العالمية الأولى والثانية وتداعياتها لتثبيت الهيمنة الأمريكية على أوروبا، وفي الوقت نفسه التحالف معها في مواجهة الاتحاد السوفياتي، والمعسكر الاشتراكي. وبعد انهيار المعسكر الأخير أصبحت الولايات المتحدة تهيمن على الساحة الدولية، لاسيما بعد تراجع الاتحاد السوفيتي بسبب مشاغله الداخلية والتي أخذت تتعاظم. لذا اضطر للانسحاب من المناطق الاستراتيجية في العالم بضمنها أفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة.

(1) علاء السيد عبد العزيز: مستقبل السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الأمريكين، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، يناير، 1997، ص143.

لذا يلاحظ أن الأهداف العامة للسياسة الخارجية الأمريكية في ظل المتغيرات تمحورت بالنقاط التالية[1]:

- تعزيز أمن الولايات المتحدة الأمريكية بالقوات العسكرية المستعدة للقتال والوجود الفاعل في خدمة المصالح الأمريكية على المستوى الكوني.

- دعم الاقتصاد الأمريكي وإنعاشه.

- تشجيع الديمقراطية في الخارج.

- تقوية المؤسسات الدولية التي تدعم المصالح والهيمنة الأمريكية مثل حلف الناتو، الأمم المتحدة، الجات، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وجاء العدوان الثلاثيني على العراق وبقيادة أمريكية، ليعزز الدور السياسي المهيمن للإدارة الأمريكية على السياسة الدولية، واصبح كل شيء يجري وكــأن العالم تحكمه ديكتاتورية متشددة وهي وحدها الساهرة على إدارة شؤون العالم، فهي في كل مكان، وهي طرف في كل قضية، وقد شبه ما يسمى بالنظام الدولي الجديد (حسب رؤيتهم) حكومة للعالم، تجلس على رأسه الولايات المتحدة، وضمن الإطار (الحكومي) للدول الصناعية السبع كوزارة لإدارة شؤون العالم الرأسمالي في أرض المعمورة، ويعمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كوزارة للشؤون المالية، وقد جرى بث الحياة مؤخرا في مجلس الأمن ليعمل كوزارة شرطة للعالم أجمع ضمن هذا النظام[2].

وأصبحت دول العالم الثالث عموما وأفريقيا بضمنها لها أهمية خاصة للولايات المتحدة وللأسباب التالية[3]:

أ. إن بلاد العالم الثالث تمثل محوراً هاما في التجارة والاستثمار الأمريكي، فالتجارة مع هذه الدول تمثل اكثر من ثلث التبادل التجاري للولايات المتحدة مع العالم، كما تمثل سوقا واسعا للاستثمار الأمريكي.

---

(1) مالك عوني: الاستراتيجية العسكرية الأمريكية وموقعها من السياسة الخارجية السياسية الدولية، العدد 27، يناير، ص95.

(2) شفيق المصري: النظام العالمي الجديد ملامح ومخاطر، دار العلم للملايين، بيروت، 1992، ص76.

(3) مالك عوني، المصدر السابق، ص95.

ب. تحول التخطيط الاستراتيجي للولايات المتحدة تجاه بلاد العالم الثالث، باعتبارها العدو الجديد بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، بحكم انتشار الصراعات الاثنية فيه إضافة إلى الإرهاب والتعصب الديني وانتشار أسلحة الدمار الشامل وكل ذلك يزعزع الريادة الأمريكية من وجهة نظرها.

ج. الاعتراف الرسمي بوجود مصالح استراتيجية للولايات المتحدة في العالم الثالث، يقدم أسسا لتدخل متزايد من الولايات المتحدة وبخاصة في ظل شبكة المصالح الدولية الواسعة التي كونتها أمريكا من أحلاف ودول عميلة وقواعد عسكرية.

ورؤية عامة على ما ذكر يتضح بأن الولايات المتحدة استطاعت أولا الهيمنة على أمريكا اللاتينية، ثم أقامت علاقات استراتيجية مع حلفائها الأوروبيين بعد الحرب العالمية الثانية، وأسهمت مساهمة جادة في انهيار المعسكر الاشتراكي، وبعد ذلك فرضت هيمنتها الكاملة على المنطقة العربية، بعد عدوانها العسكري على العراق واحتلاله، وتحكمت في السيطرة على دول جنوب شرق أسيا اقتصاديا وعسكريا. ولم يتبقى سوى أفريقيا.

والسؤال الذي يطرح نفسه ما هي السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة؟

الواقع لم تجد الولايات المتحدة في دول أفريقيا سوى (بيادق على رقعة الحرب الباردة). ولم تتوان السياسة الأمريكية في دعم أنظمة دكتاتورية فاسدة مثل نظام (موبوتوسيسيسكو) السابق في زائير، أو نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، أو مساندة النظام الإمبراطوري الإقطاعي في أثيوبيا في عهد الإمبراطور (هيلاسيلاسي) السابق.

وفي حقبة الحرب الباردة، شكلت الولايات المتحدة – في صراعها مع الاتحاد السوفيتي السابق على الهيمنة الدولية – تحالفاً معادياً للسوفيت في القارة الأفريقية عن طريق تجنيد العملاء وتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لهذه الدول في محاولة لمواجهة التوسع السوفيتي، وكنتيجة لتفكك الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، وخصوصاً لحقيقة أن روسيا يتوجب عليها أن تتراجع منذ أن وصلت قوتها

إلى الحضيض، فإن المنافسة التي خاضتها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق على أفريقيا وصلت إلى نهايتها.

بينما كانت تركز على أوروبا وتعطي مزيداً من الانتباه إلى أسيا البازغة، فإن واشنطن قد همشت أفريقيا خلال القرن الماضي، مقللة من أهمية موقع أفريقيا ودورها في السياسة الخارجية الأمريكية. ومن الجدير بالذكر أن قبل عام 1989 استحوذت اعتبارات الحرب الباردة على اهتمامات صانعي القرار الأمريكي، حتى أنها غطت على غيرها من الأهداف والمصالح الأخرى. ولعل السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا تعد خير مثال على ذلك، فالرئيس (كندي) الذي أبدى تعاطفا ملحوظاً مع القوى الوطنية المناهضة للاستعمار في أفريقيا البرتغالية وقف مكتوف اليدين بسبب الاهتمام الأمريكي بقواعد حلف الناتو في المنطقة.. بالمثل فانه على الرغم من الأساس غير الأخلاقي لنظام التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا وتزايد المعارضة الشعبية له داخل المجتمع الأمريكي، لم يستطيع الرئيس (ريجان) أن يواجه بحسم حكومة بريتوريا العنصرية، بسبب خشيته من تزايد نفوذ المد الشيوعي في المنطقة [1].

وليس بخاف أن قائمة المصالح والأهداف القومية التي كانت تشكل محورا للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفريقيا اشتملت على أربع قضايا أساسية هي[2]:

- احتواء الشيوعية (لم يعد لهذا التهديد أي وجود بعد المتغيرات الدولية).
- حماية خطوط التجارة البحرية (لا يوجد تهديد جدي لهذه الخطوط اليوم).
- الوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام.

دعم ونشر القيم الليبرالية، ولا سيما تلك الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

وكان يلاحظ أن خبرة العلاقات الأمريكية الأفريقية منذ الستينات كانت تعكس رؤى أمريكية متباينة تجاه القارة الأفريقية هي أقرب إلى نموذج قصة العميان والفيل والتي تجسدت بغياب الرؤية الشاملة والمتكاملة بشأن موقع أفريقيا في عملية

---

(1) د. حمدي عبد الرحمن، الانترنيت، مصدر سابق.

(2) نفس المصدر.

السياسة الخارجية الأمريكية حتى نهاية الحرب الباردة. والتي أحدثت تغيرات جذرية.

ومهما يكن من أمر، فانه يمكن القول أن المتغيرات الدولية الجديدة التي سارت باتجاه العولمة الأمريكية أفضت إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو أفريقيا من خلال التركيز على دبلوماسية التجارة كأداة للاختراق بالإضافة إلى دعم قادة أفريقيا الجدد، وهذا يتطلب اتباع سياسات وتدخلات في العديد من دول القارة.

لذا نجد أن الولايات المتحدة التي كانت تتعامل مع أفريقيا في فترة الحرب الباردة عبر تقديم الدعم لمختلف الأطراف الأفريقية، بغية منع النفوذ الشيوعي إليها، الآن لم تعد تبني سياستها تجاه أفريقيا في إطار هذه الاستراتيجية لاسيما بعد المتغيرات الدولية الجديدة، بخلاف ما كان يحدث سابقا، ولم تعد الولايات المتحدة بحاجة إلى اكتساب الحلفاء والأصدقاء في أفريقيا لأغراض صراعية، وبات التركيز الأمريكي مقصورا على التعامل في كيفية خوض معارك استباقية في أفريقيا، يكون هدفها حرمان الخصوم في المستقبل من (الموارد الأولية) وضمان السيطرة الأمريكية عليها قبل اكتمال التوازن الجديد، وعلى سبيل المثال فإن العدوان الأمريكي ضد العراق كان في التحليل الأخير، هو معركة استباقية هدفها ضمان السيطرة الفعلية على المنطقة ومواردها وحرمان الأطراف الدولية الأخرى من الموارد والأسواق قبل أن تستكمل هذه الأطراف قوتها(1).

ومثلما افتعلت الولايات المتحدة الأمريكية عدوانها العسكري على العراق للسيطرة على منطقة الخليج العربي عسكريا واقتصاديا، فهي التي تدخلت عسكريا في الصومال في 1991/12/9، وباسم الشرعية الدولية واتخذت شعار "استعادة الأمل" كمفتاح للتدخل والسيطرة على منطقة القرن الأفريقي ذات الموقع الاستراتيجي(2). وهي التي عملت وتعمل على فصل الجنوب السوداني من أجل إسقاط حكومة الخرطوم ذات التوجه الإسلامي. وهي التي عملت على التدخل في موزمبيق وكينيا ليكون مفتاحاً للسيطرة على شرق أفريقيا، وتدخلت في انغولا

(1) برهان غليون: ما بعد حرب الخليج أو عصر المواجهة الكبرى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997، ص215 وما بعدها.

(2) د. جميل مصعب محمود: الأمم المتحدة والصومال في ظل المتغيرات الدولية، مصدر سابق، ص97.

والكونغو الديمقراطية لتضمن سيطرتها على غرب أفريقيا، وهي التي ساهمت بشكل غير مباشر في تثوير النزاعات العرقية في راوندة وبورندي بحجة حماية الاقليات والديمقراطية للسيطرة على وسط أفريقيا. ومن يسيطر على وسط أفريقيا والتي تسمى خاصرة القارة (منابع نهر النيل) يسيطر على شمالها وجنوبها شرقها وغربها، وهي التي استخدمت قضية لو كربي ضد ليبيا، إلى جانب تسخين الأحداث الداخلية في الجزائر، والمغرب وذلك لتشكل من هذه القضايا مفاتيح للتدخل والسيطرة على منطقة المغرب العربي.

وبهذه الأحداث والتطورات استطاعت الولايات المتحدة أن تحسم هيمنتها الدولية في كل إفريقيا لمواجهة الدول الأوروبية والتي تتمتع بمواقع ونفوذ تقليدية في الدول الأفريقية.

إن المساعي الأمريكية للسيطرة على أهم مناطق الإمداد العالمي بالمواد الأولية وأخرها أفريقيا سيسهل عليها الإمساك بعصب الاقتصاد العالمي. وبالتالي منافسة القوى الاقتصادية العالمية في القرن الحادي والعشرين، لتضمن هيمنتها على العالم لأطول فترة ممكنة لذا نجد أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفريقيا في ظل المتغيرات دفعتها أليها مجموعة من العوامل والمتغيرات لعل من أبرزها[1]:

* ازدياد أهمية المرتكزات الاستراتيجية التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية الأفريقية في عصر العولمة الأمريكية، فالمحددات التالية تشمل الموقع الاستراتيجي للقارة والثروات الطبيعية وخطوط التجارة تدفع دوما إلى التوكيد على أهمية أفريقيا في منظومة السياسة الكونية للولايات المتحدة.

* تغير الصورة الذهنية الخاصة بأفريقيا والتي ظلت مسيطرة على فترة طويلة، حيث طرأ تغير ملموس فيما يتعلق بسياسات التحرر الاقتصادي، وهذا بالقطع من وجهة النظر الأمريكية، أضف إلى ذلك انه قد وصل إلى السلطة عدد من القيادات الجديدة التي حاولت أن تدعم أواصر العلاقة مع الولايات المتحدة، وقد اكسب ذلك تزايد الاهتمام الأمريكي بغزو القارة الأفريقية التي تضم نحو سبعمائة مليون نسمة ومصادر زراعية ومعدنية مهمة.

---

(1) د. حمدي عبد الرحمن، الانترنيت، مصدر سابق.

* تغير رؤى وتطورات الإدارة الأمريكية بشأن المشكلات والصراعات التي تعاني منها مناطق معينة في أفريقيا، مثل الجنوب الأفريقي ومنطقة البحيرات العظمى وشرق أفريقيا وقد أدركت بعض مراكز صنع القرار الأمريكي أهمية تحقيق الاستقرار والأمن وتدعيم فرص النمو الاقتصادي في أفريقيا بما يخدم المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة. لا سيما وأن أمريكا بعد المتغيرات أصبحت المهيمنة على الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

* إعادة تقويم السياسة الفرنسية في أفريقيا، حيث أصبحت الحكومة الفرنسية تسعى إلى انتهاج سياسة اكثر قارية، وهو ما تمثل في اجتماعات القمة الفرنسية الأفريقية (الفرانكفونية) التي أصبحت تضم دول غير ناطقة بالفرنسية في نفس الوقت الذي اقتنعت فيه الإدارة الأمريكية بأن سياسة المساعدات التي تنتهجا القوى الأوروبية الكبرى قد أخفقت في تطور أفريقيا اقتصاديا وسياسياً.

وبعد المتغيرات الدولية، ذكر التقرير السنوي للبيت الأبيض، حول استراتيجية الأمن القومي، لعام 1989، والذي جاء فيه، إن نهاية الحرب الباردة سمحت بظهور تهديدات على الساحة الأفريقية(1):

1. انتشار الأسلحة في دول قد تصبح قوية مستقبلاً ومعادية: كجنوب أفريقيا، ناميبيا، بوتسوانا، زيمبابوي، موزمبيق، زائير، ليبيا، مصر.
2. وجود أنظمة معادية للولايات المتحدة، فبالإضافة إلى كل من ليبيا والسودان، تعد كل الأنظمة غير الديمقراطية والدكتاتورية معادية لها كذلك
3. التهديدات غير الحكومية والمتمثلة في تجارة المخدرات وتجارة الأسلحة والعصابات المعادية للديمقراطية والمجامع الإرهابية، ومرض الإيدز.

ولمواجهة هذه التحديات، حددت السياسة الأمريكية توجهاتها نحو القارة في الميادين الثلاثة آلاتية:

* في ميدان تعزيز وحفظ الأمن.
* في ميدان تحقيق الازدهار والرفاهية.

---

(1) http: ll www. global sewrity org.

* في ميدان التشجيع على الديمقراطية.

وبهذا يلاحظ أن السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا في ظل الحرب الباردة كانت مهمشة، وفي ظل المتغيرات الدولية اصبح الاهتمام الأمريكي بموقع القارة يتزايد. وبدأ هذا الاهتمام الجدي بالقارة منذ مجيء الرئيس (كلنتون) إلى البيت الأبيض في أوائل عام 1993. بعد أن عانت السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من دورات متكررة من التراجع بسبب عدم قدرتها على مسايرة الأوضاع العامة في أفريقيا من جانب، وتركيزها على الصراع مع الاتحاد السوفيتي السابق، وبهذا تعتبر توجهات إدارة كلنتون تجاه أفريقيا البدايات الحقيقية للهيمنة الأمريكية على القارة الأفريقية والاستفادة من مواردها الاقتصادية والبشرية، وهذا ما سنعالجه في البحث القادم.

المبحث الثاني
أهداف السياسة الأمريكية في أفريقيا في ظل المتغيرات

منذ بداية التسعينات وحتى جولة الرئيس (كلنتون) الأفريقية عام 1998 وإعلان الشراكة الأمريكية الأفريقية، شهدت أفريقيا مداً أمريكيا واسعاً وسريعاً لتحقيق جملة أهداف تخدم في النهاية السياسة الأمريكية في أفريقيا، إذ لا يخفى إن المتغيرات الدولية الجديدة التي سارت باتجاه العولمة الأمريكية، أفضت إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو أفريقيا من خلال التركيز على دبلوماسية التجارة والاستثمار للاختراق، للاستفادة من مناطق التعدين والمواد الخام في القارة، بالإضافة إلى دعم ونشر القيم اللبرالية ولاسيما الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، ودعم الأنظمة التي تأخذ بمفاهيم التحول الديمقراطي وفقاً للتصور الأمريكي. لا سيما في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للمصالح الأمريكية، والعمل على منع الصراعات بما يحقق الأمن والاستقرار واتباع سياسة أمنية وفقاً لمنظور المصلحة القومية الأمريكية، والعمل الحثيث لإبعاد النفوذ الفرنسي في القارة. بالإضافة إلى دعم جيل جديد من القادة الأفارقة الجدد مثل (ميليسن زيناوي) و (اسياس افورقي) في القرن الأفريقي و (يوري موسيفيني) و (بول كاجامي) في منطقة البحيرات العظمى، وذلك من أجل السيطرة على المواقع الاستراتيجية في القارة الأفريقية، وعلى ضوء، ما ذكر يتضح هناك جملة أهداف تعمل السياسة الأمريكية على تحقيقها في القارة هي:

2 – 1 المجال الاقتصادي وتعزيز التجارة والاستثمار:

يمكن تلمس أهداف التحرك الاقتصادي الجديد في أفريقيا من خلال التقرير الذي صدر في منتصف عام 1997 بعنوان "تقرير العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع أفريقيا. حيث أعده فريق مستقل من الخبراء بتكليف من مجلس العلاقات الخارجية. وقد أوصى التقرير بان تكون الولايات المتحدة في مقدمة الدول الصناعية. الكبرى للاستفادة من الفرص الجديدة في أفريقيا واستنادا إلى ذلك عملت الإدارة الأمريكية بدأب شديد على إدماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي من خلال [1].

---

(1) حمدي عبد الرحمن: أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا، الانترنيت.

http: ll www. Islam - online. net.

أ. تشجيع الدول الأفريقية على انتهاج سياسات اقتصادية ناجحة وهو الأمر الذي يحقق نمط التنمية المستدامة بما يخلق في النهاية فرصاً أفضل للتجارة والاستثمارات الأمريكية في القارة.

ب. قانون النمو والفرص في أفريقيا وهو الذي وافق عليه الكونغرس في إطار تحقيق الرؤية الأمريكية الجديدة حول أفريقيا، ويعد هذا القانون منافسا لاتفاقه (لومي) المبرمة بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة الكاريبي والباسيفيكي.

ج. سياسة المساعدات الأمريكية تجاه أفريقيا، إذ لا يخفى الرؤية الأمريكية الجديدة التي ترفع شعار التجارة بدلا من المساعدات لا تعني إلغاء او تخفيض المساعدات الأمريكية المقدمة للقارة، ولكنها تركز على مبدأ المساعدة من اجل دعم جهود الإصلاح الاقتصادي والسياسي.

د. الاستفادة من الجمعيات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا، مثل جماعة تنمية الجنوب الأفريقي "السادك" والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (الاكواس).

وقد تجسد ذلك بالسياسة الأمريكية تجاه الأسواق الأفريقية (والتي يبلغ حجمها 20% من أجمالي السوق العالمي). إضافة إلى ما تضمه من 760 مليون مستهلك، ومن بين 50 معدنا هاماً في العالم يوجد 17 معدنا منها في أفريقيا باحتياطات ضخمة طبقاً لإحصائيات وزارة التجارة الأمريكية، وعوائد رؤوس الأموال الأمريكية في أفريقيا تصل إلى 25 بالمائة في مقابل 17% في أقاليم العالم الأخرى، ومنذ بداية التسعينات، زاد حجم التجارة بين الولايات المتحدة والدول الأفريقية سنوياً بمعدل 33 بالمائة، ووصل الإجمالي في عام 1997 إلى 22.6 مليار دولار أمريكي متخطياً أجمالي حجم التجارة بين الولايات المتحدة ودول الكومنولث الروسي[1]، هذا ما أشار إليه الرئيس كلنتون والذي في عهده ازدهرت العلاقات الأفريقية الأمريكية ففي سبتمبر عام 1994 قال "إن من مصلحة، أمريكا تنمية وتطوير علاقاتها الاقتصادية مع أفريقيا... وان أفريقيا اليوم مهمة لنا، ليس فقط لأن فيها 30 مليون أمريكي من أصول أفريقية فحسب، بل لنا مصالح في رؤية أفريقيا المستقرة والمزدهرة نظرا لان 13% من استيراد أتنا النفطية تأتى من أفريقيا

---

(1) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، الانترنيت.

جنوب الصحراء، وإن هذه القارة فيها 700 مليون منتج ومستهلك، وهذا أيضا ليس بالقليل، لكن أفريقيا هي مهمة خصوصا وأن العالم في القرن الحادي والعشرين قد تغير، وأن نظرتنا وأفعالنا كذلك يجب أن تتغير"[1] وضمن هذه الرؤية قدم (كلنتون) تقريرا إلى الكونغرس حول سياسة التجارة والتنمية الأمريكية في أفريقيا في 5 شباط 1996، وذلك من اجل تحديد الخطوط العريضة للاستراتيجية الجديدة، وقد تم تحديد التوجيهات الستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة في أفريقيا في الميدان الاقتصادي في خطاب الرئيس في 17 حزيران 1997 والذي تضمن العناصر الخمس الآتية [2].

أولا: توسيع وصول المنتجات الأفريقية إلى الأسواق الأمريكية، ويعني ذلك زيادة هائلة في الصادرات الأفريقية نحو أسواق الولايات المتحدة الأمريكية، وبهذا يمكن للدول الأفريقية تصدير ما يقارب 50% من المواد الإضافية الأفريقية معفاة من الرسوم الجمركية، وإن الدول التي أجرت إصلاحات ستتمتع بامتيازات افضل، وأن الولايات المتحدة ستفاوض معها حول اتفاقيات التبادل الحر. واتخذت الدول الأفريقية إجراءات مهمة لإنشاء، مناطق للتبادل الحر مثل (CEDEAO) ومجموعة شرق أفريقيا (EAC) ومجموعة (SADC).

ثانيا: الزيادة في المساعدات الفنية إلى أفريقيا من أجل السماح لهذه الدول بالاستفادة بشكل أفضل من هذا البرنامج الجديد.

ثالثا: زيادة الاستثمارات في أفريقيا، وان الولايات المتحدة ستسعى إلى زيادتها كما تم إنشاء صندوقين برصيد 150 مليون دولار، 500 مليون دولار مخصصة لتمويل البيئة التحتية لأفريقيا السوداء.

رابعا: تخفيض عبئ الديون، وذلك بشطب الديون الثنائية للدول الأكثر فقراً التي تقوم بالإصلاحات، وقد تم تخفيض ديون اوغنده، موريتانيا، موزمبيق، بنين، السنغال، تنزانيا.

---

(1) عبد الحميد اليد، مصدر سابق، ص185.

(2) نفس المصدر، ص191.

خامسا: عقد اللقاءات الدورية السنوية بين مسؤولتين رفيعي المستوى من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأفريقية التي تجري الإصلاحات.

ولا يعتبر هذا الاهتمام الأمريكي بأفريقيا اقتصاديا ولاسيما وأن باطن الأرض الأفريقية تغص بالثروات الهائلة، وعلى سبيل المثال فان (غينيا كون كري) وحدها يمكنها باحتياطها من البوكسيت البالغ 20 مليار طن، أن تمول مجمل بلدان العالم من المعدن ولمدة 100 سنة، فالباطن الأرضي في هذا البلد يعتبر "فضيحة جيولوجية" ويحتوي على الذهب والماس والنيكل والكروم وكمية هائلة من الحديد، والنفط، فضلا عن ذلك فإن الأنهر الثلاثة الكبيرة الساحلية (النيجر - غينيا، السنغال) تنبع من غينيا (1)، إضافة إلى نهر النيل والذي يمر بتسع دول أفريقية بالإضافة إلى إمكانيات اقتصادية أخرى، سبق ذكرها في الفصل الأول، دفعت بالوزير الخارجية الأمريكي (رونالد برون) والذي كان يشير إلى (الاستراتيجية الجديدة) الأمريكية في القارة السوداء حين قال "علينا أن نكون اكثر عدوانية وأن نكون حاضرين على الأرض، وان نشير بوضوح إلى أننا هنا بصفة منافسين، كنا نجهل دائما السوق الأفريقي وهذه كانت غلطة مكلفة، سوا بالنسبة لأفريقيا أو للولايات المتحدة الأمريكية... لن ندع أبدا الأسواق الأفريقية لأصدقائنا الأوروبيين، أفريقيا بالنسبة للأمريكيين هي أحد أخر المعاقل في الخطة التجارة، والمناخ موات[2].

كما أن وزيرة الخارجية الأمريكية أعلنت في زيارتها لبعض دول القارة الأفريقية، إن التحالفات الاقتصادية مع دول أخرى ستكون من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وإن التحالفات الاقتصادية الجديدة ستكون هي التحالفات العسكرية بالنسبة للقرن القادم.

تتمثل الاستراتيجية الأمريكية تجاه الأسواق الأفريقية في الأتي: [3]

- توسيع قاعدة النفوذ الاقتصادي الأمريكي في القارة الأفريقية.

(1) نقولا اغبوهو، مصدر سابق، ص341.

(2) نفس المصدر، ص303.

(3) مغاوري شلبي، الصراع الرمادي على القارة السوداء، الانترنيت.

- استقطاب الدول الأفريقية ثقافيا وسياسياً وإعلاميا لخدمة الأغراض الاقتصادية.
- العمل على أحداث تغيرات اقتصادية وسياسية في الدول الأفريقية بما يخدم الأهداف الأمريكية.

ويهدف هذا التوجه الأمريكي في النهاية إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة والدول الإفريقية، على أن يكون ذلك مع بداية عام 2020 وأن يدعم ذلك إنشاء بنك التمويل الصادرات والواردات بين الطرفين وقد جاء ذلك في "وثيقة تنمية أفريقيا والفرص المتاحة ونهاية الاعتماد على الغير" التي صدرت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1996.

وتعمل واشنطن على تحقيق استراتيجيتها لاختراق الأسواق الأفريقية من خلال عدة وسائل وتكتيكات أهمها[1]:

1. المبادرة الأمريكية لدعم التجارة. والاستثمار مع أفريقيا، وذلك من إقرار لجنة الاعتمادات بمجلسي النواب الأمريكي تشريعياً يعطي حرية الدخول بدون جمارك للمزيد من منتجات الدول الأفريقية إلي الأسواق الأمريكية وذلك عام 1998، وفي عام 1999 وافق الرئيس الأمريكي (كلنتون) أثناء المؤتمر الأمريكي الأفريقي بواشنطن على إسقاط 70 مليار دولار ديون مستحقة على الدول الأفريقية. ويمكن القول: إن المظلة الأمريكية في الأسواق الأفريقية تبرز في شبكة من الترتيبات والعلاقات بين الولايات المتحدة والدول الإفريقية، وتطلق عليها الولايات المتحدة الأمريكية "المشاركة الأمريكية الأفريقية" والملاحظ أن هذه السياسة الأمريكية تعطي مناطق متنوعة في الأسواق الأفريقية، تشمل عدد من المستويات والقطاعات في مجال التجارة والاستثمار والمؤسسات المالية والاقتصادية.

2. تعدد الأبواب والمداخل، فيلاحظ أيضا أن السياسة الأمريكية لا تدخل إلى الأسواق الأفريقية من باب أو مدخل واحد، ولكنها اتخذت نقاط ومراكز انتشار مثل، غانا في الغرب، واوغنده في الوسط، ودولة جنوب أفريقيا في جنوب القارة، وأثيوبيا وإرتريا في منطقة القرن الأفريقي.

---

(1) نفس المصدر السابق.

3. إنشاء صندوق لتمويل الاستثمارات الخاص (OPIC) وهي عبارة عن هيئة تابعة للحكومة الأمريكية تعمل في مجال الاستثمار فيما وراء البحار، وتقوم بالاستثمار من اسهم استراتيجية بهدف تدعيم المصالح والأعمال الأمريكية، كما تقوم أيضا بتنامي الاستثمارات ضد المخاطر السياسية وتحويل المشروعات، ويبلغ راس مال هذا الصندوق 350 مليون دولار، ويتم تدبير ثلثي رأسمال الصندوق عن طريق الحكومة الأمريكية، والباقي عن طريق المؤسسات الاستثمارية ويقوم الصندوق بتمويل مشروعات الاتصالات والمنافع العامة والنقل والمياه والخدمات الصحية في أفريقيا، وقد بدأ هذا الصندوق أعماله في منتصف عام 2000، كما يتوقع أن يجتذب حوالي 650 مليون دولار من المستثمرين المحليين.

4. وقد دعمت التجارة مع أفريقيا في عام 2000 بمبلغ مليار دولار، وذلك وفقا لتصريح رئيس بنك الصادرات والواردات الأمريكي "جيمس هارمون" خلال المؤتمر الذي عقد بمركز "كارتر" في "اطلانطا" حين طالبت الولايات المتحدة من 41 دولة أفريقية (في الاجتماع الوزاري الذي عقد في مدينة اطلانطا الأمريكية عام 1999) بضرورة تحسين أجواء التجارة وأنظمة الشحن، وتنسيق السياسات وذلك من أجل النمو الاقتصادي وزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي.

5. التطويق الأمريكي للتحركات المنافسة، فمن خلال تحليل التحرك الأمريكي في القارة الأفريقية يلاحظ أنها تحاول تطويق التحركات سواء الفرنسية والعربية وغيرها، وذلك لتوسيع قاعدة الوجود الأمريكي في الأسواق الأفريقية.وهو ما اتضح بصورة جلية في سعي الولايات المتحدة لعقد مشاركة مع بعض دول المغرب العربي، وذلك لتطويق الدور الأوروبي في شمال أفريقيا وخاصة الدور الفرنسي، وكذلك لعرقلة محاولة ليبيا تكوين تجمع أفريقي في هذه القارة يعارض السياسة الأمريكية في هذه القارة.

6. أصدرت الإدارة الأمريكية في عام 1998، قرارا منسجما مع السياسة الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا، والرامي إلى بناء شراكه جديدة مع القارة، يهدف إلى تحقيق النمو واقتناص الفرص والتي أطلق عليها (التجارة وليس المعونة)[1]،

---

(1) الشيماء علي عبد العزيز: أهداف جولة كلينتون في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 33، يوليو 1998، ص195.

وهذا يعني ربط الاقتصاد الأفريقي بالاقتصاد العالمي وبخاصة الاقتصاد الأمريكي، لذا تعمل الولايات المتحدة على زيادة توثيق علاقتها الاقتصادية مع أفريقيا في محاولة لوقف الاندفاع للقوى الصناعية الكبرى، مثل الصين وألمانيا واليابان للأسواق الأفريقية، لأن أمريكا مازالت تحتل المرتبة الثالثة من حيث حجم المبادلات مع أفريقيا بنسبة 6.7% بعد اليابان 2.7%، والاتحاد الأوروبي 30%[1].

ويبدو أن سياسة التعاون الاقتصادي حلت محل المساعدات، وهذا التحول هو الأهم في السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا، وقد اعتبرت إدارة (كلنتون) أن المساعدات الخارجية ليست هي الوسيلة المناسبة التي لها قدرة كافية على تغير مستقبل أفريقيا، لذا ركزت على ربط التعاون التجاري والاقتصادي لان ذلك سيساعد على خلق طبقة وسطى كبيرة العدد، وأن وجود هذه الطبقة يضمن تحقيق الديمقراطية والرخاء واستمرارها للابد، وقد حددت السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا في هذا المجال بالنقاط الآتية [2]:

1. إن تفتح الولايات المتحدة أسواقها لأفريقيا، والنهج الرسمي في ذلك يشمل تجديد وتوسيع نظام التعريفات التفضيلية العمومية، وزيادة عدد السلع المعفاة من الجمارك من 4000 إلى 5800 سلعة وتخفيض الجمارك في المستقبل لمدة 10 سنوات.

2. أن تأخذ نظام التعاون في منظمة الابيبك كنموذج، وذلك بان تنشئ منتدى للاقتصاد الأفريقي وتعقد اجتماعات سنوية على مستوى الوزراء لمناقشة التجارة الثنائية والمتعددة وقضايا الاستثمار.

3. أن تزيد تراكم المال لشركات الاستثمار الخاصة عبر التجارة إلى 150 مليون دولار، وفي نفس الوقت تدعيم برنامج تنمية الموارد في أفريقيا وتخصص مبلغ 500 مليون دولار لمشروعات البنية الأساسية.

---

(1) نفس المصدر، ص195.

(2) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام. الانترنيت، مصدر سابق.

4. أن تطور مهام وكالة التنمية الدولية الأمريكية بحيث يدخل ضمنها تقديم مساعدات تقنية ودعم الدول الأفريقية التي تسير في عملية الإصلاح لكي تقيم علاقات أقوى مع منظمة التجارة العالمية.

5. وأن تعطي مزيدا من الحرية لبنك الصادرات والواردات الأمريكي في قيامه بعمليات الإقراض والضمان والتامين، لكي يكون قادراً على دعم المشروعات الخاصة في أفريقيا.

6. أن تضيف منصباً إلى هيئة مكتب التمثيل التجاري يكون مسئول عن الشؤون الأفريقية.

7. أنشاء مجموعة عمل أكاديمية في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ لتسير السياسات المتعلقة بأفريقيا.

8. المشاركة في الجهود التي يبذلها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وإلغاء الديون عن بعض الدول.

2-2 المجال السياسي (تشجيع الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان):

بعد حصول أغلب الدول الأفريقية على استقلالها في فترة الستينات فإن العديد منها تبنت النظام الاشتراكي والمستند على نظام الحزب الواحد. وذلك كرد فعل على الهيمنة الاستعمارية الأوروبية وتوجهاتها السياسية، لذا نجد في أفريقيا عام 1976، إن هناك خمس وثلاثون دولة أفريقية من بين تسع وأربعون دولة مستقلة قد تبنت نظام الحزب الواحد [1].

وفي فترة الحرب الباردة لم تلزم الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية نفسها، بأولوية التعامل مع النظم الملتزمة بالديمقراطية في القارة، بل كان جل اهتمامهم ينصب على تغليب الاعتبارات الاستراتيجية المؤثرة في موازين القوة العسكرية بين الشرق والغرب آنذاك. ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة، وخروج السوفيت من القارة، أعيد ترتيب الأولويات في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، من وجهة النظر الغربية، حيث أصبح الإصلاح السياسي، وحقوق الإنسان أحد الأهداف

---

(1) د. سعد ناجي جواد، مصدر سابق.

المهمة للاقتراب أو الابتعاد عن نظام دوله أفريقية ما، إن لم يكن العامل الوحيد في كثير من الأحيان [1].

لذا يلاحظ أن الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية أعلنت في 25 تشرين الأول – نوفمبر 1991 أن الإصلاح السياسي يعني التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، سوف يصبحان شرطين للحصول على المساعدات، ومنذ ذلك الحين صار ألا صلاح السياسي (المشروطية السياسية) أحد البنود الهامة سواءاً في (ما سترخت)أو(لومي) المتجددة [2]، وهذا ما اجبر العديد من الدول الأفريقية تأخذ بالنظام الليبرالي الغربي، وبهذا اصبح عدد الدول التي تبنت التعددية السياسية نهاية عام 1997، ما يقارب 40 دولة أفريقية من أجمالي 35 دولة، وما يقارب 25 دولة أفريقية خاضت الانتخابات وأن زيارة الرئيس (كلنتون) إلى أفريقيا كان أحد أهدافها هو تشجيع ومكافأة الدول الديمقراطية مثل راوندة وأوغندة وأثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية[3].

وأكدت إدارة الرئيس كلينتون آنذاك أن الدول الديمقراطية والعقلانية، هي الشريك الأكثر في السلم والاستقرار والاعتمادية المتبادلة ويمكن العمل معها، وهي ألا كثر احتمالا لاتباع سياسات اقتصادية رشيدة وتشجيع الولايات المتحدة لإدارة الديمقراطية وحكم القانون خصوصاً في الدول الأساسية، مثل نيجيريا وكينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وهي كذلك تساعد في إدارة الانتخابات في العديد من الدول مثل غانا وموزمبيق وتنزانيا، وجاء في تقرير الرئيس كلنتون إلى الكونغرس الأمريكي: أن الديمقراطية في أفريقيا، كما هي في الأماكن الأخرى من العالم، أظهرت أنها الشريك الأكثر قوة وصلابة واستقرار ورفاهية دائمة، وسوف

---

(1) محمود أبو العينين: العلاقات العربية – الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، السياسة الدولية، العدد 14 إبريل 2000، ص36.

(2) نفس المصدر، 37.

(3) الشيماء علي عبد العزيز: المصدر السابق، ص195.

تعمل على مساندة ودعم الخطوات المهمة التي تحققت ووصلت إليها الدول الأفريقية [1].

وقد ربطت الإدارة الأمريكية بين شطب الديون المالية وبين تحقيق الديمقراطية في دول القارة. وهذا ما ورد في خطاب الرئيس (كلنتون) في افتتاح القمة حول أفريقيا في 2002/2/18 حيث قال: يجب أن نضع في الحسبان أن التجارة لا تستطيع وحدها القضاء على الفقر ولا كذلك الشراكة التي نحن ألان في حاجة أليها، إن الإجراء الثاني الذي يجب علينا اعتماده هو مواصلة السعي لتخفيف ديون الدول الأفريقية التي باشرت في تطبيق الديمقراطية، إن الحكومات الديمقراطية التي تمر بصعوبات، يجب علينا أن لا نتركها تختار بين إطعام وتعليم أطفالها أو دفع فوائد ديونها، ثم واصل قائلا: ولهذا السبب كنت قد أعلنت في سبتمبر أيلول 1999 بأننا سنشطب ديون الدول التي التزمت برنامج الدول الصناعية السبع، ويصل عددها 27 دول أفريقية، وأولى هذه الدول التي بدأت تتمتع بذلك اوغنده وموريتانيا وسوف تليها موزمبيق وبنين والسنغال وتنزانيا[2].

ومع هذا، من الملاحظ أن إدارة الرئيس (كلنتون) صحيح أنها قد رفعت شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان في سياساتها الجديدة تجاه أفريقيا، واستخدمت مجموعة من الأدوات مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومؤسسة الوقف القومي من اجل الديمقراطية وكالة الاستعلامات الأمريكية وبعثاتها العاملة في الخارج، إلا انه يلاحظ بأنها اتبعت سياسة (برغماتية) في هذا المجال من خلال ما يأتي:

* إن الولايات المتحدة تولي اعتبارات المصلحة القومية الأهمية القصوى وهو ما يمثله اهتمامها بنظم هي ليست بالضرورة ديمقراطية بالمعنى الحقيقي.

* لم تعد الولايات المتحدة تربط بين تقديم المساعدات وتطبيق الديمقراطية.

* أنها في سعيها لتحقيق الديمقراطية تعمل على تشكيل نخب جديدة في أفريقيا موالية للغرب عموما وللولايات المتحدة بشكل خاص.

---

(1) Steven Metz: Refining American strategy in Africa, Carlisle Barracks. PA: U.S. Army War college strategic studies institute. Feb. 2000, P. 37.

(2) عبد الحميد العيد، مصدر سابق، ص214.

* أنها تستفيد من إمكانات العولمة الأمريكية في تسويق نمط الحياة الأمريكية وطرح قضايا معينة مثل دور المرأة ومؤسسات المجتمع المدني.

من خلال ما تقدم يتضح بان الإدارة الأمريكية لا يهمها تطبيق الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم الثالث. بقدر ما يهمها مصالحها الاستراتيجية والتي تخدم المصلحة القومية الأمريكية، وإنها تعرض المنهج البرغماتي في نهج السياسة الأمريكية على دول العالم الثالث بضمنها دول القارة الأفريقية.

2-3 المجال الأمني:

تحضى قضية حفظ السلام ونشر قوات الأمن باهتمام كبير في الأوساط الشعبية والرسمية في أفريقيا من اجل إعادة الاستقرار إلى مناطق الصراعات لا سيما أن موضع حفظ السلام يجد رواجا كبيرا في أفريقيا، فمن بين اكثر من 30 حربا أهلية في العالم نجد ما يقارب من 15 منها تقع في أفريقيا[1]، لاسيما وان أفريقيا اليوم تحتل المركز الأول للنزاعات في العالم، حيث لا توجد منطقة فيها تخلو من هذه النزاعات، فأفريقيا الشرقية تنفجر فيها الحروب والنزاعات في كل من السودان وإرتريا وأثيوبيا، والصومال، وفي أفريقيا الجنوبية، موزمبيق وانغولا، أما في أفريقيا الوسطى فالنزاعات قائمة في بورندي وراوندة وتشاد، وفي أفريقيا الغربية هناك الحرب الأهلية في ليبريا، وفي الصحراء الأفريقية هناك مشكلة الطوارق في كل من مالي والنيجر، وفي أفريقيا الشمالية نلاحظ حرب الصحراء الغربية والحرب الأهلية في الجزائر. وبسبب هذا النزاعات والحروب تعتبر أفريقيا المنطقة الثالثة في العالم في ميدان استيراد الأسلحة بعد منطقة الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية في سنوات الثمانينات، لذا نجد أن قرابة 17% من الصادرات العالمية للأسلحة كانت متجهة نحو القارة الأفريقية [2].

ومهما يكن من أمر، فبعد جولة كلينتون للقارة جاءت زيارة (بوش) لها لذا تعددت المبادرات لإنشاء قوات حفظ السلام في أفريقيا. وكانت هناك محاولات عديدة من داخل القارة وخارجها لحفظ الأمن في القارة السوداء.

---

(1) الخضر عبد الباقي محمد: المبادرة الأمريكية في أفريقيا استعمار مهذب، الانترنيت

(2) عبد الحميد العميد: مصدر سابق، ص27.

وقد دفعت واشنطن ثمنا باهضاً نتيجة لتورطها في الصراعات الأفريقية، فبعد نهاية الحرب الباردة وجدت الولايات المتحدة موقفا اعتبرته ملائماً وأرسلت قواتها في عمليات حفظ السلام إلى أفريقيا تحت مظلة الأمم المتحدة. لهذا تورطت وتدخلت الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية الأفريقية بوسائل عسكرية، وأصرت الدول الأفريقية على العمل حسب ما تريد هي، فإرسال 28 ألف جندي إلى الصومال عام 1994 هو عمل عسكري ضخم اتخذته الولايات المتحدة في أفريقيا في حقبة ما بعد الحرب الباردة، وهذا العمل استغرق (15) شهرا بتكلفة قدرها (2) مليار دولار وانتهى بفشل ذريع[1]. وفي نفس الوقت، فشل التدخل الأمريكي في راوندة أيضا خلال تدخلها المباشر في الصراعات المحلية في أفريقيا، وقد خسرت الولايات المتحدة موارد مالية هائلة، كما فقد العديد من الجنود الأمريكيين أرواحهم أيضا، وقد قوبلت الأعمال العسكرية الأمريكية بانتقادات حادة من دوائر مختلفة داخل الولايات المتحدة، كما عارضتها الدول الأفريقية. ولمواجهة هذه الانتقادات، وجهت واشنطن تدخلها في الصراعات المحلية إلى عمليات غير مباشرة، حيث تدعم الوساطة من قبل الدول الأفريقية والمنظمات الأمريكية أو التدخل الجماعي، لذا تقوم الولايات المتحدة في أفريقيا بإرسال المراقبين أو الممثلين للمساعدة في الاستقرار وتقديم بعض المساعدات الإنسانية والمالية، وتقوم بجهد ما في تدريب قوات حفظ السلام وإمدادها بمعدات المساعدة وتقوم الولايات المتحدة بدور نشط في مساندة منظمة الوحدة الأفريقية في تكوين أليه فض المنازعات، وتقف بجانب المنظمات الإقليمية والدول الأفريقية في جهودها في حل النزعات.

في أثناء زيارته لأفريقيا عام 1996، امتدح وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (وارين كريستوفر) خطة لإنشاء قوة التصدي للصراعات في أفريقيا، وهي محاولة واضحة لاستمرار الدور القيادي الأمريكي في الشؤون الأفريقية من خلال التدخل غير المباشر في الصراعات المحلية، وطبقا للخطة الأمريكية، تقوم الولايات المتحدة بمهمة تدريب 60 ضابط و 750 جنديا ترسلهم كل دولة مشاركة في عمليات حفظ السلام في أفريقيا.

---

(1) د. جميل مصعب محمود، الصومال والأمم المتحدة، مصدر سابق، ص35.انظر أيضا، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، موقع الانترنيت

وتوصلت إلى اتفاق بشأنها، وتعتبر عودة حكومة مدنية منتخبة في سيراليون في مارس من نفس العام، هو أول نموذج ناجح في أفريقيا للانتصار على شغب العسكريين بواسطة قوة حفظ السلام متعددة الجنسيات، وتشير أيضا إلى نجاح سياسة التدخل غير المباشر التي بادرت إليها الولايات المتحدة[1].

ومن خلال ما ذكر يتضح أن أبرز ملامح السياسة الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا في مجال الأمن ترتكز إلى المؤشرات الثلاث الآتية [2]:

أ. تحقيق الاستقرار والسيطرة الأمنية على منطقتين مهمتين، هما منطقة البحيرات العظمى ومنطقة القرن الأفريقي، مع الاعتماد على قيادات أفريقية جديدة تتسم بولائها الواضح للولايات المتحدة. كما ظهر ذلك جليا في مؤتمر (عينتبي) الذي عقده (كلينتون) مع زعماء ست دول افريقية، ولا يخفى أن هذه السياسة تهدف إلى محاصرة النظم الأفريقية المعادية لأمريكا مثل السودان وليبيا.

ب. تشكيل قوة تدخل أفريقية لمواجهة الأزمات، وذلك استنادا إلى المبادرات الخاصة بمواجهة الأزمات الأفريقية (ACRI)، وتمثل الرؤية الأمريكية لهذه القوة في العمل من اجل تعزيز القدرة الأفريقية على مواجهة الأزمات الإنسانية وتحديات حفظ السلام. أما الدور الأمريكي فينحصر في التدريب وتوفير المعدات اللازمة والاتصال لتحقيق الترابط بين الوحدات في الدول المختلفة، وتناولت هذه القوة من وحدات قوامها ما بين عشرة آلاف إلى أثنى عشر ألف جندي أخر بقي بقيادة ضباط أفارقة مؤهلين، ومن الدول المشاركة في هذه القوة السنغال وأوغندة وملاوي ومالي وغانا وأثيوبيا.

ويلاحظ أن أحد أهداف جولة (أو لبريت) الأفريقية يتمثل في تقويم تجربة (اكري) الخاصة بمواجهة الأزمات، وذلك من خلال زيارة (مالي) التي كانت أول دول أفريقية تعلن استجابتها لهذه المبادرة الأمريكية، وتعمل الولايات المتحدة عموما على بناء البرامج العسكرية لتكافأ بها الشركاء العسكريين الأفارقة الذين يستمرون في سلوك الإصلاح، والعكس مع تلك الدول التي لا تعمل بذلك، وفي

---

(1) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصدر سابق.

(2) الخضر عبد الرحمن، مصدر سابق، الانترنيت.

الوقت نفسه تضغط الولايات المتحدة من أجل عقلنه العسكريات الأفريقية وتبني فكرة بناء القوات الاحتياطية [1].

إن الهدف من كل هذه السياسات هو إبعاد دول القارة عن الانقلابات العسكرية التي كانت تشتهر بها أفريقيا سابقاً، ومن جانب آخر العمل على إيجاد قوة عسكرية أفريقية قادرة على حل الاضطرابات والثورات في هذا البلد أو ذاك دون الاعتماد على التدخل العسكري الأمريكي المباشر.

ج. التركيز عن قضايا الإسلام السياسي، إذ طرحت عملية تفجير السفارتين الأمريكيتين في كل من تنزانيا وكينيا، ورد الفعل الأمريكي المتمثل في توجيه ضربات عسكرية لكل من السودان وأفغانستان، كل هذا يشير تساؤلات عديدة حول الحرب المعلنة بين الولايات المتحدة وحركات الإسلام السياسي، وعلى رأسها جماعة بن لادن، وجاءت أحداث (11 سبتمبر) والتفجيرات في الولايات المتحدة، لتزيد من حدة العداء الأمريكي الغربي للإسلام والعرب، وعلى الرغم من أن تاريخ الصراع والتنافس بين حركة الإسلام السياسي والغرب، عموما قديم ومعلوم، إلا أنه من الملاحظ منذ نهاية أعوام الثمانينات انه قد ازدادت حدة الصراع، ولا سيما مع إصدار الغرب على البحث عن (عدو) استراتيجي بديل للاتحاد السوفيتي.

وبهذا يمكننا القول، إن الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في أفريقيا تقوم على منع الاضطرابات السياسية، والصراعات المسلحة، وضمان التطبيق غير المشروط والممتد لاتفاقية منع الانتشار النووي، ودعم إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في أفريقيا ومقاومة انتشار أسلحة الدمار الشامل في أفريقيا ومحاربة الدول الإرهابية كما تدعي أمريكا!! (السودان، ليبيا)، ولكي تضع السياسة موضع التنفيذ تعود الولايات المتحدة وتدعم أثيوبيا وإرتريا واوغنده في شرق أفريقيا لاحتواء الأصولية ألا سلامية، وفي جنوب أفريقيا ضغطت الولايات المتحدة على حكومة(مانديلا) لتقليل أو حتى أنها علاقتها السياسية والاقتصادية مع إيران وليبيا وكوبا، وإلغاء اتفاق بيع أسلحة إلى سوريا.

(1) Steven Metz: Refining American sfrategy in Africa, op , cit. P. 25.

2-4 أبعاد النفوذ الفرنسي عن القارة:

إن من بين أهم الأهداف للسياسة الأمريكية في ظل المتغيرات، وهو تطويق النفوذ الفرنسي القوي داخل القارة الأفريقية، وذلك من أجل زيادة تامين مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في القارة ولا سيما بعد أن أعلنت فرنسا تقليص وجودها العسكري في القارة السوداء وفقدانها ولاء القادة الجدد في الدول الفرانكفونية مثل أوغندة وراوندة وزائير وغيرها.

وفي الوقت الذي نجد فيه واشنطن تسير قدما وتشق طريقها بعزيمة كبيرة في مجاهل هذه القارة، علينا أن نشير أن الهدف الأمريكي في الوقت الحالي لا يبدو السيطرة على أفريقيا، فبإمكانياتها الدبلوماسية والسياسية وقلة خبراتها في الشؤون الأفريقية يجعلها تحتاج باستمرار إلى وجود الفرنسيين ومساعدتهم، بيد أنها ترمي من جهة أخرى إلى تشجيع الأفارقة على الاعتماد على أنفسهم وفك حبل المشيمة عن فرنسا. أي أن الهدف الأمريكي المرحلي يتمثل في أضعاف النفوذ الفرنسي في القارة السمراء تدريجيا، وفي الوقت نفسه تعزيز التواجد الأمريكي وصولا إلى الهيمنة الشاملة. وذلك بالضغط كما حدث مع التركة البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية. حين أخذت القوة الجديدة (الولايات المتحدة) تزحف بهدوء على مواقع ومناطق النفوذ الإنجليزي في العالم وتنتزعها واحدة بعد الأخرى، في ظل غضب بريطاني مكتوم في بداية الأمر ثم تسليمها بالواقع والرضوخ له. وهذا هو اكثر ما يخيف الفرنسيين ويقلقهم، لذا نجدهم يستخدمون مختلف الوسائل والسياسات للتشبث بمواقعهم التقليدية ومواجهة التغلغل الأمريكي المتزايد والمتسارع وهذا ما سنناقشه في الفصل القادم.

إضافة إلى كل ما ذكر، فهناك أسباب عديدة تفسر لنا الاندفاع الأمريكي نحو القارة السمراء نذكر منها:

أولا: انشغال أوروبا في تثبيت أركان بيتها الداخلي، ضمن إطار الاتحاد الأوروبي، سيما وان هناك إشكاليات داخلية أوربية بشأن بعض سياسات مستقبل مسيره الوحدة الأوروبية وإيجاد عمله موحدة على سبيل المثال، ففي الوقت الذي كانت هذه الدول تعمل حثيثا لتوحيد أوروبا بشكل متسارع نجد أن بريطانيا كانت سياساتها اقرب إلى الولايات المتحدة منها إلى المجموعة الأوروبية.

ثانيا: انهيار الاتحاد السوفيتي وانشغال روسيا الاتحادية بمشاكلها الداخلية والتي تعيش حالة ألف أزمة وأزمة سواء اقتصادية أو اجتماعية أو عسكرية..... الخ

ثالثا: انطواء الصين على نطاقها الإقليمي في شرق آسيا وتفرغها لبناء اقتصادها المتصاعد، فضلا عن تركيزها على ترصين وضعها الداخلي السياسي والاقتصادي وحتى العسكري واسترجاع جزرها، وعملها لإيجاد قنوات للتقارب مع الولايات المتحدة، كل ذلك جعلها تتخلى عن دور قيادة العالم الثالث وأتباعها سياسة حيادية والابتعاد عن الوقوف بالضد أمام الولايات المتحدة عليه تراجع دورها في أفريقيا عما كانت عليه في فترة الحرب الباردة.

رابعا: اندفاع اليابان في اتجاه تفوقها الاقتصادي – التقني فضلا عن انشغالها بالدفاع عن سياستها الاقتصادية إزاء الولايات المتحدة من جانب والتفرغ لإنماء علاقاتها الاقتصادية مع دول شرق آسيا، إضافة لذلك انه تاريخيا لم تكن أفريقيا ضمن أولويات اهتمامات السياسة الخارجية اليابانية.

وهكذا فإنه باستثناء عقبة النفوذ الفرنسي المتراجع تدريجياً من القارة، فانه لا توجد كوابح دولية فاعلة ونشطة ومؤثرة في عرقلة النشاط الأمريكي المتنامي في أفريقيا والسيطرة على اقتصادها ومواردها.

المبحث الثالث

الوسائل والآليات لتنفيذ السياسة الأمريكية في أفريقيا في ظل المتغيرات الدولية

أولا: تقديم القروض والمعونات

إن سيطرة الولايات المتحدة، على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، سيسمح لها بتوجيه سياسات الدول النامية[1]، وإن اهتمامها بتنمية الدول الفقيرة، ما هو ألا لتأمين الأسواق لاستيعاب صادراتها وإيجاد فرص عمل لمواطنيها، يقول الرئيس الأمريكي (كلينتون) بهذا الصدد: إن أفضل الوسائل لتنمية اقتصادياتنا هي زيادة التجارة وفتح أسواق جديدة للولايات المتحدة سيؤدي إلى إيجاد مليوني فرصة عمل في بلدنا [2].

وقد قام صندوق النقد الدولي، ومنظمات التمويل المتعددة الأطراف ووكالات الأمم المتحدة، من المساهمة في صياغة السياسات الاقتصادية الأفريقية وهناك نحو عشرين دولة أفريقية تطبق حاليا سياسات المطابقة الاقتصادية تحت أشراف هذه المنظمات والوكالات [3]

وإن الدول الأفريقية تعلم علم اليقين أن هذه الهيئات والوكالات المالية الدولية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة تعمل على ما يسمى (بالمعالجة بالصدمة) بالنسبة لهذه البلدان، وبالتالي تنزل ضربة اقتصادية بالقسم المعد من السكان وتحملهم على النهوض دفاعاً عن مصالحهم، ومن جراء ذلك يتصاعد الاضطراب السياسي داخل البلدان الأفريقية، ومثال على ذلك الانقلاب العسكري الذي حدث في السودان في تموز 1989، عندما كانت القيادة السابقة تنفذ شروط صندوق النقد

(1) حنان دويدار: الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، لسنة 1997، ص120.

(2) نفس المصدر، ص120.

(3) نقولا اغيوهر: مصدر سابق، ص328.

الدولي. وفي عام 1986 - 1987 وحدهما حصل صندوق النقد الدولي لقاء القروض الممنوحة إلى البلدان الأفريقية على أرباح بلغ مجموعها مليار دولار[1].

وهذه الأموال ليست فائضة عن حاجة هذه الأقطار، إلا أنها توافق على تلبية مطالب صندوق النقد الدولي سابقا منها إلى الحفاظ على قنوات التعاون مع هذه المؤسسة التي وصفها (جيسي جاكسون) في أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية عام 1988 بأنها (نخاس العصر)[2]. ولا يفوتنا أن نذكر أن الكونجرس الأمريكي ومنذ عام 1985 اتخذ قرارا بتقليص المعونات الاقتصادية للأقطار النامية، غير أن الإدارة الأمريكية تضاعف المساعدات لبلدان أفريقية معينة تخدم مصالحها فمثلا تلقت كينيا عام 1989 على 30 مليون دولار، وحصلت أوغندة بنفس العام على 30 مليون دولار أيضا، وان هذه المساعدات لم تقدم لأسباب اقتصادية بل لأسباب سياسة وكان الهدف منها مساعدة الحركة الانفصالية في الجنوب السوداني، إضافة لذلك إن هذه المساعدات الأمريكية التي تقدم للدول الأفريقية الهدف منها هو كسب أصوات هذه الدول في المنظمة الدولية[3]، وبعد المتغيرات الدولية تدنت المساعدات الخارجية الأمريكية إلى اقل من 1% من دخلها القومي وهي تحتل المرتبة الأخيرة بين الدول المتقدمة، وتبلغ المساعدات الاقتصادية الأمريكية السنوية لأفريقيا حوالي مليار دولار، ثم خفضت بنسبة 20% لتصل إلى أقل مستوياتها، وفي عام 1996، منحت الحكومة الأمريكية 6500 مليون دولار لبعض الدول الأفريقية، مما أدى إلى فوضى في بعض برامج هذه الحكومات، وتسببت في خسائر للدول المستقبلة بالإضافة لذلك، كان توزيع المساعدات غير عادل، حيث حصل عدد قليل من الدول مثل جنوب أفريقيا وغانا والسنغال على النصيب الأكبر، بينما الدول الأكثر احتياجا حصلت على الفتات، وبعض منها لم يحصل عل شيء مطلقا وكنتيجة لعدم الرضا عن هذا النهج الأمريكي، فإن معظم الدول الأفريقية تتبنى مواقف ناقدة تجاه الولايات المتحدة [4].

---

(1) ميخائيل فشينكي: الولايات المتحدة الأمريكية والتغير الجديد في السياسة الأفريقية مصدر سابق، ص95.

(2) نفس المصدر: ص93.

(3) نفس المصدر: ص94.

(4) مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، الانترنيت، مصدر سابق.

إضافة إلى ما تقدم فإنه وبعد المتغيرات الدولية وضع الكونجرس الأمريكي عدة اعتبارات لتقديم المعونة الأمريكية وتتمثل بما يلي [1]

أ. تشجيع التحول الاقتصادي في الدول النامية (اقتصاد السوق).

ب. المحافظة على البيئة.

ج. تخفيض حدة الفقر من خلال التركيز على تنمية القدرات البشرية.

د. والاهم من كل ذلك دعم التوجه الديمقراطي من خلال تشجيع التعددية السياسية والاجتماعية.

وهذا ما تجسد على أرض الواقع عندما أعلن (هيرمان كوهين) مساعد وزير الخارجية الأمريكي، إنه بالإضافة إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي وحقوق الإنسان فان التحول الديمقراطي على النموذج الغربي قد أضحى شرطا ثالثا للحصول على مساعدات أمريكية [2]. وفي عام 1998 صدر قانون جديد للتجارة مع أفريقيا مستند إلى بناء شراكه جديده. في إطار فكره التجاري والتعاون الاقتصادي ليحل محل تقديم المساعدات، وإن هذه الشراكة ستساهم في تشريع ودمج الاقتصاد الأفريقي بالاقتصاد العالمي، على حد قول (سوزان رايس) مساعدة وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية.

وقد انتقد القادة الأفارقة هذا القانون ومنهم (مانديلا) حين قال:

إن أفريقيا بحاجة للتجارة والمعونة معا لأن أفريقيا بحاجة لأن تقف أولا على قدميها لتصبح قادرة على المنافسة في السوق الدولية، خاصة وان أفريقيا وفق بيانات الأمم المتحدة اقل المستفيدين إلى اليوم من عولمة الاقتصاد، ووصف البعض هذا القانون بأنه استعمار جديد [3].

---

(1) محمد جاد: المعونة الخارجية الأمريكية والأهداف الأمنية، السياسة الدولية، العدد 126، لسنة 1997، ص106.

(2) حمدي عبد الرحمن، ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا، السياسة الدولية، العدد 113، لسنة 1993، ص14.

(3) الشيماء علي عبد العزيز، أهداف جولة كلينتون في أفريقيا، مصدر سابق، ص197.

ثانيا: التدخل كوسيلة لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية

تبدو تصريحات الرؤساء الأمريكان بأن لهم ولع في الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وربطها بالسياسة الخارجية الأمريكية فبالرغم من أن (نيكسون) و (كيسنجر) لم يقتربا كثيرا من مسائل حقوق الإنسان، إلا أن الكونجرس آنذاك كان يتخذ سياسات نشطة في هذا المجال.

أما إدارة (كارتر) وإدارة (ريغان) فكانت لهما سياسات نشطة لذا يلاحظ أن (كارتر) ربطه المساعدات الاقتصادية بسجل الدولة وحقوق الإنسان [1].

وفي ظل المتغيرات الدولية الجديدة وفي عهد إدارة (بوش) فقد اصبح التركيز على الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذا ما أكدته وزارة الخارجية الأمريكية في تقريرها للعامين (1992-1993) والتي أشارت إلى وجود خمس تحديات متداخلة وهي [2].

1. تشجيع ودعم القيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

2. دعم السلام من خلال آليات الأمن الجماعي.

3. الحماية ضد الأخطار والتهديدات الدولية مثل الإرهاب وتلوث البيئة وأسلحة الدمار الشامل والإسلام السياسي وغيرها.

4. المسارعة بتلبية الاحتياجات الإنسانية الناتجة عن كوارث طبيعية أو أسباب إنسانية.

أما إدارة (كلينتون) فأشارت إلى وجود ثلاث مجموعات من القضايا الرئيسية وهي[3]:

أ. قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساعدات الخارجية.

---

(1) عبير بسيوني، الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، السياسة الدولية، العدد 127، يناير 1997، ص114.

(2) نفس المصدر السابق، ص114.

(3) نفس المصدر السابق، ص114

ب. البعد العسكري وضرورة مشاركة الحلفاء في الأعباء العسكرية مع الاحتفاظ بأكبر قوة عسكرية ضاربة في العالم.

ج. قضايا التجارة الدولية تجاه أوروبا واليابان.

وعلى ضوء ما ذكر، يتضح انه ومنذ التسعينات بدأ الاهتمام الأمريكي ينصب على دول العالم الثالث، والذي اصبح الهم المسيطر على السياسة العسكرية الأمريكية، بحكم وجود مصالحها الاقتصادية هناك والوصول للمواد الأولية التي تحتاجها، وهذا يتطلب سياسة خارجية تدخليه لردع التهديدات المختلفة في العالم الثالث من ضمنها أفريقيا، سواء كانت هذه التهديدات اثنية أو قومية أو إرهابية أو أسلحة دمار شامل ... الخ، ورفعت بقوة شعارات احترام حقوق الإنسان،وتطبيق الديمقراطية والتعددية السياسية والاجتماعية، وعدم اضطهاد الأقليات، والإرهاب، والإسلام السياسي، وغيرها الكثير، وكانت تستخدم هذه الشعارات كأدوات لتبرير تدخلها في الشؤون الداخلية للدول من خلال استخدام القوة العسكرية كما حدث في يوغسلافيا والعراق والصومال وأفغانستان، وفرض الحصار على الدول (حالة العراق وليبيا والسودان وغيرها، أو تسمية الدول بمحور الشر) العراق إيران كوريا الشمالية. وبدا التأكيد على أن السيادة في العالم الثالث منقوصة، وأنها أصبحت تقع ضمن اهتمامات المجتمع الدولي ومؤسساته القانونية والسياسية، وبدأ التحرك لضرب الجماعات المناوئة لواشنطن عبر تقديم المساعدات للحكومات الموالية لها، أو للمعارضة التي تدعمها أمريكا، أو التدخل بشكل مباشر، أو التعاون مع حلفائها ومن الأمثلة على التدخل الأمريكي في الشأن الأفريقي نذكر بعض الأمثلة:

1. التدخل الدولي وبقيادة أمريكية في الصومال عام 1992 بحجة تقديم المساعدات الإنسانية لهذا البلد، وفي حملتها رفعت شعار (استعادة الأمل) وقد فشل هذا التدخل فشلا ذريعاً.

2. التدخل العسكري الأمريكي المباشر في أحداث ليبريا في نيسان عام 1995، عندما وضعت الولايات المتحدة تعزيزات عسكرية قوامها (ثلاثة آلاف

جندي) من مشاة البحرية لإيقاف الحرب الأهلية والتوصيف بأنها من أسوء المآسي الإنسانية والطارئة والمهملة في عالم اليوم [1].

3. التدخل في الشؤون الداخلية (الزائيرية) عام 1997، وذلك عندما طلبت الإدارة الأمريكية من (موبوتو) بإقامة نظام ديمقراطي ودعمت المعارضة بقيادة لوران كابيلا الذي استلم السلطة في الكونغو الديمقراطية وبدعم ومساندة أمريكية.

4. التدخل الأمريكي في أحداث بوروندي بعد انقلاب يوليو 1997 والذي جاء (بالتوتسي) إلى السلطة على حساب (الهوتو) ذات الأغلبية، علماأن الإدارة الأمريكية لم تفرض عقوبات اقتصادية على حكومة الانقلاب وأبدت استعدادها للاعتراف بحكومة الانقلاب مقابل اعتراف الأخيرة بالبرلمان المنحل وإعادة العمل بالديمقراطية.

5. التدخل الأمريكي في الصراع السياسي في الكونغو برازافيل والمتمثل بإقصاء الحاكم العسكري الذي قام بانقلاب ضد الرئيس المنتخب باسكال ليسوبا من الحكم.

6. التدخل الأمريكي في نيجريا بذريعة كونه نظام عسكري ديكتاتوري وبعيد عن الممارسات الديمقراطية وعدم شرعيته الدستورية من وجهة النظر الأمريكية.

7. التدخل الأمريكي في السودان والعمل على إسقاطه بحجة أن هذا النظام يساند الإرهاب ويهدد الأمن والسلم في المنطقة، وعليه تقوم الحكومة الأمريكية بتحريض الدول المجاورة (إرتريا، أثيوبيا، أوغندة) للتعرض له من خلال دعم الحركة الانفصالية في الجنوب، كل ذلك من أجل إسقاطه، وقد قامت الطائرات الأمريكية بقصف مصنع الشفاء وتدميره بحجة أنه يصنع أسلحة كيماوية.

8. التدخل في الشؤون الداخلية في أحداث (ليبيريا) و (سيراليون) طوال عقد التسعينات، من خلال دعم حركات المعارضة بالسلاح، علماً أن كل من الدولتين تمتلكان الماس والحديد والمطاط ... الخ، وقد سمح للحكومة العسكرية النيجرية الموالية للغرب حاليا بالتدخل العسكري الإقليمي وإرسال قواتها إلى هذه المناطق

---

(1) صلاح سالم، الحرب الأهلية في ليبريا وإمكانيات التسوية، السياسية الدولية، العدد 125، لسنة 1996، ص33.

من اجل التهدية بموافقة أمريكية، وبهذا تستهلك نيجريا ثرواتها النفطية في هذه الأحداث خدمة للمصالح الغربية ولكسب ودهم [1].

9. التدخل الأمريكي في أحداث (أنجولا) من خلال دعمها المستمر ل(بجوناس سافمبي) وحركة يونيتا، رغم تخلص النظام الحاكم في (لواندا) العاصمة من السوفيت والكوبيين وحتى الاتجاه الاشتراكي، ومع هذا فان (سافميي) الذي تربطه علاقات وطيدة مع المخابرات الأمريكية يرفض اتفاقيات (لوساكا، ولومي، ودا كار). ولم يرضى بديلا ع ن رئاسة الحكومة والتمكن في ثروتها، وهذا البلد مصدر تجارة الماس، ويهرب الماس رخيصا لتغطية 65 بالمائة من واردات أمريكا منه[2].

10. التدخل في الشؤون الداخلية في بلدان ساحل العاج وزيمبابوي وتنزانيا ونشر حالة الفوضى في هذه الدول باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان وكل ذلك من أجل مصالح واستراتيجية في الولايات المتحدة وفرنسا[3].

ثالثا: الدبلوماسية الأمريكية في أفريقيا

تعرف الدبلوماسية بأنها الوسيلة التي يتبعها أحد أشخاص القانون الدولي لتسير الشؤون الخارجية بالوسائل السلمية، وخاصة بطريقة التفاوض[4].

ومن التعريف السابق يتضح الفرق بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية، فالسياسة الخارجية هي النهج الذي تتبعه الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، أما الدبلوماسية فهي مجرد أداة (instrument) أو وسيلة من بين وسائل أخرى لتحقيق أهداف السياسة الخارجية أن التفرقة بين النهج والأداة لا تنفي التفاعل المطرد بينهما، فالدبلوماسية هي إذن أسلوب عمل تختار الدولة بمقتضاه انسب وسائل الاتصال (وليس فقط التفاوض) بما يحقق أهداف الدولة الخارجية، لذلك يقال أن

---

(1) حلمي شعراوي، الإرهاب الأمريكي، ... في بلاد الأفريقي، مجلة الشاهد التي تصدر في بيروت العدد 201، قانون 2002، ص68.

(2) نفس المصدر، ص68.

(3) نفس المصدر، ص69.

(4) محمد محمود ربيع وآخرون، الموسوعة السياسية، الكويت، مطابع دار الوطن، 1993، ص1090.

الدبلوماسية (فن) يتطلب أعمال الفطنة واللياقة لتحقيق اكبر قدر ممكن من مصالح الدولة القومية وتعاملها مع الدول الأخرى فهي إذن من الممكن (The arte of the possible)[1].

إن الاهتمام المتميز الذي أبدته الإدارة الأمريكية بأفريقيا وتحديداً منذ عام 1994، قد تجلى عندما أكد الرئيس كلنتون على الحاجة لسياسة جديدة تجاه أفريقيا، معبرا بهذا من الممارسات المعتادة تماما حيث كان المسؤولون الأمريكيون نادرا ما يزوروا أفريقيا على هذا المستوى العالي ويظل الهدف النهائي لهذه الزيارات هو زيادة الوجود الاقتصادي والتجاري والاستثماري في أسواق أفريقيا، وذلك باستخدام كل الوسائل المتاحة من معونات اقتصادية وفنية ومنح تعليمية، والتمهيد لذلك من خلال وسائل الاتصال والبرامج الثقافية والإعلامية والتكنولوجية، وقد نجد ذلك بالزيارات المتكررة لمسؤولين كبار في الإدارة الأمريكية، لذا نجد أن (كلنتون) يرسل وزير الخارجية السابقة (وارين كريستوفر) لزيادة عدد من الدول الأفريقية وأعقبت هذه الزيارة زيارة (أو لبريت) وزيرة الخارجية إلى منطقة البحيرات العظمى، ثم جاءت زيارة الرئيس الأمريكي (بل كلنتون) بنفسه بزيارة الـــ ست دول أفريقية هي غانا وأوغندة وجنوب أفريقيا وبوتسوانا والسنغال وراوندة في الفترة من 22 مارس إلى 2 أبريل عام 1998 [2].

وهي الزيارة الأولى التي يقوم بها رئيس أمريكي في السلطة إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء منذ اكثر من عقدين من الزمان، وأن هذه الزيارة توضح بالدليل الملموس على تزايد الاهتمام الأمريكي بالقارة حاضراً ومستقبلاً، وقد عبر (كلنتون) عن تلك التوجهات بكل وضوح أثناء الزيارة حين أعلن عن عزم الولايات المتحدة الأمريكية على إنشاء مركز أفريقي للدراسات الأجنبية من أهدافه التدريب والارتقاء بمستوى القادة الأفارقة وتدريب قوات حفظ السلام الأفريقية للمحافظة على الأمن والاستقرار في القارة. كما افصح عن النوايا المستقبلية للإدارة الأمريكية تجاه أفريقيا، إذ أكد أنه آن الأوان لوضع أفريقيا جديدة على خطتنا[3]. وفي نفس الوقت

---

(1) نفس المصدر، ص1090.

(2) الشيماء علي عبد العزيز: أهداف جولة كلينتون في أفريقيا – مصدر سابق، ص197.

(3) انظر جميل مصعب محمود: الدور الأمريكي في أفريقيا في ظل المتغيرات، مصدر سابق، ص146.

مرر مجلس النواب في 11 مارس قراراً حول النمو والفرص في أفريقيا، والنتيجة الطبيعية المستحصلة إن واشنطن قد أمنت إعادة ضبط سياستها لسنوات طوال في أفريقيا وأن فصل جديدا من العلاقات الأمريكية مع أفريقيا بدأت بالتصاعد، وإن نائب الرئيس (الـــ جور) زار أفريقيا أيضا [1].

وفي ديسمبر عام 1998 قام وزير التجارة الأمريكي (وليام ديلي) يرافقه وفد ضخم بجولة في عدد من الدول الأفريقية، بزيارة إلى كل من جنوب أفريقيا وكينيا وساحل ونيجريا، وأعلن (ديلي) إن جولته تأتي تجاوبا مع الإمكانات التجارية ومجالات الاستثمار المتنامية التي توفرها الأسواق الأفريقية والتي ستساهم مستقبلا في ازدهار المنطقة، واعتبر أن هذه البعثة التجارية سنؤكد أيضا تصميم الولايات المتحدة على الالتزام كليا ولمدى طويل في عملية الازدهار التجاري في أفريقيا مضيفا "إن أفريقيا تمثل الحدود الأخيرة للمصدرين والمستثمرين الأمريكيين، وفيها إمكانات كبيرة وواعده، وقد سبق أن ترك رجال الإعمال والمال الأمريكيون الأسواق الأفريقية لزمن طويل لتكون منطقة نفوذ لمنافسينا من الأوروبيين[2]. علمان (ديلي) توجه مرتين لزيارة أفريقيا بعد زيارته الأولى، وأعقبه وزير الخزانة (رو برت روبن) حين قام بجولة مطولة في يوليو من نفس العام كانت الأولى لوزير خزانة أمريكي[3]. وتأتي زيارة (مادلين اولبرايت) وزيرة الخارجية الأمريكية لأفريقيا خلال الفترة من 17 إلى 23 أكتوبر 1999 في سياق عملية التقويم المستمر التي توليها الإدارة الأمريكية لساستها الأفريقية منذ انتهاء الحرب الباردة "إذ تعد هذه الجولة للدول الأفريقية والتي شملت ست دول هي: غينيا وسيراليون ومالي ونيجريا وكينيا وتنزانيا وتعتبر هذه ثالث زيارة تقوم بها وزيرة الخارجية منذ ترؤسها هذا المنصب، وأثناء هذه الزيارة صرحت "إن التحالفات الاقتصادية مع دول أخرى ستكون من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وان التجمعات الاقتصادية الجديدة ستكون هي التحالفات العسكرية للقرن القادم [4]. وفي نفس الوقت، دعت الإدارة الأمريكية قادة الدول الأفريقية مثل (زائير) واوغنده

(1) انظر مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الانترنيت، مصدر سابق.

(2) مغاوري شلبي: الصراع الرمادي على القارة السوداء، موقع الانترنيت.

(3) عمران سلمان : انترنيت، مصدر سابق.

(4) مغاوري شلبي: المصدر السابق.

وغيرهم لزيارة الولايات المتحدة، وكل هذه الزيارات المتبادلة على أعلى مستوى، عملت على تعميق الفهم المتبادل بين الولايات المتحدة وأفريقيا، وعلى وجه الخصوص إثراء المعرفة الأمريكية بالشؤون الأفريقية، وهو الأمر الذي يستقر كأهم مكونات سياستها الجديدة تجاه أفريقيا. بالإضافة لذلك، أيدت واشنطن كوفي عنان الغاني لكي يصبح السكرتير العام للأمم المتحدة، ووضعت القضايا الأفريقية على أجندة اجتماعات قمة الثمانية الكبار، إن كل ذلك ساهم على تغير الصورة السلبية التي كانت قائمة لدى الرأي العام الأمريكي عن أفريقيا[1].

وبعد أن وصلت إدارة جورج بوش للبيت الأبيض، وبالرغم من حملته الانتخابية لم تذكر القارة السوداء إلا لماما كما لم يتردد في الإعلان أن أفريقيا لا تشكل في أية حال هدفا سياسياً واقتصاديا وامنياً لبلاده، ولتوكيد أن أفريقيا "ليست ضمن المصالح الاستراتيجية القومية كما أراها" [2]. ويبدو أن جورج بوش سرعان ما استدرك خطاه في استراتيجيته الأفريقية واسقط من ضده حيث لم يحصد سوى تسعة في المائة من أصوات السود مقابل تسعين في المائة فاز بها منافسه الديمقراطي (الـ غور) في الانتخابات الرئاسية عام 2000، وهذا الإسقاط برز واضحاً في اتخاذ سلسلة إجراءات أهمها [3].

* إسناد الأجندة الأفريقية إلى وزير خارجيته (كولن بأول) وهو من أصول عرقية أفريقية وقد قام بالشهر السابع من توليه المسؤولية كرئيس للدبلوماسية الأمريكية بزيارة أربعة بلدان أفريقية هي مالي، وجنوب أفريقيا، وأوغندة، وكينيا للفترة من 23-28 مايو – 2001.

* توجيه البيت الأبيض دعوات لمسئولي 35 دولة من دول جنوب الصحراء الأفريقية لحضور قمة تعقد في العاصمة الأمريكية.

---

(1) مركز الأهرام للدارسات السياسية والاستراتيجية، مصدر سابق.

(2) البير خوري: عولمة القارة السوداء ... أمريكيا، مجلة الشاهد، التي تصدر في بيروت، العدد 193، سبتمبر، 2001. ص57.

(3) نفس المصدر، ص57.

* تعهد الولايات المتحدة بدفع 200 مليون دولار أمريكي إلى الصندوق المالي لمكافحة الايدز مع التركيز على القارة الأفريقية. وذلك أن 26 مليون أفريقي يعانون من مرض فقدان المناعة من اصل 36 مليونا في جميع أنحاء العالم.

* إعادة النظر في مسالة إعفاء الدول الأفريقية من ديونها الأمريكية والتأكيد على (جعل دول القارة السوداء شركاء تجاريين حقيقيين).

وأخيرا وبسبب التطورات العالمية وغزو العراق وتداعياتها وقرب الانتخابات الأمريكية فان الرئيس جورج بوش قام بجولة في القارة الأفريقية للفترة من 8-12 يوليو عام 2003، وزار خلال الزيارة خمس دول هي: السنغال جنوب أفريقيا، بتسوانا، أوغندة، نيجيريا، وتكتسب، هذه الزيارة بأنها الأولى التي يقوم بها (بوش) للقارة السمراء، وأعلن بأن الولايات المتحدة ستقدم مساعدات بقيمة مليار دولار لدول جنوب الصحراء إضافة إلى تقديم مبلغ لمكافحة مرض الايدز الذي يعصف بالقارة، فضلا عن تقديم مبلغ 100 مليون دولار لمكافحة الإرهاب [1].

أما أهم أهداف هذه الزيارة فيمكن إيجازها بما يلي [2]:

1. التحضير للانتخابات الأمريكية القادمة في عام 2004، وأن بوش بدأها بأفريقيا من اجل استقطاب الأمريكان السود للتصويت للحزب الجمهوري.

2. مكافحة الإرهاب لا سيما وأن الإدارة الأمريكية، أعلنت قبل الزيارة أن تنظيم القاعدة نجح في إعادة صفوفه في عدد من الدول الأفريقية وأن (بوش) حرص على فتح ملف الإرهاب مع بعض الدول الأفريقية، وقد ذكرت صحيفة (الوموند الفرنسية) في 2000/7/7، إن وزارة الدفاع الأمريكية تناقش مع بعض الدول في شمال وغرب القارة، ومنها الجزائر ومالي، إمكانية بناء قواعد عسكرية مؤقتة تستخدم عند الحاجة وان اتفاقيات لتزويد الطائرات الأمريكية بالوقود قد تم إبرامها مع كل من السنغال واوغنده.

3. الحصول على النفط من دول القارة، لا سيما وأن هذه القارة تنتج يومياً حوالي 4 ملايين برميل، وهذا الإنتاج يوازي، إنتاج إيران وفنزويلا والمكسيك

(1) بدر حسن شافعي: جولة بوش الأفريقية – الانترنيت 2003/7/13.

(2) نفس المصدر

مجتمعين، ويدخل هذا الهدف ضمن الهدف العام الأمريكي في الخليج والعراق بعد احتلاله وبحر قزوين للسيطرة على النفط العالمي، وأن زيارة بوش لنيجيريا يفسر ذلك وتعد هذه الدول السادسة على مستوى العالم في إنتاج النفط.

4. مزاحمة النفوذ الفرنسي في غرب أفريقيا، وهذا يتمثل ليس في زيارة (بوش) إلى السنغال، بل أيضا أن البنتاغون استطاع السماح بتزويد الطائرات الحربية الأمريكية بالوقود، كما سيقوم البنتاغون بتقديم المساعدات العسكرية لكل من موريتانيا ومالي، والنيجر وتشاد وجميعها تعتبر من الدول الفرانكفونية وتربطها بفرنسا علاقات مميزة.

5. تحسين صورة أمريكا أمام الدول الأفريقية التي رفضت العدوان واحتلال العراق ولا سيما وأن العديد من الدول الأفريقية رفضت هذا العدوان والاحتلال.

6. صرف الاهتمام عن قمة الاتحاد الأفريقي المنعقد في موزمبيق خلال زيارة الرئيس بوش، وهي إشارة قد تنطوي على مناهضة للسياسات الليبية في أفريقيا.

7. إضعاف فرص العلاقات العربية الأفريقية ومساندة للسياسات الأمريكية، وإضعاف المساندة الأفريقية التقليدية للقضية الفلسطينية.

وعلى ضوء كل ما تقدم يتضح أن الدبلوماسية الأمريكية وزيارات مسئوليها وعلى أعلى المستويات إلى أفريقيا كان الهدف الأساسي منها السيطرة على الأسواق الأفريقية، لا سيما القوى الاقتصادية العالمية، بدأت تتنافس فيما بينها على هذه الأسواق لاستيعاب سلعها في هذه المنطقة، وهذا يعني إن الأسواق العالمية الأخرى ضاقت أمام منتجات هذه القوى الاقتصادية، بسبب هذه المنافسة العالمية، وكذلك بسبب اتباع العديد من دول العالم أساليب غير مباشرة لعرقلة دخول السلع الواردة إليها في نفس الوقت الذي مازالت فيه الأسواق الأفريقية بكرا مفتوحة الأبواب، كل ذلك يفسر دبلوماسية القمة وزيارة المسؤولين الأمريكيين للقارة السمراء، من أجل الهيمنة عليها اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، وبالتالي إنجاز الهيمنة الأمريكية على العالم.

الفصل الثالث

التنافس الدولي على أفريقيا

- **المبحث الأول: التنافس الأمريكي الفرنسي حول افريقيا**
- **المبحث الثاني: الدور البريطاني في أفريقيا**
- **المبحث الثالث: السياسة الأوروبية في أفريقيا**
- **المبحث الرابع: السياسة الاسرائيلية في أفريقيا**

المبحث الأول

التنافس الأمريكي الفرنسي حول افريقيا

إذا كان الهدف الأميركي المرحلي يتمثل في أضعاف النفوذ الفرنسي في القارة السمراء، وتعزيز التواجد الأمريكي وصولا إلى الهيمنة الشاملة. فإن فرنسا درجت على التعامل مع القارة الأفريقية باعتبارها مجالها الحيوي وركيزتها للتأثر في التوازن الدولي. معتمدة في ذلك على إرث الحقبة الاستعمارية الطويلة بحكم العلاقات المتشعبة والمتنوعة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً.

فتاريخياً إن الوجود الفرنسي في القارة هو أقدم بكثير من التواجد الأمريكي الذي يعود إلى الخمسينات، في الوقت الذي نجد أن التواجد الفرنسي في القارة يرجع إلى القرن الثامن عشر، وذلك عندما غزت فرنسا مصر عام 1798 وهذا الغزو شكل البداية الفعلية للتغلغل الفرنسي في القارة السمراء، فقد احتلت الجزائر عام 1830، وتونس 1882، والمغرب عام 1912[1]. وتبع ذلك، استعمارها للعديد من الدول الأفريقية بعد مشاركتها في مؤتمر برلين 1884 - 1885 [2].

وقد أولت فرنسا أقصى اهتمامها لتعزيز علاقتها السياسية والاقتصادية والعسكرية و الثقافية مع دول القارة الأفريقية، والتي أصبحت تمثل مركز الصدارة في منظومة الاتصالات للسياسة الخارجية لفرنسا قياساً إلى سائر مناطق "العالم الثالث" علاوة على ذلك، ترى باريس ان صلاتها الوثيقة مع البلدان الأفريقية، فضلاً عن استمرار وصفها كعضو دائم في مجلس الأمن، وحيازتها الأسلحة النووية، من أهم العوامل لتوطيد نفوذ فرنسا السياسي في المضمار الدولي، وإعلاء دورها في تناول مسائل العصر، ففي عام 1957 قال الرئيس الفرنسي السابق

---

(1) د. بوقنطار الحسان: السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967، منشورات مركز دراسات الوحدة القومية، بيروت، 1987، ص11.

(2) عقد مؤتمر برلين في الفترة ما بين 15 تشرين 1884 حتى 30 كانون الأول 1885 وحضرته جميع الدول الأوروبية الغربية بالإضافة إلى روسيا والولايات المتحدة الأمريكية باستثناء سو يسرة التي اتبعت سياسة الحياد، وقد نتجت عن المؤتمر مقررات كان لها تأثير كبير على مستقل القارة الأفريقية من جهة وعلى علاقتها بالعالم الخارجي من جهة أخرى. انظر د. سعد ناجي جواد: التطورات السياسية الحديثة في أفريقيا وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، مطابع دار الحكمة، بغداد، 1991، ص39.

"ميتران" في إحدى كتبه موضحاً أهمية أفريقيا قائلاً "بدون افريقيا لن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي والعشرين"[1].

وقد كتبت مجلة فرنسية بهذا الصدد قائلة " أن فرنسا هي الدولة الوحيدة في العالم التي تعتمد دائماً تقريباً على تأثير حوالي عشرين دولة أفريقية لمبادراتها في الأمم المتحدة، مما يضمن لها بقاء صورة الدولة العظمى"[2].

وقد غيرت فرنسا سياستها الخارجية تجاه أفريقيا في عهد (متيران) من سياسة (الأبوة) والتي انحصرت في محاولات – فرض الوصاية على المستعمرات الفرنسية السابقة، واستدعت لذلك سخطاً شديدا لدى الجانب الأفريقي – إلى سياسة " التعاون متساوي الحقوق والمشاركة[3] وفي ظل المتغيرات الدولية الجديدة، اقترن سعي فرنسا الدائم الى دور دولي فاعل، باستراتيجية إعادة بعث أوروبا موحدة اقتصادياً ومتعاونة سياسياً وامنياً من جهة، والمحافظة على مناطق نفوذها التقليدية في أفريقيا من جهة أخرى، لذا فان هاجس فرنسا الأساس هو في كيفية ضمان استمرار نفوذها في أفريقيا. وهو ذلك النفوذ الذي يعكس تواجدها المتفاوت القوة والحجم في 24 بلداً من اصل 48 بلداً أفريقيا. ويمكن القول ان الباحث على الاهتمام الفرنسي بالقارة هو السعي لتحقيق عدة أهداف منها:

3-1: العامل الاقتصادي

كان ومازال لفرنسا مصالح اقتصادية كبرى في العديد من الدول الأفريقية وخاصة مع مستعمراتها السابقة (الناطقة بالفرنسية) حيث يلاحظ أنها لا تزال تستورد ما بين 40% و 65% من بضائعها وخدماتها من فرنسا، وان أفريقيا عموماً هي المنطقة الجغرافية الرئيسية الوحيدة التي تكون فرنسا قادرة على الدوام على تحقيق فائض في الميزان التجاري معها.

---

(1) د. خيري عبد الرزاق جاسم: التنافس الفرنسي الأمريكي على القارة الأفريقية دراسة في النموذج الجزائري، منشورات مركز للدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 2، السنةالاولى 1995، ص87.

(2) د. هابك بايايان: فرنسا التفاهم القائم على الحلول الوسط، أفريقيا في السياسة العالمية، منشورات أكاديمية العلوم السوفيتية، دار الطبع، دار ناوؤكا، موسكو، 1990، ص128.

(3) د.جميل مصعب محمود، الدور الأمريكي في افريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، مجلة الأدب والعلوم الإنسانية والتي تصدرها جامعة ناصر، العدد الأول السنة الأولى ناصر (يوليو) 2001، ص177.

وتزود أفريقيا فرنسا بكميات كبيرة من المواد الأولية فجميع يورانيوم فرنسا تقريباً يأتي من جنوب أفريقيا والنيجر والغابون، وثلث فوسفاتها يأتي من تونس والمغرب والسنغال والتوغو والجزائر، وثلث حديدها الخام يأتي من موريتانيا، وتستورد فرنسا أيضا 18 مليون طن من النفط الخام سنوياً من اجزاء، مختلفة من أفريقيا، وهذا يمثل ثلث أجمالي واردات النفط الرئيسية[1].

وفي عام 1980 مثلت المساعدات الفرنسية لأفريقيا 36% من دخلها القومي، ثم أصبحت هذه المساعدات تمثل 54% عام 1990 " 34 مليار فرنك فرنسي" وتهدف فرنسا من تقديم معوناتها لأفريقيا إلى المساهمة في التقليل من الخلل الرئيسي الذي يعاني منه الاقتصاد الفرنسي، ويرى الفرنسيون ان مساعدة دول العالم الثالث يعني مساعدتهم هم أنفسهم، فالعالم الثالث يخلق أعمالا ويحافظ على تشغيل المصانع في فرنسا، وفي الفترة من 1975 إلى 1980، وقعت فرنسا عقود عمل بلغت 650 ألف عقداً ونصف هذه العقود تم توقيعها مع دول أفريقية غير بترولية، وتمثل الدول النامية والمنطقة الموجودة في العالم التي تحتفظ فرنسا بميزانيتها التجاري معها لصالحها[2]، كذلك تستأثر القارة بالشق الأكبر من الاستثمارات الفرنسية بحكم وجود 141 شركة صناعية فرنسية و 68 مصرفا وشركة تامين بلغت استثماراتهم في عام 1995 ما يزيد على 12 مليار دولار، في المقابل توجد 48 مجموعة صناعية أمريكية وكندية، إضافة إلى 12 بنك وشركة تامين بلغ إجمالي استثماراتها في عام 1997 حوالي 3 مليار دولار [3]، في الوقت الذي لا يزال التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وأفريقيا متواضعاً جداً، اذ بلغ حجم الواردات الأمريكية من القارة السوداء (1604 مليار دولار) فيما لم تعد قيمة الصادرات الأمريكية الـ (6 مليارات دولار) في العام 1997.

أما حصة السوق الأمريكية في التجارة مع أفريقيا تمثل سوى (6.7%) وهي تأتي بعد الاتحاد الأوروبي 30% واليابان 7.2%[4]، وإن فرنسا تتميز بدرجة أكبر

(1) د. خيري عبد الرزاق جاسم، مصدر سابق، ص88.

(2) احمد طه محمد: قضايا أفريقيا والنظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، الأهرام، العدد 113، يوليو 1993، ص61.

(3) د. جميل مصعب محمود، مصدر سابق، ص178.

(4) عمران سلمان: التنافس الأمريكي الفرنسي على أفريقيا مرحلة جديدة، راجع الانترنيت HTTP: WWW. albayan. CO.

ما بين الدول الغربية الأخرى والولايات المتحدة الأمريكية كمدافع عـن مـصالح البلدان النامية / داخل الهيئات المالية- النقدية الدولية، لا بل إنهـا تقتـرح اكثـر الإجراءات راديكالية لإعادة بناء العلاقات الشمال - الجنوب، قياساً إلى الدول التي ذكرناها، وتنحصر المبادئ الأساسية لوجهة نظر فرنسا في هذا الموضوع فيما يلي [1]:

1. ضرورة رفع أسعار الشراء للخامات التكنيكيـة والمحاصـيل الزراعيـة المستوردة من أقطار العالم الثالث بضمنها أمريكا.

2. إدراك توفر الصلة المتبادلة فيما بين الشمال والجنـوب كواقـع فالـشمال يحتاج الى الجنوب وليس بوسعه الحفاظ على البقاء في حالة انهيار العالم (الثالث).

4. إعادة النظر في مواقع البلدان النامية ضمن اطر البنـك الـدولي للإنمـاء والتعمير وصندوق النقد الدولي والهيئات المالية - النقدية الدولية الأخـرى ومـنح الحقوق المتكافئة لجميع الدول عند اقتراعها بشأن القضايا المالية والنقدية.

5. إزالة عوارض النزعة الحما بوية (الحماية الجمركية) المفروضة من قبـل الدول المتطورة صناعياً، مما سيتيح توسيع البضائع الصناعية من البلدان النامية.

6. إجراء المفاوضات الشاملة بصدد مشكلة المديونية على البلدان النامية بغية اتخاذ القرارات البناءة في هذا المجال.

وينبغي التنويه على نحو خـاص بـأن فرنـسا لا تقتـصر علـى البيانـات والتصريحات المجردة، بل وتنجز خطى ملموسة تهدف إسداء العون إلـى البلـدان الافريقية، وعلى سبيل المثال قدمت فرنسا في عام 1988 مساعدة للبلدان الأفريقية بمبلغ حوالي 30 مليار فرنك[2] في الوقت الذي قدر المعونة الاقتصادية الأمريكيـة لأفريقيا عام 1983 بحوالي 800 مليون دولار في العام، تقـدم لـ (46) دولـة أفريقية عن طريق مختلف برامج المعونة الأمريكية، في عام 1985 بلغت معونـة التنمية. الأمريكية لأفريقيا جنوب الصحراء بليون دولار[3]. [وتردد صـدى بعيـد

---

(1) هايك بابايان، المصدر السابق، ص137.

(2) نفس المصدر، ص138.

(3) نفس المصدر، ص 139.

للغاية في القارة الأفريقية عن قرار الحكومة الفرنسية في مايو (أيار) 1989 حول شطب ديون (العالم الثالث) واغلبها دول أفريقية إلى فرنسا البالغة 16 مليار فرنك، وكان قرار فرنسا هذا المنقذ حقاً بالنسبة إلى الكثير من الدول الأفريقية لأن الأخيرة لم يكن بمقدورها تسديد ديونها أصلا(1).

3-2 العامل العسكري

من أجل أن تحافظ فرنسا على مصالحها الاقتصادية في القارة السوداء فقد وطدت علاقتها مع دول القارة على الصعيد العسكري، وفي نهاية عام 1961 تجمعت لفرنسا كل الأدوات التي تساعدها على رسم سياسة متكاملة على المدى الطويل، حيث قامت بتخفيض قواتها في أفريقيا من 58500 مسلح إلى 21300 مسلح بن عامي 1963 - 1946، ثم إلى 6400 مسلح بين عامي 1965 و 1970، وقد تم تعويض انسحاب هذه القوات عن طريق خلق " قوة التدخل العسكرية المختلطة" في عام 1962(2). واعتبرت القيادة الفرنسية أن هذه القوات الفرنسية على الأرض الافريقية، إنها أكثر فاعلية من الناحية العسكرية، وهكذا أصبح من الممكن تخفيض الوجود العسكري الفرنسي في القارة الأفريقية من الاحتفاظ بنقاط تمركز عديدة، وهذا ما يؤدي إلى جعل الوجود الفرنسي اكثر قبولا من قبل الرأي العام الداخلي والدولي حسب الاعتقاد الفرنسي.

وتكمن مهمة هذه القوات في تقديم الدعم الإضافي إذا لزمت الحاجة، وهذه القوات الفرنسية تابعة للقواعد العسكرية التي أنشئت عامي 1960 و 1961، ومن هنا نفهم أن (قوات التدخل الخارجية) المتمركزة في جنوب فرنسا تكمن مهمتها في تقديم المعونة السريعة لقوات ما وراء البحار في حالة نشوب أزمة، سواء كانت المعونة برية أو بحرية أو جوية. وقد تدخلت هذه القوات في كل من الكاميرون وزائير (الكونغو الديمقراطية حالياً) وموريتانيا والصحراء الغربية، والغابون، والكونغو، ونيجريا، وفي تشاد اكثر من خمس مرات(3).

---

(1) نفس المصدر، ص139.

(2) حامد الدقاق: التنافس الأمريكي - الفرنسي الصليبي على القارة الافريقية، مجلة الجهاد التي تصدرها جمعية الدعوة الإسلامية العالمية في الجماهيرية العظمى، العدد 160، لعام 1987، ص50.

(3) حسين عمرو أدم: شرعية النظام السياسي والصراعات السياسية في تشاد، أطروحة ماجستير غير منشورة، قدمت الى جامعة ناصر، يونيو 2001، ص120.

وعن التواجد العسكري الفرنسي داخل القارة فقد أشار مستشار الرئيس السنغالي السابق عبدو ضيوف حين قال (أن لفرنسا قواعد عسكرية تفوق قوتها وقدراتها القتالية كفاءة الجيوش الأفريقية الوطنية، أنها تمثل تهديدا لأمن واستقرار المنطقة)[1] وتعتبر فرنسا ثاني اكبر قوة موردة للسلاح للقارة، حيث ورد 9% من احتياجات شمال أفريقيا، و 30% من احتياجات جنوب الصحراء في التسعينات و 26% و 19% في السبعينات، و 10% و 17% في الفترة من 1980، إلى 1983، وكان لها 60 ألف من القوات في اكثر من 90 موقف في القارة في عام 1960،ثم تم تخفيضها إلى 6700 في ست دول فقط عام 1981[2].

3-3 الفرانكفونية

تعد اللغة الفرنسية عامل أساسي في تطور العلاقات الأفريقية - الفرنسية في الدول الفرانكفونية والتي يصل عددها 20 دولة أفريقية تتحدث الفرنسية والتي ما تزال تعد خزانا لغوياً ترتكز عليها الثقافة الفرنسية وتعد أهم ناقل لها ومحافظ على نفوذها في العالم وضامن لممارستها في المنظمات الدولية وقد ربطت فرنسا علاقتها مع الدول المتحدثة بالفرنسية (الفرانكفونية) والتي كانت مستعمرات فرنسية (سابقاً) لعقد مؤتمرات قمة فرنسية أفريقية. وقد بدأت الاجتماعات الدورية بين الجانبين منذ عام 1986، وبالرغم من الجهود التي بذلت منذ القمة الفرانكفونية الأولى في باريس لوضع الإطارات والضوابط للعلاقات بين المؤسسات الفرانكفونية المتعددة. بقى الجانب المؤسس للحركة الفرانكفونية على ما هو عليه، وهذا يعود الى الارتباط العضوي بين أنظمة السلطة والمؤسسات الأفريقية ومشيلاتها في باريس وصياغة نمط من الدبلوماسية يسمح بالتدخل في الشؤون الداخلية وصياغة الملامح الأساسية لتوجيهات السياسة الخارجية[3].

والدول الأعضاء في المجموعة الفرانكفونية عددها 28 دولة تضم (بنين وبوروندي وجزر القمر والكونغو وكوت ديفوار وجيبوتي والجابون وبوركينا فاسو

---

(1) بدر حسن شافعي: "في البحيرات العظمى..... فرنسا ترتدي ثوباً أمريكيا، الانترنيت
http: www is Islamonlin - net / Avobic.

(2) احمد طه محمد: مصدر سابق، ص62.

(3) باهر شوقي: قوة الطوارئ الأفريقية بين الأمن والتدخل،السياسة الدولية، العدد 129، 1997، ص157.

ومالي وموريشيوس وموريتانيا والنيجر وأفريقيا الوسطى وراوند والسنغال وتـشاد والتوجو وزائير والكونغو الديمقراطية حاليا). ولكن المجموعـة وسـعت دائـرة الاشتراك في اجتماعاتها بحيث أصبحت تحضرها الدول الأفريقية الأخرى الناطقة بالعربية والمتحدثة بالإنكليزية والبرتغالية والأسبانية[1].

وتناقش القمة الفرانكفونية في العادة مختلف القضايا السياسية الدولية والأفريقية كما تناقش النزعات الإقليمية وحوار الشمال الجنوب، والازمة الاقتـصادية التـي تعاني منها أفريقيا.

إن السياسة الفرنسية (الحالية) بشقيها السياسي والاقتصادي. تنبع من المشروع الذي أعدته الخارجية الفرنسية عام 1997، وعرف باسم "مشروع أفريقيا" وكانت أهم ملامحه[2]:

1. تأثير إقامة أنظمة سياسية جديدة فـي الـدول الأفريقيـة وفـق مبـادئ الديمقراطية (بالطبع لمعايير المصلحة الفرنسية).

2. دعم العلاقات بأنواعها مع الحكومات المدنية، والعمل على تقلـيص دور المؤسسات العسكرية في أفريقيا.

3. إعداد كوادر سياسية واعية من الشباب، وتثقيفهم وتدريبهم سياسياً وحزبياً، لكي تكون النخبة السياسية الحاكمة في المستقبل تابعة لباريس.

4. دعم برامج التنمية والإصلاح الاختصاصي، مع التركيز على الدول التـي تمتلك بنية أساسية معقولة.

إعادة تنظيم التواجد العسكري الفرنسي في أفريقيا، بحيـث يـضع الخبـراء والمستشارين اكثر مما يضم وحدث عاملة. وبالفعل قامت فرنـسا بتقلـيص عـدد قواعدها العسكرية في القارة إلى ست قواعد فقط في دول مثـل جيبـوتي، تـشاد، السنغال، كوت ريفوا، الكامرون، الجابون، وكانت آخر قاعدة تمت تصفيتها هـي

(1) احمد طه محمد: مصدر سابق، ص63.

(2) بدر حسن شافعي، مصدر.

قاعدة بونجي في أفريقيا الوسطى أو أخر عام 1997، وذلك بعد ما كانت تستخدم للهيمنة على مناطق أفريقيا الوسطى والبحيرات العظمى.

ويلاحظ أن هذه الخطة التي اعتمدتها فرنسا، ويظهر منها حرصها الرسمي على الالتزام بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، جاءت بعد الانتقادات الدولية الحادة التي تم توجيهها لحكومة باريس، بسبب إصرارها على دعم الأنظمة الفاسدة، خاصة نظام موبوتو في الكونغو الديمقراطية، وبعد سقوط نظام موبوتو في مايو 1997، عملت فرنسا على صياغة هذه السياسة لتحسين صورتها أمام الرأي العام العالمي.

أما الهاجس الفرنسي الآخر فيتمثل في الحيلولة دون وصول منافسي دوليين إلى أفريقيا بشكل عام، بما يسمى بمنطقة الفرنك الفرنسي[1]. سابقا الاتحاد السوفيتي، وفي الوقت الراهن الولايات المتحدة الأمريكية.

وهناك مقولة مأثورة تقول (يزدهر حظ الصغار حين يتنافس الكبار على خطب ودهم). أو حين يكونون بحاجة إلى أحدهم. وينطبق هذا القول تمام الانطباق على حالة فرنسا والولايات المتحدة اللتين تخوضان منذ فترة حرباً صامتة من أجل النفوذ والهيمنة على القارة الأفريقية.

وتاريخيا إن الولايات المتحدة الأمريكية تدرك أن أفريقيا تمثل منطقة نفوذ أوربية في فترة الحرب الباردة، وهذا ما يخدم استراتيجيتها الكونية، بحكم الصراع بين المعسكرين، وهذا ما يعفي الإدارة الأمريكية من التصدي للنفوذ السوفيتي في القارة الافريقية، ولكن بعد المتغيرات الدولية الجديدة وانهيار المعسكر الاشتراكي. بدأ التنافس وربما الصراع بين أمريكا وأوروبا، وخاصة فرنسا على اعتبار أن الأخيرة ذات نزعة استقلالية ولها مناطق نفوذ قد تكون ساحة للتنافس والصراع.

لذا بدأ الإدراك الأمريكي لأفريقيا يتمحور من خلال بعدين اساسيين [2]:

---

(1) ان دول الفرنك الفرنسي والتي يبلغ عددها 15 دولة، وتقع وسط أفريقيا وغربها وهي الكونغو، تشاد، أفريقيا الوسطى، النيجر، مالي، بوركينا فاسو، الغابون، غينيا الاستوائية، غينيا بيساو، الكاميرون بنين، التوغو، ساحل العاج، السنغال، جز القمر، انظر جميل مصعب محمود، مصدر سابق، ص192.

(2) د. خيري عبد الرزاق جاسم: مصدر سابق، ص91.

الاول: هو التميز بين بلدان القارة الأفريقية تبعاً لمصلحة الولايات المتحدة في هذه الدولة أو تلك.

الثاني: استخدام أداة المساعدات الاقتصادية لخدمة سياستها في القارة فبعد المتغيرات الدولية الجديدة سعت الإدارة الأمريكية للحصول على المواد الأولية الضرورية لاقتصادها ووجدت في أفريقيا ضالتها باعتبارها (منجم) العالم وفي سياق التنافس الأمريكي الفرنسي اتبعت الإدارة الأمريكية عدداً من الآليات منها:

أولا: زيادة حجم المعونات المخصصة إلى أفريقيا لتصل إلى 15% من إجمالي المساعدات الأمريكية(تخصص فرنسا 62% من أجمالي مساعداتها الاقتصادية لأفريقيا) فتجدد رغبة الأمريكيين في التحرك اقتصادياً وبشكل فاعل في هذه القارة التي أهملوها فترة طويلة فمع نهاية الصراع الشرقي – الغربي، أصبحت الولايات المتحدة تزاحم النفوذ الفرنسي في السيطرة على أفريقيا، واول (مؤتمر حول التجارة والاستثمار في أفريقيا) من 26 حتى 1995/2/28 في الغابون، قاطعة الفرنسيون مقابل غضب أمريكي عارم. وذلك عندما قاطع المؤتمر رجال عمال الفرنسيون ولكنهم لم ينجحوا في إفشال المؤتمر، بل على العكس، استمر بشكل جيد، هذا ما قاله وزير الخارجية الأمريكي والذي أضاف من الخطأ القول أن هذا الاجتماع الدولي تحول عملياً إلى لقاء خاص أمريكي – غابوني، فالهيئة الفرنسية للأعمال في أفريقيا الفرانكفونية، بالتعاون مع السفارة الفرنسية في (ليبر فيل) والي هي عملياً بحكم غير الموجودة في أفريقيا الوسطى، عملت كل ما بوسعها من أجل عدم حصول هذا المؤتمر. في النهاية هم الذين اصبحوا أضحوكة[1].

وفي هذا المؤتمر، استطاعت USA أن تحصل على سوقين في أفريقيا الفرانكفونية استولى عليها الأمريكيون، بئس رجال الأعمال الفرنسيين، الغائبون هم دائما على خطأ، مثل الـ بوريوت لم يتعلموا أي شيء ولم ينسوا أي شيء[2]. وقد اتضح ذلك جلياً بكثرة الزيارات التي قام بها مسؤولون كبار في الإدارة الأمريكية عام 1999 حيث توجه (وليام ديلي) وزير التجارة الأمريكي مرتين الى أفريقيا.

---

(1) نقولا آغيوهو: الفرنك واليورو ضد أفريقيا، ترجمة لينا فرح، سلسلة دراسات أفريقية (2)، دار الجماهير للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي 2000، ص300.

(2) نفس، المصدر، ص301.

وقد قام وزير الخزانة (رو برت روبن) بجولة مطولة في يوليو في نفس العام كانت الأولى لوزير خزانة أمريكي[1].

وتندرج البعثة التجارية التي قام بها (ديلي) وزار خلالها كل من جنوب أفريقيا وكينيا وساحل العاج ونيجيريا إلى إيجاد صبغة من (شـــراكه أمريكيـــة أفريقيـــة) اقترحها الرئيس الأمريكي كلنتون في زيارته لأفريقيا في ربيع عام 1999، وشملت البعثة خمسة عشر صناعياً أمريكيا يمثلون قطاعـــات الاتـــصالات والتكنولوجيـــا الإعلامية مع (أي كي كي) و(بانامسات) والبتروكميائية مع (شيفرون) و(دويون) و(أترون) و(مونسانتو) إضافة إلى قطاعات المنتجـــات الزراعيـــة الغذائيـــة مـــع (كأراغيل) و(كوكاكولا) والمواد الصيدلية مع (فايزر) غير ان هذه الزيـــارة رغـــم أهميتها والحشد الكبير من ممثلي الشركات التي ضمتها، غير قادرة علـــى تجـــسيد الطموحات الأمريكية في الوقت الراهن على الأقل، وعلى سبيل المثـــال لا يـــزال التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وأفريقيا متواضعا جداً، اذ بلغ حجم الواردات الأمريكية من القارة السوداء (604، مليار دولار) فيما لم تتعد قيمـــة الـــصادرات الأمريكية ألـــ (6 مليارات دولار) في العام 1997 [2].

وتتلخص فكرة واشنطن في كيفية النهوض بالوضع الاقتصادي في القارة الأفريقية في التركيز على التجارة وتنمية الاستثمارات في دول القارة وذلك بدلا من الاعتماد على المساعدات الرسمية المخصصة للتنمية.

وعلى النقيض من ذلك تعتبر فرنسا أنه لاغنى بعد عن المـــساعدات لتحويـــل ألبني التحتية الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لبناء دول أفريقية قويـــة تكـــون ضمانة للاستقرار، وفي هذا المجال تحقق فرنسا على المدى القريب أفضلية نسبية بالنظر إلى حاجة معظم الدول الأفريقية الى المساعدات لرفد اقتصادياتها المتداعية، ويبدو أن معظم الزعماء الإفاقة يحبذ هذه المساعدات التـــي بلغـــت (3 مليـــارات دولار) عام 1997 من فرنسا وحدها[3]. من هنا نفهم ان السياسة الخارجية الفرنسية تعمل على مواجهة النفوذ الأمريكي المتزايد في القارة بعد الحرب البـــاردة، وبعـــد

---

(1) عمران سلمان: مصدر سابق، الانترنيت.

(2) نفس المصدر.

(3) انظر عمران سلمان، مصدر سابق، الانترنيت.

تراجع مكانة بريطانيا، وهذا ما نستشفه من تـصريحات المـسؤولين الفرنـسين، والامريكين، ففي أثناء الزيارة التي قام (وليام ديلي) وزير الخارجيـة الأمريكـي الأسبق للقارة (ديسمبر 1998) أي بعد انقضاء القمـة الأفريقيـة – الفرنـسية – العشرين التي انعقدت في قصر اللوفر بباريس وحضرها زهاء تـسعة وأربعـين رئيساً أفريقيا أكد (ديلي) ان هناك دولا عديدة أصبحت مؤهلة للخروج من دائـرة نفوذ الأوروبيين – فرنسا تحديداً وأن بلاده مصممة على الالتزام بشكل قاطع وعلى مدى طويل بعملية الاستثمارات الجارية في أفريقيا، وفي المقابل نجد أن الـرئيس (شيراك) ينتقد في نفس القمة، السياسية الأمريكية تجاه أفريقيا، ويعتبرها تقوم على مبدأ المصلحة فقط وليس مبدأ "التكافؤ" كما أنتقد الشعار الذي رفعه الرئيس السابق (كلينتون) وهو (شراكه لا تبعية مع أفريقيا).

حين قال (أن فرنسا لا تعيد من فترة إلى أخرى الاهتمام بأفريقيا مـن خـلال مرحلة أو أزمة او اضطرابات أو كارثة طبيعية، ان فرنـسا شـريكتهم المتنبهـة والمصغية منذ فترة طويلة[1]، لتطلعات الافارقة وتقدمهم.

أم الآلية الثانية التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكيـة لطـرد النفـوذ الفرنسي من القارة، فتمثلت بالقضايا الأمنية حيث تشهد القـارة ظـاهره العنـف السياسي في معظمها والحروب الأهلية والنزاعات بين دولهـا(2)، وعلـى سـبيل المثال يشير المعهد الدولي للدراسات الاشتراكية في لندن في تقريره السنوي لعـام 1998 إن أكثر من ربع مجمل الدول الـ (44) في أفريقيا تورطت فـي نزعـات مسلحة لا تبدو النهاية قريبة للكثير منها، فقد اندلعت حروب حدودية بـين إرتريـا وأثيوبيا في مايو 1998 قبل أن تمتد إلى السودان في منتصف يونيو 1998. وذكر المعهد انه في جنوب غرب السنغال تجددت مطلع 1998 حركة التمرد الانفصالية في (كازامانس) التي بدأت منذ 15 عاماً. بوقت بدأ فيه قسم من الجيش في غينيـا بيساو تمردا في يونيو الماضي من نفس العام، وأن المعارك الداخلية قد تواصـلت في كل من أنجولا وليبيريا وجمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد وجمهورية الكونغو – برازفيل وجمهورية الكونغو الديمقراطيـة، واسـتمرار المعـارك فـي الـسودان

(1) بدر حسن شافعي: مصدر سابق، الانترنيت.

(2) د. جميل مصعب محمود: العنف السياسي في أفريقيا، مجلة كلية العلوم السياسية، العدد لسنة 1999، ص.

والصومال، والجزائر .... الخ. وحسب تقدير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء أنها أنفقت عام 1997 حوالي (8.8 مليار دولار) في قطاع الدفاع بزيادة عن العام السابق، وهذا المبلغ يشكل 30% من الناتج الداخلي.

وتدرك كل من فرنسا والولايات المتحدة أهمية الاستقرار في أفريقيا كما تشاطران الأمم المتحدة رغبتها في وضع حد للنزاعات الأهلية، غير أنها تختلفان في طريقة تحقيق ذلك، فقد قدمت الإدارة الأمريكية العديد من المشاريع والمبادرات منها، مشروع السلام والاستقرار في دول شرق أفريقيا والذي كان يهدف لحل مشكلات الأمن الغذائي، وكذلك مبادرة (القرن الأفريقي) التي دعت أليها إدارة كلنتون عام 1994 لمعالجة آثار الحوادث في كل من راوند، الصومال، السودان وإرتريا)[1].

ولم يقتصر الأمر على ذلك فقد عملت الإدارة الأمريكية، ومن أجل طرد النفوذ الفرنسي من القارة إلى إعلان مبادرتها لانتشار قوة أفريقية وتجهيزها وتدريبها التي قوامها 15 آلاف جندي للتدخل في حالة تشوب أزمات إنسانية في القارة الأفريقية[2].

من جانب آخر عارضت فرنسا المشروع الأمريكي واعتبرته تدخلا في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية وإذا تم الاتفاق مع دول القارة على قوة حفظ السلام. فيجب ان تكون تلك القوة تحت سيطرة الأمم المتحدة وتوجيهها والاعتراف بدور منظمة الوحدة الأفريقية في مجال حفظ السلام.

هذا الأمر دفع وزير الخارجية الأمريكي السابق (كريستوفر) لمهاجمة فرنسا ومطالبتها بالكف عن التعامل مع أفريقيا باعتبارها ارض صيد تابعة لها [3].

ومن أجل توفير التأييد للمبادرة الأمريكية فقد عملت إدارة واشنطن على[4].

---

(1) د. جميل مصعب محمود: الدولار الأمريكي في أفريقيا، مصدر سابق، ص79.

(2) انظر باهر شوقي، مصدر سابق، ص157.

(3) د. جميل مصعب محمود، الدولار الأمريكي في أفريقيا المصدر السابق، ص179.

(4) نفس المصدر.

1. تفتيت الاجماع الأفريقي الرافض للمبادرة وتهدئة القادة الأفارقة عبر تحديد الغرض من قوة التدخل وآلية عملها. وذلك عندما قام العديد من المسؤولين الأمريكيين بجولات في أفريقيا مؤكدين ان القوة ستكون بمثابة شراكة بين كل من أمريكا وأوروبا وأفريقيا لتنفذ قرارات منظمة الوحدة الأفريقية.

2. تفكيك التحالف الاستراتيجي الأفريقي الفرنسي واستمالة الدول ذات الثقل السياسي للمشاركة في القوة مقابل منحها مساعدات ومعونات عسكرية واختيرت السنغال لهذا الهدف، بحكم أن الأخيرة لها علاقات وطيدة مع فرنسا.

ومع هذا فإن زيارة الرئيس السابق كلينتون إلى أفريقيا كان أحد أهدافها

هو طرد النفوذ الفرنسي من أفريقيا، وملأ الفراغ الاستراتيجي الناجم عن انسحاب فرنسا وإزالة ما تبقى لها من نفوذ بعد تدهور أسهمها في أفريقيا نتيجة تقليص وجودها العسكري، بعد خفض الأنفاق على القوات الفرنسية العاملة في أفريقيا، وفقدانها ولاء النخب الجديدة في عدة دول أفريقية، وخاصة في منطقة البحيرات (العظمى).

فجماعة (التوتسي) في كل من راونده والكنغو رفضتا الدور الفرنسي واعتبرته تدخلاً في شؤون بلديهما الداخلية، بل اعتبرتا القوات الفرنسية التي تم إرسالها بموفقة مجلس الأمن في راونده قوات معتدية، ومن ثم قررت شن هجوم ضدها [1].

إضافة لذلك ان الرئيس الأوغندي (يوروموسيفيني) وصل للحكم عام 1986 من خلال مساعدة أمريكية، وقبيلةَ التوتسي التي ينتمي أليها (موسيفيني) لذا فقد كان من ابرز المعارضين للتدخل الفرنسي في راونده، بل قام بدعم المعارضة التوتسية ضد الهوتو والتي يدعمها الفرنسيون وان الأولى هي التي استولت على الحكم بمساعدة أمريكية.

ومن ناحية أخرى فقد تخلت الولايات المتحدة منذ التسعينات عن دعم نظام (موبوتوسيبكو) في زائير بعدما كان أقوى حليف لها أبان الحرب الباردة لدعمه حركة (يونيتا) المعارضة في أنجولا في مواجهة النظام الشيوعي آنذاك، وبدأت

---

(1) د. جميل مصعب محمود: أزمة النظام السياسي في الكونغو الديمقراطية وابعادها الدولية، مجلة كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد العد (7) لسنة 1999، ص98.

تدعم المعارضة بقيادة (كابيلا)، وطلبت الإدارة الأمريكية من فرنسا ان توقف الدعم لنظام موبوتو في عهد الرئيس (جيسكارديستان)[1]. ولعل هذا ما دفع فرنسا بالفعل لصياغة استراتيجية جديدة في المنطقة، ظاهرها احترام حقـوق الإنـسان ودعـم الأنظمة الشرعية فيها وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

وهذا ما اتضح من خلال زيارة وزير خارجية فرنسا هـوبير فيـدرين إلـى المنطقة (12 – 14 أغسطس 2001) لحل الصراع في منطقة البحيرات العظمى. والاتصال بالدول التي تساند المتمردين في الكونغو، ولقائه بالزعيم المتمرد (كابيلا) المدعم أمريكيا، وأيدت فرنسا ان تشارك بالقسم الأكبر من القوات التي تم نـشرها في الإقليم [2].

من هنا نفهم أن باريس تسعى للحفاظ على نفوذها في المنطقة من أجل مواجهة النفوذ الأمريكي من ناحيـة، وضـمان الحفـاظ علـى مـصالحها الاسـتراتيجية والاقتصادية من ناحية ثانية. حتى أن تطلب ذلك احدث نقلة شكلية في أدوات تنفيذ سياستها الخارجية في المنطقة. وهكذا تؤكد فرنسا كغيرها من الـدول الكبـرى أن مفهوم المصلحة سيظل هو الحاكم لها ولغيرها (الولايـات المتحـدة الأمريكيـة) للسياسات وتوجهات هذه الدول.

ورغم هذا التنافس الأمريكي الفرنسي على الأسواق الأفريقية فان كثير مـن المحللين يرون أن فرنسا ستظل لها اليد الطولى في الأسواق الأفريقية، وذلك سبب موروثها الثقافي واللغوي في القارة الأفريقية وبسبب سـيطرتها علـى المنظمـة الفرنكفونية وعلاقتها مع الطبقات الحاكمة في معظم هذه الدول. ولكن هذا متوقـف على استمرار هذا الدور الفرنسي في المنطقة الفرنكفونية، وعدم نجـاح الولايـات المتحدة الأمريكية في استقطاب دولها سياسياً وثقافياً، فبالأمس كانت حجـة نـشر الحضارة، هي تفسير الاستعمار في أفريقيا، أما ألان فنظريـة التجـارة الدوليـة (أو الأسواق خارج الدول) هي التي تشرع المراقبة المباشرة لبلاد الـشمال علـى أفريقيا السوداء، وتجعلها قانونية. هذه البلدان فيما عدا الخلافات الداخلية الظـاهرة،

---

(1) حلمي شعراوي: أفريقيا في نهاية قرن، مركز البحوث العربية، القـاهرة، دار الأمـين، سـنة الطبـع، 2000 ص125.

(2) بدر حسن شافعي، مصدر سابق انترنيت.

هي بشكل أساسي متحدة من اجل احتكار ثروات القارة الأفريقية، كما يؤكد ذلك تصريح السفير الفرنسي (فرنسيس لوت) الذي قال " يجب ألا نرتكب خطأ عند إظهار فرنسا والولايات المتحدة كمتنافسين، نحن حلفاء تربطنا صداقة قديمة وطويلة.... إذ ليس هناك أي منافسة أو نزاع[1].

ومن خلال كل ما تقدم، يتضح لنا أن المصالح الأمريكية و الأوروبية تتأرجح بين الأهداف الاقتصادية، والتي تأتي في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في أفريقيا من اجل دعم نفوذها السياسي، في الوقت الذي نجد ان الأهداف الأمنية والسياسية تأتي في مقدمة أولويات السياسة الأوروبية من اجل دعم القاعدة الاقتصادية والثقافية وتوسيعها، والتي نجحت فرنسا في إرسائها في أفريقيا خلال فترة الحرب الباردة.

ولتحقيق هذا الهدف (الاقتصادي) رتبت (واشنطن) أدوات سياستها في القارة من (ترغيب وترهيب)، وهيئت كل التبريرات السياسية والأخلاقية، وحقوق الإنسان، واقتصاد السوق ومقاومة التصحر، ومحاربة الإرهاب، وصدام الحضارات، والعولمة ...... الخ، ورفعت مسئوليها لزيارات متكررة الى أفريقيا وتوجت بزيارة رئيسها السابق (كلينتون) إلى القارة والأفريقية، لتصوغ علاقات أمريكية_ أفريقية جديدة، تقوم على ثلاث عناصر أساسية[2]:

1. العنصر الاقتصادي الذي يركز على التجارة والاستثمار وربط الاقتصاد الأفريقي بالاقتصاد العالمي.

2. العنصر السياسي والذي يهتم بالنظم الساعية إلى الديمقراطية على مجموعة من القادة الأفارقة الجدد الذين وصلوا إلى السلطة بعد صراعات دموية طويلة مثل زيناوي، أثيوبيا، وكابيلا في الكنغو الديمقراطية، وموسيفيني في أوغندة و "الرئيس الإرتري الحالي.

3. العنصر الأمني والذي يعمل على حفظ السلطة وتحقيق الاستقرار اللازم لحماية المصالح الأمريكية الحيوية والعمل على طرد النفوذ الفرنسي.

---

(1) نقولا اغبوهو: مصدر سابق، ص304.

(2) انظر د. جميل مصعب محمود، الدور الأمريكي في أفريقيا، مصدر سابق، ص82.

وتمخض عن هذه السياسات في جانبها الاقتصادي، وبخاصة بعد أن التزمت الدول الأفريقية ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وفقا لنظام السوق. إلى أن تصل الأزمة الاقتصادية في قارة أفريقيا في نهاية التسعينات سواء بمعيار معدل الإنتاج المحلي والذي وصل إلى 2% سنوياً أم لمعيار تضخم مشكلة المديونية التي ارتفعت تدريجيا من 230 مليار دولار عام 1988 إلى 350 مليار دولار عام 2000 [1]. وفي الجانب السياسي يلاحظ عندما بدأت أفريقيا تجربة التحول الديمقراطي منذ بداية التسعينات، لوحظ ان معظم هذه التجارب قد ارتدت ليس إلى نقطة البداية فحسب، بل جلبت معها الحروب الأهلية وشيوع الفوضى وعدم الاستقرار في دول القارة، فلقد أدى التحويل الديمقراطي الذي استهدف نقل النظم السياسية الأفريقية من نظام الحزب الوحد والحكم العسكري، الى نظام ديمقراطي بكل رموز الديمقراطية الغربية ومفاهيمها وآلياتها، الى تعميق الانقسام العرقي بقدر الإصرار على التعددية السياسية، فأصبحت الأحزاب الأداة الأساسية للتحول الديمقراطي، تقوم على مفاهيم عرقية ليس إلا.

وعلى ضوء ما ذكر، ينبغي أن لا يكون لدينا أوهام حول التنافس أو صراع أمريكي فرنسي في القارة، ولا يجوز أن نصل إلى ذلك، فثمة قواعد تاريخية تحكم العلاقات بين الجانبين بشان علاقتهما في المناطق الإقليمية المختلفة (نلفت الانتباه إلى قضية العراق و قضية ليبيا وقضية يوعسلافيا، وقضية افغانستان، واهم من كل ذلك القضية الفلسطينية)، ومع هذا إن للجانبين آليات حديثة لتنسيق المواقف والمصالح لكل منهما. وفي هذه الحالة وفي حالة حدوث تنسيق بينهما فعلى الأفارقة التفكير جيدا في كيفية انتزاع حقوقهم ومصالحهم سوءا من الأمريكيين أو الفرنسيين وذلك من خلال النقاط الآتية[2]:

1. أن لا يكون التعاون او الشراكة الجديدة على حساب التضامن القاري.
2. أن يقوم التعاون على مبدأ توازن المصالح لا توازن القوى.

---

(1) نفس المصدر، ص84.

(2) انظر كل من محمود أبو العنيين: العلاقات الأوروبية الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد 14، أبريل 2000، ص26، انظر أيضا د. جميل مصعب محمود الدور الأمريكي في أفريقيا، مصدر سابق، ص183. انظر أيضا حلمي شعراوي، مصدر سابق، ص89.

3. أن يكون هنالك حوار حول كيفية التعاون في المجالات الأمنية وحفظ السلام من خلال التنسيق بين مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية.

4. العمل على إيجاد فضاء اقتصادي وسياسي في مواجهة القـــوى الغربيـــة كالاتحاد الأفريقي (وهذا ما سنعالجه في الفصل القادم).

5. عدم استغلال الحروب المحلية والصراعات بأنواعها "للتجارة والتدخل" بل واستنزاف خيرات القارة.

6. وتريد أفريقيا احترام الثقافات الأفريقية، مثلما تطالب أوروبا بوقف النفـــوذ الثقافي والإعلامي الأمريكي في أوروبا. وهنا يتطلب الأمر التخفيف من الضغط والتنافس بين (الفرانكفونية) و(والانجلوفونية).

المبحث الثاني

الدور البريطاني في افريقيا

تعد (انجلتره) الدولة الأوروبية التي كانت صاحبة أقوى نفوذ في أفريقيا إبـان فترة الاستعمار. أما بعد ذلك فيلاحظ أنها ترتبط بدول القارة بعـدد مـن الـروابط والمصالح، كما تقدم قدرا لا بأس به من المساعدات.

ومن أهم الروابط التي تربط بريطانيا بدول القارة الافريقيـة، هـي منظمـة الكومنولث (رابطة الشعوب البريطانية)، والتي تضم الآن نحو 54 دولة في العالم، منها 19 دولة أفريقية، من الدول المتحدثة بالانكليزية [1] وتعتبر الكومنولث منظمة ذات أغراض اقتصادية وسياسية وثقافية تشكل من ثـم أداة مـن أدوات الـسياسة البريطانية للضغط السياسي والاقتصادي بما تخدم المصالح البريطانية حتى يومنـا هذا.

تعود البدايات الأولى لصلة الانكليز بأفريقيا إلى نهاية القرن السادس عشر، ففي عام 1580 دارت اول سفينة بريطانية حول رأس الرجاء الصالح. وفي عام 1591 أرسل القبطان (جيمس لنكستر) بثلاث سفن شراعية سلكت الطريق البحري في الوصول إلى الهند من طريق الرأس. وعاد لنكستر إلى انجلتره علم 1594، وكشفت رحلته عن أن مخاطر الطريق البحري الطويل إلى الهند اضعاف مخاطر طريق البحر المتوسط إلا أن فرص الحصول على ثروة كبيرة من القيام برحلات بحرية عن طريق الرأس ليست بالفرص المحدودة. أما بعد تاسيس شركة الهند الشرقية فقد تم تحويل الملاحة الانكليزية رسميا من طريق البحر المتوسط الى طريق رأس الرجاء الصالح، واستطاعت بعد ذلك حمايتها على الجزء الأكبر من ساحل أفريقيا الشرقي[2].

---

(1) C. M. Rogieson: British Aid to Southren Africa the Role of the commonwealth Development corporation. Atrica insight Vol. 23. No 4. 1993. PP. 209 - 216.

(2) عبد الرزاق مطلك الفهد: دراسات في مهمات التحرر في العالم الثالث، وزارة التعليم العالي والبحـث العلمـي، جامعة الموصل، 1985، ص20.

ويزعم البريطانيون وغيرهم أنهم قدموا إلى أفريقيا لنشر الحضارة والتقدم على اعتبار أن أفريقيا قارة مظلمة وأن الإسلام الذي انتشر فيها عمد على إبقائها متخلفة ولذلك فهم رسل للحضارة والمدنية والتقدم.

وفي بداية سنة 1806 بدأت في أوروبا موجة من الاتجاه عن النظم التقليدية ورفع شعارات تقدمية كالاشتراكية والديمقراطية ولم يصمد بلد أوروبي أمام هذه الموجه سوى بريطانيا، وذلك لعدة أسباب أهمها أنها استطاعت أن تقود الحركة الصناعية، وأن تنشيء الأساطيل البحرية التجارية والعسكرية، مما جعلها في وضع مميز وأصبحت تجارتها رائجة وذات اتصال مع العالم القديم، وكانت بريطانيا تتبع سياسة النفس الطويل بالدخول نحو افريقيا متخذة وسيلتين لتحقيق هذا الهدف وهما [1]:

أ. خلق علاقات ودية مع رؤساء القبائل والحكام المحليين بواسطة التجارة والمبشرين.

ب. عدم التورط في سياسة معينة مع الدول الأفريقية بحيث تكون غير مقيدة بأي التزامات تجاهها.

وعليه فإن نظام الحكم غير المباشر هو الذي ابتدعه البريطانيون لإدارة مستعمراتهم، بعد أن قهروا المقاومة الوطنية في كل من النيجر واوغندا ومصر وغيرها، معتمدين على الزعماء المحليين الذين كانت سلطتهم اسمية فقط، إذا كان الانجليز يديرون نيابة عنهم وباسمهم كل الأمور المتعلقة بهم.

وقد اتخذت الإدارة البريطانية هذا النمط من الحكم لعدة أسباب [2]:

1. لأنه لم يكن يوجد بديل عملي لإدارة مناطق مختلفة كهذا نظرا للنقص الكبير في عدد الأوروبين العاملين هناك.

2. إن المجتمعات القبلية والمحلية قد اعتادت بفطرتها على هذا النظام لانه يتماشى مع العرف والتقاليد.

---

(1) د. فيصل محمد موسى: موجز تاريخ افريقيا الحديث، منشورات الجامعة المفتوحة، 1997، ص126.

(2) نفس المصدر، ص212.

3. إن زعماء العشائر والشيوخ والمناطق النائية في الاقاليم كانت لهم كلمة نافذة ومطاعة وإن أي محاولة للتقليل من شأنهم قد تؤدي إلى عداوتهم وبالتالي إلى عدوان شعوبهم.

4. إن الحكومة نفسها في بداية الحكم لم تكن مستعدة لتطبيق أي نمط من الادارة فقد كانت مهمتها فرض النظام والطاعة وإعادة هيبة الحكومة.

إن سياسات "الترغيب والترهيب" المستخدمة حيال العديد من المستعمرات البريطانية السابقة في افريقيا هي سمة مميزة للحكومة البريطانية. إن الضغط القائم على القوة هو الذي يمارس في بعض الأحوال في البلدان الأفريقية وأساليب لاستعمار الجديد لاستعبادها اقتصادياً وتقترن بشكل وثيق في سياستها بتقديم مختلف أنواع المساعدات النقدية والإنسانية بلا مقابل.

إن صلات البلدان الأفريقية الأعضاء في الكومنولث مع بريطانيا تتصف بطابع متنوع شامل على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية وهذا ما سنتطرق إليه لاحقاً.

أما أهداف بريطانيا في أفريقيا فتتمثل بتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية [1]:

1. مواجهة النفوذ الامريكي والفرنسي المتزايد في القارة.

2. الاستفادة من السوق الأفريقية الضخمة (700 مليون نسخة) للترويج للسلع البريطانية.

3. الاستفادة من المواد الخام الموجودة في بعض الدول، وحماية مصالح الشركات البريطانية العاملة هناك (البترول في نيجريا، الماس في سيراليون). وإن المتأمل لسياسة بريطانيا تجاه أفريقيا يجد أنها مرت بثلاث مراحل خلال العقدين الاخيرين:

المرحلة الاولى: بدأت منذ عام 1979، مع وصول(مارجريت تاتشر) لرئاسة الحكومة في بريطانية ولقد كان الإهتمام البريطاني خلال هذه المرحلة يتركيز على جنوب افريقيا، حيث نظام الفصل العنصري، كما أن الزيارات التي قامت تاتشر

---

(1) بدر حسن شافعي: ماذا تريد بريطانيا من افريقيا، الانترنيت hHp: llwww. islam - online.

لأفريقيا على الرغم محدوديتها كانت تتم لدول أطلق عليهـا (دول المواجهـة) أو (الطوق لجنوب افريقيا)، زيارتها لزيمبابوي ومالاوي عام 1989. وكانت السياسة البريطانية آنذاك قائمة على ضرورة قيام النظام العنصري باطلاق سراح مانـديلا، لكنها في المقابل رفضت الاستجابة بشأن توقيع عقوبات اقتصادية علـى حكومـة بريتوريا[1].

هذا مما دعا (اوباسانجو) الشخصية السياسية النيجيرية البارزة. الذي شارك في لقاء لندن، للإعلان في رسالة مفتوحة وجهها إلى مارغريت تاتـشر معبـراً عـن استياء البلدان الافريقية من نهج إنجلترة تجاه أفريقيا الجنوبية قائلا: أنا مرعوب من فقدان البصيرة لديك أنك لا تقترحين أي اجراءات قـادرة علـى أن تغـدو بـديلا للعقوبات[2].

في الوقت الذي صرح الزعماء الأفارقة بأن الطريق الوحيـد لمعالجـة هـذه النقطة هي " تشديد العقوبات الاقتـصادية إزاء أفريقيـا الجنوبيـة"، وعارضـت مارغيرت تاتشر من جهتها ذلك مؤيدة الأساليب السياسية غيرالقـسرية لتـسوية الوضع المثير للنزاع في المنطقة، ووصفت جهـاراً تكتـل " المقاومـة الوطنيـة الموزمبيقية المناهضة للحكومة بأنه اقصى حركة إرهابية في العالم[3].

المرحلة الثانية: بدأت هذه المرحلة مع تولي (جون ميجور) رئاسة الحكومـة خلفا لتاتشر، وبالرغم من ميجور كان صاحب المبادرة الخاصة بتخفيض الـديون عن الدول الافريقية الاكثر فقراً عام 1990، فإن الاستفادة الافريقية كانت محـدودة إذ لم تستفد من هذه المبادرة سوى اوغندة ؛ والسبب في ذلك يعود أن افريقيـا لـم تحتل مكاناً بارزاً في أولويات السياسة البريطانية في التسعينات، ولعل السبب فـي ذلك يعود أن هذه الفترة شهدت انهيار الاتحاد السوفياتي، والكتلة الشرقية، ومن ثم تحول الاهتمام الأوروبي من أفريقيا إلى الكتلة الشرقية، ولعل هـذا يفـسر قـرار حكومة ميجور عام 1994 بتحويل أكثر من 160 ميلون جنيه استرليني من ميزانية

---

(1) نفس المصدر.

(2) وليغ فلاسيف: بريطانيا: لارتفاع لمستوى العلاقات، افريقيا في السياسة العالمية، اكادميـة العلـوم الـسوفيتية، 1990، دار نافودكا. ص114.

(3) نفس المصدر، ص118.

المساعدات الخارجية لدول أفريقيا إلى دول أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفياتي السابق [1].

المرحلة الثالثة: بدأت مع وصول (توني بلير) للحكم، وبالرغم من محدودية خبرة بلير بالنسبة لافريقيا، فان السياسة البريطانية لحكومة العمال تقف وراء المصالح التجارية لها في أفريقيا، وبالذات في سيراليون ونيجيريا وجنوب افريقيا والكنغو الديمقراطية[2].

وقد عقد رئيس الوزراء البريطاني (توني بلير) يوم الاربعاء 2001/9/19 اجتماعا في لندن مع رؤساء ست دول افريقية هي نيجريا، غانا، السنغال، تنزانيا، بيتسونا، موزمبيق، وقد كان الهدف من هذا الاجتماع الاطلاع على الاوليات التنموية لهؤلاء القادة في القارة الأفريقية، فضلا عن مناقشة ملف العلاقات البريطانية – الأفريقية، وقد أعلن بلير خلال هذه المحادثات تأييد بلاده للمبادرة الافريقية الجديدة التي طرحها الرئيسان: النيجيري اوباسانجو، والسنغالي عبد الله واد، والخاصة بتحيقق التنمية الاقتصادية في القارة من خلال مكافحة الديون، والفقر، ومرض الايدز[3].

وتعتمد بريطانيا على تحقيق أهدافها في قارة أفريقيا على مجموعة من الأدوات وهي:

أولا: الأدوات الاقتصادية

يلاحظ في منتصف التسعينات زاد نصيب أفريقيا من ميزانية المساعدات الخارجية البريطانية، حيث ارتفعت النسبة من 9% في ميزانيات 1995 حتى 1998، إلى 11% عام 1999، أي من 487 مليون جنيه استرليني الى 544 مليون. وهذا يعطي بعض المصداقية للاهتمام البريطاني بافريقيا [4]. وهذا الارتفاع الطفيف يرجع إلى أن بريطانيا شأنها شأن الدول الأوروبية تتعامل مع القارة في

---

(1) بدر حسن شافعي، مصدر سابق.

(2) د. محمود ابو العنيين: العلاقات الأوروبية الافريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، السياسة الدولية، العدد 140، ابريل 2000، ص25.

(3) http: 11 www.islam-online.net

(4) بدر حسن شافعي، مصدر سابق.

هذا الجانب على صعيد مبدأ تقليل المساعدة الاقتصادية لافريقيـا، وإقـرار مبـدأ التعاون والشراكة بدلاً من المساعدة، وإن كان هذا المبدأ يسبب عدة مشكلات لـدى الدول الأفريقية، التي ترى أنها لا تزال تحتاج إلى هذه المساعدات من أجل الخروج من المأزق الاقتصادي الذي تمر به، لذا نجد في كثير من الاحيان حدوث توتر في العلاقة بين الدول الأوروبية والأفريقية، وقد ظهر ذلك بوضوح بالنسبة للعلاقة بين بريطانيا وزيمبابوي، إذ تعهدت بريطانيا والولايات المتحدة بتقديم الـدعم الـلازم للرئيس موجابي بعد حصول البلاد على الاستقلال لإعـادة تـوطن الـسود فـي الاراضي، وقد تم تقرير التكلفة الاجمالية لهذا المشروع بملياري دولار، ولم تقـدم بريطانيا سوى بمبلغ 70 مليون دولار فقط. وكانت النتيجة قيام موجابي بإصـدار أوامره للمحاربين القدماء بالسيطرة على أراضي البيض. ومن جانب آخر تحاول بريطانيا إسقاط بعض الديون عن الدول الأفريقية مشترطة ذلك بحدوث تطـورات اقتصادية (برامج التكيف الهيكلي ونظم حكم ديمقراطي واحترام حقوق الانـسان)، وغالباً ما يتم اتخاذ هاتين النقطتين كذريعة للهروب من عملية إسقاط الديون شأنها في ذلك شأن الدول الأوروبية، وهذا يفسر لنا إحـدى سـلبيات القمـة الافريقيـة الأوروبيةالتي عقدت في القاهرةعام 2002.

ثانياً: الأدوات الدبلوماسية

وتتمثل في الاحتفاظ بعلاقات وثيقة مـع الـنظم الـصديقة، ومعارضـة أي محاولات انقلابية تتعرض لها هذه النظم (حالة سيراليون)، إضـافة لـذلك تجميـد العضوية في رابطة الكومنولث، وقد حدث ذلك مع نيجيريا وفي حالة سيراليون في عهد سنكوح، وأن تجميد العضوية يعني حرمان هذه الدول من التعـاون التجـاري والاقتصادي مع باقي الدول الأعضاء في الرابطة. والعنصر الثالث في هذا المجال هي استخدام الدبلوماسية الوقائية، وذلك من خلال إنشاء صندوق منـع النزاعـات، وتقدر ميزانيته السنوية 110 مليون جنيه استرليني، ويعمل هذا الـصندوق الـذي ترأسه وزيرة التنمية الدولية لما وراء البحار (كليرشورت) بالتعـاون مـع جهـاز المخابرات البريطانية على رصد بؤر التوتر، من اجل منع نشوب النزاعات التي قد

تهدد مصالح الحكومة والشركات البريطانية، وتم ذلك من خلال شبكة واسعة من رجال المخابرات والعملاء والمدنيين المنتشرين في ربوع القارة(1).

وإزاء كثرة النزاعات الافريقية فقد اقترحت بريطانيا العمل على تطوير قدرات حفظ السلام الأفريقية، وهذا يعني عدم إرسال جيش بريطاني لتلك النزاعات بل العمل على توفير التدريب للمتدربين الأفارقة لحفظ السلام وإقامة مراكز ذات علاقة في القارة(2).

وقد بدأت المملكة المتحدة بتطبيق مبادئها في أفريقيا عام 1996، وساهمت الحكومة بإنشاء، ثلاث فروع لها لحفظ السلام، مكتب الخارجية والكومنولث FCO، وزارة الدفاع، وقسم التنمية الدولية DFID، ويقوم مكتب الخارجية والكومنولث FCO بتمويل النشاطات التدريبية عادة للجيوش الاجنبية، وتقوم وزارة الدفاع بدعم هذه الجهود من خلال التجهيزات بالدعم اللوجستي(3) إن كل ذلك للمحافظة على المصالح البريطانية في القارة، خاصة شركات البترول التي تتميز ببعض الحماية، ولازالت شركة Unlever تمثل أكبر مستثمر في الكونغو كينشاسا، رغم ظروف الحرب الأهلية (4).

ثالثاً: الادوات العسكرية:

تولي بريطانيا اهتماما كبيراً لتطوير العلاقات مع البلدان الافريقية في المجال العسكري، وتضطلع بدور المورد العسكري الكبير لجملة من بلدان أفريقيا، نتيجة لأسباب مختلفة عدم الاستقرار السياسي الداخلي، النزاعات الثنائية، والممارسات العدوانية (النظام بريتوريا في جنوب افريقيا سابقاً) لذا تشعر الدول الافريقية بضرورة تعزيز قدرتها الدفاعية، ومن جراء الغياب العملي للصناعة الحربية الخاصة تضطر هذه الدول إلى استيراد الاسلحة، بما في ذلك من صنع بريطاني وتعتبر بلدان الأعضاء في الكومنولث المشترين الاساسيين لهذه الاسلحة عادة.

---

(1) المصدر السابق.

(2) UN. Document ، A / 49 / Puv. 8. intertion by Douglas tturd befor the Gereral Assmbly. 28 september ، 1994.

(3) Eric G. Berman and Katie: Peace Keeping in Africa Unidir ، 2000 / 3 iss ، South Africa. P. 318.

(4) African confiden tiaf، vol. 40. 110.9.30 April. 1999.

وبلغت نسبة الأسلحة البريطانية في الحجم الإجمالي للتوريدات العسكرية إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترات لاعوام 1976 – 1979 – 1980 – 1983، 1982 – 1985 على التوالي 4.7 %، 7.5%، 12.2%، في الوقت الذي انخفضت توريدات فرنسا وألمانيا الاتحادية خلال الفترات المذكورة من 12.9% الى 5.6% ومن 18.2% الى 3.5% على التوالي [1].

وشهد التعاون بين بريطانيا وزيمبابوي وموزمبيق تطورا عارماً بوجه خاص، حيث يقوم الخبراء العسكريون البريطانيون منذ عامي 1980، 1986 على التوالي بتدريب قوات البلدين وتتضاعف المساعدة المالية البريطانية ايضا لبعض البلدان للوفاء بالاحتياجات العسكرية، ففي عام 1988 منحت زيمبابوي 250 مليون جنيه استرليني من أجل حماية خط السكك الحديدية هراري – مابوتو[2].

والذي يلاحظ أن الحكومة البريطانية عملت عن الابتعاد في التدخل العسكري المباشر في أفريقيا بعد الثمانينات، ليقتصر فقط على جانب المساعدة العسكرية الذي يشمل التدريب وكذلك مبيعات الاسلحة وفي الأغلب الأعم يتم استخدام حضر الصادرات العسكرية، كما حدث في زمبابوي إبان الانتخابات التي تمت العام الماضي، وان كان هذا الاسلوب يضر بالمصالح الاقتصادية لشركات السلاح وغالبا ما يتم تهريب السلاح إلى المناطق التي تشهد توترات داخلية، ولعل هذا ما كشف عنه أحد النواب المحافظين في مجلس العموم عام 2001. حيث اشار الى قيام هذه الشركات ببيع السسلاح الى المعارضة في سيراليون الأمر الذي وضع الحكومة البريطانية في مأزق، لأن هذه الاسلحة تستخدمها المعارضة في مواجهة قوات حفظ السلام اليريطانية والذي يشغل بريطانيا انذاك هو، الصراع في سيراليون في الغرب، وموزمبيق في الجنوب، والسودان في الشمال الشرقي.

فسيراليون تتوفر فيها تجارة الماس، لذا يلاحظ تأثير بريطانيا لعودة الرئيس احمد تيجان كباح إلى الحكم بعد الانقلاب الذي نفذه فوادي سنكوح في مايو 1997 وتجميد عضوية سيراليون برابطة الكومنولث اثناء سيطرة سنكوح على البلاد من أجل الضغط لإعادة الحكم الديمقراطي في البلاد، إضافة لدعم بريطانيا لقوات

---

(1)Arms Transfer Limitation and Third world security. oxford. 1988

(2) اوليغ فلاسوف: مصدر سابق ص109.

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكوس) أثناء عملها في سيراليون ثم قيامها بإرسال 500 جندي بعد الأحداث الأخيرة، لكي تقوم بدور هام في حفظ السلام، جنبا الى جنب مع قوات الأمم المتحدة.

أما بالنسبة لزيمبابوي، فبريطانيا لاتخفي مصالحها الاقتصادية مع زيمبابوي التي تعد ثاني اكبر شريك تجاري لها في الجنوب الافريقي بعد جنوب افريقيا، كما أنها حريصة في المقابل على الحفاظ على امتيازات البيض هناك، حيث يتمتع 20 الف من هؤلاء بالجنسية البريطانية.

أما بالنسبة لقضية السودان، فإن موقف بريطانيا واضح وصريح بالنسبة لهذه القضية فهي تعارض مبدأ تطبيق الشريعة الاسلامية في السودان، فضلا عن تأييدها قيام دولة مسيحية جنوبية، تحول دون تدفق الإسلام العروبي من شمال القارة إلى جنوبها. ومما زاد من دعم بريطانيا للجنوبيين ظهور البترول في السودان.

وعلى ضوء كل ماذكر يبدو أن بريطانيا تستهدف كغيرها من الدول الأوروبية ايجاد موطن قدم لها في القارة الافريقية، وهي ترغب في تحقيق ذلك باقل كلفة، مع تعظيم الفائدة لاقصى درجة، ولكن هذا لا يعني بأنها ضد السياسة الأمريكية في القارة، بل إنها مكملة لها وتدعمها، والاحتلال الأمريكي للعراق والدعم البريطاني له اوضح دليل على ذلك.

المبحث الثالث

السياسة الأوروبية في افريقيا

بالرغم من أننا عالجنا في المبحثين السابقين كل من السياسةالفرنسية والسياسة البريطانية في افريقيا، مع هذا نجد انفسنا ملزمين لنناقش السياسة الأوروبيـــة فـــي أفريقيا لاسيما في فترة التسعينات، عندما أصبحت الدول الاوروبية تتعامل وتتناقس مع القارة الافريقية ككتلة واحدة، علما بان هذه الدول لها تاريخ طويل في استعمار القارة، فلا يستطيع أي مؤرخ منصف ان ينكر الاثار السلبية والتكاليف الباهــضة التي تحملتها افريقيا منذ الاحتكاك الأوروبي بها في القرن الخامس عشر، فسرعان ما زدهرت تجارة العبيد عبر سواحل الاطلنطي ولم تقتصر الــشركات الأوروبيــة العمل في هذه التجارة غير الاخلاقية، بل ساهمت بها جميع الدول الأوروبية، ولــو أن دور هذه ظل اقل بكثر من دور بريطانيا الرائد فــي هــذا المجــال، ولتبيــان خطورة هذه ومدى اتساعها ذكرت إحدى الاحصائيات، إن عدد الافارقة الذين نقلوا من افريقيا كرقيق بلغ حوالي 275.000 الف زنجي في عام 1600، ثم قفز هــذا الرقم ليصبح في القرن السابع عشر وحده حوالي 1.340.000 مليون شخص، اما في القرن الثامن عشر فلقد بلغ عدد المنقولين من افريقيا حوالي 6.05000 مليون شخص[1].

وطبقا لبعض التقديرات فإن عدد الأفارقة الذين نقلوا عبر الأطلسي في الفترة من 1650 وحتى 1850 يقدر بحوالي تسعة ملايين نسمة تتراوح أعمــارهم بــين الخامسة عشر والخامسة والثلاثين، ونتيجة لسوء المعاملة وقسوة الرحلة فقد تــوفي حوالي مليوني منهم في الطريق[2]، وليس كاف ان تجارة الرقيق تلك، وإن اسهمت في تنمية العالم الجديد إلا أنها أضرت بالقارة الأفريقية أضراراً بالغاً حيــث أنهــا أفضت إلى تغير جذري في توزيع الاجناس البشرية في القــارة. وكــان الهــدف الاسمى وراء هذه العملية – غير الاخلاقية– هو تحقيق رفاهية المجتمــع الغربــي وخدمة اقتصاده. وعلى صعيد آخر فقد أدت هذه التجارة إلى إشعال أتون الحروب

---

(1) انظر عن تجارة الرقيق كل من د. سعد ناجي جواد، مصدر سابق، ص30. د. رافت غنمجي الــشيخ، مــصدر سابق، ص ص.24 –25. انظر ايضا د. حمدي عبد الرحمن، افريقيا والتحديات في الالفية الثالثة ، الانترنيت.

(2) http: www، islamonline. net.

القبلية، وخلق جومن التشاحن والبغضاء بين القبائل الأفريقية، وهو ما أفضى في النهاية إلى خلخلة النظم القبلية التي أصيبت بهزات عنيفة.

إن بداية مرحلة التكالب الاستعماري على أفريقيا كان في الربع الاخير من القرن التاسع عشر، حيث تم بلقنة افريقيا، وهي المحصلة لمؤتمر برلين لعام 1885، فلقد قام المؤتمر المذكور بقطع أوصال الشعوب الافريقية بعد أن كانت موحدة، وتحولها إلى دول صغيرة مفتتة وواهنة حيث تم رسم حدود مصطنعة علىسبورة سوداء في ألمانيا، وفق مصالح الغربيين فحسب، هذا التفتيت لأفريقيا هي واقعة تمت في الحقبة الاستعمارية ولكن نتائجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ما تزال جلية لا يمكن انكارها[1].

وفي تلك الفترة ادعت القوى الأوروبية أنها تحمل مشعل الحضارة والمدنية إلى مناطق العالم المتخلف كافة. إلا أن والتر رودني المؤرخ المشهور (1942 – 1980) يكشف زيف هذا الادعاء، ويرى أن الاستعمار هو السبب الرئيسي لتخلف أفريقيا ويؤكد أن الاستعمار لم يكن مجرد نظام للاستغلال، ولكنه نظام هدفه الرئيسي أن يعيد الأرباح إلى ماسمي البلد الأم، ويعتبر ذلك من وجهة نظر أفريقية بمثابة نزح مستمر للفائض الناتج عن عمل أفريقيا ويعني في الوقت نفسه تطور أوروبا كجزء من العملية الحديثة نفسها التي أحدثت التخلف في أفريقيا[2].

ومن الملاحظ أن الدور الخارجي لم يتوقف بعد حصول الدول الافريقية على استقلالها حيث استمرت وضعية تهميش القارة الأفريقية من قبل القوى الدولية الفاعلة في النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، ولاسيما الدول الغربية، ويمكن أن تميز في هذا السباق بين عدة مسالك للتعامل الأوروبي مع أفريقيا وذلك على النحو التالي[3]:

---

(1) د. حمدي عبد الرحمن: افريقيا وتحديات الالفية الثالثةالديون والفقر، الانترنيت، الموقع http: // www. islam online. net.

(2) د. والتر رودني: أوروبا واللتخلف في افريقيا، سلسلة عالم المعرفة، الكويت. 1988، ص216.

(3) انظر في هذا المجال: د. حمدي عبد الرحمن، مصضدر سابق، انظر ايضاً د. سعد ناجي جواد. مصدر سابق، ص82.

1. توفير الدعم والحماية للعديد من القيادات الحاكمة والمواليه للغرب بغض النظر عن طبيعة هذه القيادات التي تخرجت من المدرسة الاستعمارية والتي كانت تسير من قبل القوى الأوروبية وتصون مصالحها وأهدافها، ولنذكر في هذا الخصوص نموذج (موبوتو سيسيكو) سابقاً في زائير، والاتجاه الأمريكي الحالي لدعم العديد من القادة الأفارقة أمثال (موسفيني) في اوغنده، و(ميليس زيناوي) في اثيوبيا، و(اسياس افورقي) في ارتيريا و (كاجامي) في راوندة.

2. محاولة الطاحة بالنظم الوطنية غير الموالية للغرب، حدث ذلك مع نكروما في غانا خلال أعوام الستينات، ويحدث الآن في المواجهة الغربية لكل من(ليبيا والسودان).

3. ترك الدول الأفريقية حديثة الاستقلال تواجه العديد من المشاكل، حدود،دول مغلقة، محاولات انفصالية، كيانات عنصرية، انقلابات عسكرية، أزمات اقتصادية.

4. تظاهر قوى الاستعمار القديم بالتحالف مع الحركة الوطنية ومساعدتها ومناصرتها حتى تتمكن من هذا الطريق من ملء الإدارة الوطنية بالخبراء والفنيين الذين يملكون وجهه نظر الاستعمار القديم ويرسمون سياسة جديدة لإعادة نفوذه.

5. التهديد بوجود عدوان خارجي أو محاولات اتفاقية كوسيلة لإقناع الفئات الحاكمة في تلك الدول بأن السبيل الوحيد لحمايتها بالاعتماد على القوة الاستعمارية القديمة.

6. إلاعتماد على الميراث القديم من الثقافات التي زرعتها الدول الاستعمارية القديمة في ترويج الدعاية والأفكار المؤيدة لسياسات الاستعمار.

7. إغراق الدول المستقلة حديثاً بالديون، وربط اقتصادها باقتصاد الدول الاستعمارية القديمة وذلك بطرق مختلفة.

8. محاولة اختراق المجتمعات الافريقية بهدف تكريس علاقات التبعية للمنوذج الغربي الراسمالي، فقد يلجأ الغرب من خلال مؤسساته المختلفة إلى إقامة علاقات خاصة مع القوى المحلية صاحبة النفوذ مثل كبار الملاك، رجال الأعمال،

والسياسين، والضباط، والمثقفين، وربما تقوم المؤسسات الغربية بتقديم الرشوة المباشرة لهذه القوى.

وفي فترة الحرب الباردة نظمت العلاقات الاقتصادية الأوروبية مع الدول الافريقية من خلال اتفاقيات تعاون مع كل دولة افريقية منفصلة، او من خلال اتفاق جماعي قبل اتفاقية (لومي) القديمة، وبما أننا قد وضحنا العلاقات الفرنسية الأفريقية والبريطانية الأفريقية في السابق فهنا سنسلط الضوء على أهم العلاقات للدول الأوروبية الاخرى، وخاصة الدول التي خسرت مستعمراتها في أفريقيا خلال الحرب العالمية الثانية.

الدور الإيطالي في افريقيا

فقدت إيطاليا مستعمراتها الأفريقية بشكل مبكر، أي بعد الحرب العالمية الثانية، فهي تضم صفات مميزة لسياسة الدول الاستعمارية الكبرى في السابق، من ناحية، وكذلك خصائص النشاط في افريقيا لتلك الدول الغربية التي لم تكن في حوزتها مستعمرات ما في هذه القارة من ناحية اخرى.

عليه يمكن القول انه في فترة الثمانينات، بعد عقود من الكساد حصل، انتعاش واضح في حالة العلاقات ما بين الدول الأفريقية وإيطاليا، فتوجه الى أفريقيا ثلاثة أرباع من مجمل المعونة الاقتصادية الايطالية المخصصة للبلدان النامية، وتعتبر أفريقيا شريكاً تجارياً لايستهان به بالنسبة إلى ايطاليا، فايرادات ايطاليا من افريقيا بلغت 12 – 15% في منتصف الثمانينات.و صادراتها لافريقيا وصلت الى 7 – 8 في نفس الفترة[1].

كما يتعاظم النشاط العملي للمؤسسات الايطالية في افريقيا، وكانت الجمعية الوطنية لأرباب الأعمال الايطاليين تحقق هناك اثناء الفترة المذكورة ما يربو على 70% من مشاريعها في الخارج.

وتعتبر ايطاليا اقرب الدول الأوروبية إلى أفريقيا من حيث الموقع الجغرافي، وأهم مورد للتكنلوجيا الحديثة لهذه الدول. ولها علاقات وطيدة مع جميع دول شمال افريقيا. ولاتزال ايطاليا تعتبر من أكبر الشركاء الاقتصاديين الغربيين لليبيا ولا

(1) ماريانا امقروسوفاء ايطاليا: اشتداد الموقف التمييزي، افريقيا في السياسة العالمية، مصدر سابق، ص17.

تكتفي الشركات الايطالية بشراء النفط الليبي فحسب، بل تعمل على نقله، وتمتلك شركة (اجيب الايطالية نحو 83 الف هكتار من الاراضي المشمولة بامتيازات النفط في ليبيا)[1]. وأن ايطاليا بالرغم الضغط الأمريكي فإنها رفضت الانضمام إلى حملة العقوبات الاقتصادية التي فرضتها إدارة واشنطن ضد الجماهيرية.

وتبقى كل من نايجيريا وليبيا والجزائر ومصر، من أهم موردي النفط والغاز إلى ايطاليا، وان العلاقات الايطالية الافريقية لم تقتصر على هذه الدول فقط بل أغلب الدول الأفريقية سواء في شرقها أو غربها شمالها وجنوبها.

الدور الألماني في أفريقيا

تشكل افريقيا اليوم اتجاهاً جوهرياً في منظومة الأولويات للسياسة الخارجية الألمانية والتي طورت علاقتها مع الدول الافريقية بعد منتصف الثمانينات وقد صرح (هيلموت كول) عن أهداف السياسة الخارجية الألمانية الغربية على الصعيد الافريقي لمجلة (افريكا) بالقول (أن بلاده تهتم بتوسيع علاقتها الاقتصادية والثقافية مع الاقطار الافريقية) [2]. وتستورد ألمانيا خامات الحديد بمقدار 20.2% من ليبيريا وجمهورية افريقيا الجنوبية. وخام رصاص الحديد بمقدار 26.7 من زائير وأفريقيا الجنوبية، إضافة إلى استيرادها 40% من النفط الأفريقي وكذلك اليورانيوم والبوكسيت والكروم والكوبالت من الأقطار الافريقية [3].

وعلينا أن نذكر بأن ألمانيا تحتل مركز الصدارة ضمن ثالوث الدول الكبرى في العالم الرأسمالي من جراء تصدير البضائع والأموال واحتياطي العملة الصعبة وأحجام التجارة الخارجية. وتفوقت قيمة إجمالية التصدير الالماني في عام 1986 على قيمة تصديرات الولايات المتحدة. زد على ذلك أن ألمانيا الاتحادية آنذاك تعتبر أقوى الأعضاء في الرابطة الاقتصادية الأوروبية من حيث الأرصدة المالية النقدية وأكبر المودعين باستثناء الولايات المتحدة الامريكية، في البنك الدولي للاتحاد والتعمير وصندوق النقد الدولي. إن كل تلك العوامل تساهم مساهمة جادة

---

(1) ماريتا امفرسوفا: المصدر السابق، ص18.

(2) ايفان ليليبرف: الجمهورية الاتحادية التوجه الى التعامل الطويل الامد مجلة افريقيا في السياسة العالمية، مصدر سابق، ص144.

(3) نفس المصدر، ص144.

في تطوير العلاقات الافريقية – الألمانية، وقد زار العديد من كبار رجال الدولة الألمان القارة الأفريقية وكانت تلك الزيارات مرفقة بشطب 2.2 مليار فرنك من ديون الأقطار الأفريقية، وهناك جالية ألمانية في ناميبيا يبلغ تعداد أفرادها 25 ألف نسمة [1]. وفي التسعينات تطورت العلاقات الألمانية الأفريقية مع جميع الدول الأفريقية.

وعلى ضوء كل ماتقدم يمكننا القول بأن العلاقات الاقتصادية بين المجموعة الأوروبية والدول الأفريقية مرت بمرحلتين أساسيتين، مرحلة الاستعمار حيث تم نهب خيرات وموارد أفريقيا، مما أدى إلى تطور أوروبا بالقدر الذي ساهم في تخلف أفريقيا ناهيك عن دور أوروبا بالمتاجرة في الإنسان الأفريقي نفسه من خلال تجارة الرقيق لتحقيق أهدافها وأطماعها الاقتصادية.

أما المرحلة الثانية فقد اتسمت بالتعاون بين الجانبين بعد استقلال الدول الأفريقية، وقد نظمت العلاقات الاقتصادية بين أوروبا وأفريقيا من خلال اتفاقيات التعاون مع كل دول أفريقية منفصلة أو من خلال اتفاق جماعي مثل اتفاقية لومي القديمة.

على أن السياسة الأوروبية تجاه أفريقيا خضعت لعملية تمحيص وتقويم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وذلك لإعادة ترتيب أولوياتها وأهدافها وكان وراء ذلك جملة عوامل كان أبرزها:

* في البداية إن العلاقات الأوروبية – الأفريقية قد نمت صياغتها على ضوء اتفاقية ياوندي عام 1963، التي رأت فيها أوروبا إطاراً لعلاقاتها مع شركائها الأفارقة من أجل ضمان أمنها وتزويدها بالمواد الأولية الزراعية والمنجمية والطاقة أن هذه الاتفاقية وسعت دائرتها لتشمل أفريقيا ودول الكاريبي والباسيفيكي لتسمى اتفاقية (لومي)عام 1975، وبعد أن دخلت أطراف أوروبية جديدة في الاتحاد الأوروبي مثل: اليونان وإسبانيا والبرتغال في الثمانينات والسويد والنمسا وفنلنده في

(1) المصدر نفسه، ص157.

التسعينات، فقد سعت اسبانيا على وجه التحديد بأن إطار (لومي) لم يراع مصالحها وروابطها التقليدية في أمريكا اللاتينية(1).

ومهما يكن من أمر، بعد انهيار المعسكر الاشتراكي فإن دول الاتحاد الأوروبي زادت من مساعداتها لدول أوروبا الشرقية خوفا من تراجعها للشيوعية لتصل الى 25% من مجمل المساعدات الأوروبية الخارجية، وفي نفس الوقت انخفضت المساعدات الموجهة إلى أفريقيا جنوب الصحراء لتصل إلى أقل من 40% بعدما كانت تشكل نحو 70% في أعوام السبعينات. وعلى الرغم من المزايا التجارية التي تتحدث عنها اتفاقية (لومي) فإنها لم تطبق على أرض الواقع كثيراً. وليس أدل على ذلك من أن نصيب أفريقيا والكاريبي والباسفيكي من التجارة الأوروبية قد انخفض من 7% عام 1980 ليصل إلى 3% فقط عام 1997(2).

* لقد تعرضت السياسة الاقتصادية لمجموعة لومي لمخاطر حقيقية بفعل متغيرين أساسين أولهما: توقيع اتفاقية (الغات) وظهور منظمة التجارة العالمية، وثانيهما: توقيع اتفاقية (ماسترخت) عام 1992، والتي محتواها قيام الدول بتدعيم جهود التنمية المستدامة في الدول الأكثر تضررا في العالم. ومحاولة ربط هذه الدول تدريجيا في منظومة الاقتصاد العالمي.

إن أفول الحرب الباردة ساهمت وبشكل فاعل في طرح رؤى غربية لمساعدة دول العالم الثالث تستند، في أن الدول الغربية والولايات المتحدة سوف لن تقدم مساعدات اقتصادية لدول الجنوب مالم تتبنى الديمقراطية الليبرالية، واقتصاد السوق.

* إن الاهتمام المتميز للولايات المتحدة الامريكية بعد منتصف التسعينات وزيارة كبار مسؤليها للقارة الأفريقية وعلى رأسها، الزيارة التي قام بها الرئيس كلنتون إلى أفريقيا عام 1998، وزيارة بوش عام 2003، لذا أصبح التركيز الامريكي على دبلوماسية التجارة كاداة للاختراق.

---

(1) حميد عبد الرحمن حسن: القمة الافرو اوربية الاولى.... صراع الولايات، الانترنيت. http: ii www. islamonmanline net.

(2) نفس المصدر.

إن هذه السياسة حفزت الدول الأوروبية والتي لها مصالح اقتصادية ضخمة مع بلدان القارة الافريقية، وعلى رأس هذه الدول فرنسا للاهتمام بشكل أكبر في القارة ودعم مستعمراتها التي تسمى بالدول الفرانكفونية. وغذا أخذ بعين الاعتبار مساندة الاتحاد الأوروبي لفرنسا وغيرها من الدول الأوروبية التي لها مصالح مباشرة في أفريقيا من خلال التنسيق في السياسات الخارجية والأمنية للدول الأعضاء يتضح بجلاء بأن القارة الأفريقية أصبحت أمام منافسة أوروبية أمريكية جديدة على مناطق النفوذ والتجارة في أفريقيا.

ومهما يكن من أمر، فالسؤال الجوهري الذي يطرح نفسه هنا هو ماذا تريد أوروبا من أفريقيا؟ وماذا تريد أفريقيا من أوروبا ؟

للإجابة على هذه التساؤلات تقتضي تجاوز لغة الخطاب السياسي المعلن لنتعرف على الأبعاد الحقيقية للسياسة الأوروبية الجديدة تجاه أفريقيا في التسيعنات والتي تتمثل بالنقاط التالية [1]:

1. الرغبة الأوروبية في فتح الأسواق الأفريقية أمام منتجاتها، حين يبلغ حجم السوق الأفريقية 20% من إجمالي السوق العالمية، لاسيما وأن الاتحاد الأوروبي يحتفظ بعلاقات اقتصادية مع دول العالم كافة باستثناء أفريقيا، إذ نجح الاتحاد الأوروبي في إقامة علاقات تعاون مع آسيا، وتم عقد القمة الأوروبية الآسيوية الأولى في بانكوك عام 1996، وعقدت الثانية في لندن عام 1998، والثالثة في كوريا الجنوبية عام 2000وقد تم خلال هذه القمم التأكيد على استمرار وتفعيل الشراكة بين الجانبين وفتح الأسواق وزيادة الاستثمارات.

كما قام الاتحاد الأوروبي بتوقيع اتفاق مماثل مع الولايات المتحدة يتضمن توسيع التجارة العالمية وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجانبين. وقد تم توقيع هذا الاتفاق خلال جولة كلينتون الأوروبية عام 1995، وبالمقابل وقع الاتحاد الأوروبي اتفاقية مع مجموعة ريو في أمريكا الجنوبية لتحرير التجارة والتعاون الاقتصادي.

وصحيح أن هناك بعض الاتفاقيات الثقافية ومشاريع التعاون الإقليمي بين الجانبين الأوروبي والأفريقي، مثل اتفاقية (لومي) بين الدول الأوروبية وبعض

---

(1) نفس المصدر.

الدول الأفريقية ودول البحر الكاريبي، ثم إعلان برشلونة للمشاركة الأوروبية المتوسطية الذي شاركت فيه كل دول من شمال أفريقيا، فضلاًعن منتدى البحر المتوسط إلا أنه يلاحظ لا يوجد اتفاق على مستوى القارة ككل ومن هنا نشأت لدى الأوروبين فكرة عقد قمة يجمعهم مع البلدان الأفريقية.

2. الرغبة الأوروبية في مواجهة التنافس المحموم حول القارة الذي ظهر بوضوح منذ عام 1996، عندما قام وزير الخارجية الأمريكي آنذاك وارن كريستوفر بزيارة بعض الدول الأفريقية ثم تلا ذلك زيارات متلاحقة لمسؤولين أمريكين من أبرزهم زيارة كلنتون عام 1996 لست دول أفريقية، وزيارة بوش عام 2003.

ثم انعقاد القمة الأفريقية – الأمريكية في الولايات المتحدة عام 2000التي دعا فيها كلينتون إلى إسقاط 70 مليار دولار عن كاهل الأفارقة.

3. رغبة الدول الأوروبية في استغلال المواد الخام التي تزخر بها القارة بل يلاحظ أن بعض الدول الأوروبية كبريطانيا حرصت على إرسال قوات خاصة إلى سيراليون من أجل تامين الماس.

4. سعي أوروبا إلى التأكيد للأفارقة على أن عصر المعونات والمنح والمزايا التفصيلية من طرف واحد قد ذهب بلا رجعة، وأن النمط المقبل للعلاقات بين الطرفين هو نمط المشاركة، وأن هذا النمط الجديد للعلاقات يقوم على المعاملة بالمثل وذلك من أجل المصالح المشتركة للطرفين.

5. إقرار الاتحاد الأوروبي بضرورة سياسية خارجية وامنية مشتركة بين الدول الأعضاء ليعكس أهمية الربط بين القوة الاقتصادية المتزايدة للمجموعة الأوروبية وبين البعد السياسي لها، فثمة مصالح أوروبية في القارة الأفريقية تتمثل في:

- البحث عن أسواق لتصريف السلع الأوروبية المصنعة
- الحصول على المواد الأولية اللازمة لتنمية الصناعات الأوروبية.

- الوصول إلى الموارد الطبيعية الاستراتيجية التي تمتلكها أفريقيا ولا سيما اليورانيوم والذهب و الماس. ومن المعروف أن المخزون الأفريقي من هذه المواد كبير مقارنة بالمخزون العالمي.

6. الإدماج السلس لأفريقيا في الاقتصاد العالمي، والترحيب بالاقتصاديات ذات التوجه الخارجي وذلك بتحرير التجارة والالتزام بالعولمة في عصر هبوط نسبة أفريقيا بالتجارة العالمية وسرعة تهميشها.

7. تبني الدول الأفريقية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وعدم التدخل الا في اطار الامم المتحدة، وإدانة السيطرة على الحكم بطرق غير شرعية

أما ماذا تريد أفريقيا من أوروبا فيمكن حصرها بالنقاط التالية(1):

1. تنظيم وتنمية الاقتصاد الأفريقي كقوة تفاوضية، وإلغاء الديون الأفريقية والتي تصل 350 مليار دولار، في حين أن هذا الدين لم يتجاوز 110 مليار دولار خلال الثمانينات، ويرجع ذلك من بين أسباب أخرى إلى ارتفاع خدمة هذا الدين، والتي بلغت 86 مليار دولار أي قرابة 25% من أصل الدين.

2. وتطلب أفريقيا الحد من تجارة السلاح وعدم استغلال الحروب المحلية او الصراعات بأنواعها (للتجارة والتدخل) بل واستنزاف الثروات الرئيسية مثل الماس والبترول الى اخره.

3. وتشير قضية الصراعات مسألة (قوات حفظ السلام) التي تحرص الولايات المتحدة على بقائها_ ولو افريقياً_ لكن بمعرفتها كاسلوب للحضور المادي المتميز، بينما تتخوف أوروبا من نتائجها الأمنية ومن التدخل الأمريكي نفسه عن طريقها، وإزاء ذلك فإن أوروبا لابد أن تبدأ بدعم منظمة الوحدة الأفريقية في بناء أداة حل الصراعات بشكل مستقل وفعال واثقة أن الاستقرار الذاتي سيكون لصالح الجميع.

4. الرغبة الأفريقية في الحصول على تسهلات تجارية واقتصادية تسمح للمنتجات الأفريقية بدخول السوق الأوروبية الكبيرة.

(1) انظر حلمي شعراوي افريقيا في نهاية قرن، مصدر سابق ص89. انظر ايضا بدر حسن شافعي مصدر سابق للانترنيت، انظر ايضا مغاوري شلبي افريقيا وأوروبا من التجارة الخرساء ....) قمة القاهرة انترنيت. http: // www islamonline. net

5. رغبة الأفارقة في تنويع علاقاتهم الخارجية، بحيث لا تقتصر على التعامل مع واشنطن فقط، وفي شأن هذا التنوع تخفيض الضغوط الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها القارة في التعامل مع هذا الطرف أو ذاك.

6. ضئالة حجم التجارة البينية بين الدول الأفريقية التي لا تتجاوز 10% على أقصى تقدير، الأمر الذي يعني ضرورة البحث عن بديل خارجي.

7. من جهة أخرى تريد أفريقيا بناء (الدولة القوية) التي لم يكتمل بنائها أو دورها بعد، في السياسة كما في الاقتصاد والاجتماع والثقافة، وتستطيع أوروبا أن تلاحظ ن البلدان ذات (التراث الدولتي) هي البلدان الأفضل حالا مهما اختلفت اتجاهاتها (غانا – السنغال) وإن ذلك يتيح فرصة نمو ديمقراطي بقدر افضل من فرض شروط الحكم الجيد والديمقراطية على أرض خواء نتيجة الاستغلال الأوروبي الفاضح (حالة الكونغو).

8. وتريد أفريقيا احترام الثقافات الافريقية، مثلما تطالب أوروبا بوقف النفوذ الثقافي والإعلامي الامريكي في أوروبا (فيما عرف بحوارات (الجات) بمطلب الاستثناء الثقافي كمطلب فرنسي ضد الغزو الثقافي الامريكي.

9. ولكن احترام الثقافات الافريقية يقتضي التخفيف من ضغط وتنافس (الفرانكفونية) و (الانكلوفونية) وهذا يبدو امرا صعبا، ازاء التدفق الاعلامي وهيمة اساليب التعليم، والرغبة في تكوين ثقافي معين عن القبول بهجرة بعض ابناء افريقيا الى أوروبا، رغم موجة الكراهية والعنصرية ضد المهاجرين والتي لا تبذل فيها أوروبا الكثير لوقوفها ازاء استفادتها الكبيرة من المهاجرين.

ومن خلال كل ما ذكر من وجهات نظر متعارضة للطرفين الافريقي والأوروبي في نمط مصالح الطرفين السياسية والاقتصادية والامنية، يطرح سؤال نفسه هو هل يمكن لافريقيا الاعتماد على نفسها؟ للاجابة عن هذا السؤال هو بالنفي، على الاقل في المدى المنظور ويرجع ذلك لجملة اعتبارات منها.

1. ان مشكلة الديون ستبقى عبئاً كبيرا وحائلا دون حدوث تنمية اقتصادية حقيقية على مستوى دول القارة ككل.

2. عدم وجود شبكة مواصلات جيدة بين الدول الافريقية، وهذا يفسر لنا اسباب تدني حجم التجارة البينية بين دول القارة.

3. عدم وجود شبكة ذات بنية تحتية داخلية جيدة (مرافق طرق مواصلات).

4. حالة عدم الاستقرار التي تموج بها العديد من دول القارة بسبب الحروب الاهلية او الاقليمية.

5. ان التجمعات الاقليمية الافريقية التي قد تشكل بديلا مقبولا لم تحقق نتائجها المرجوة حتى الان، وتكفي الاشارة الى تجمع الكوميسا لدول شرق و جنوب القارة (الذي يضم 22 دول) اذ يحتاج الى 150 مليار دولار خلال 15عام لتحقيق معدل نمو لدولة يبلغ 7% سنويا من اجل خروج من دائرة الفقر، وما تم استثماره حتى عام 2000 لم يتجاوز 4 مليارات فقط.

من هنا يبقى القول في النهاية بان افريقيا لن تستطيع التحرر بمعزل عن العالم الخارجي بما في ذلك الاتحاد الأوروبي على الاقل خلال المدى المنظور وفي المقابل فان أوروبا هي الاخرى تسعى لمحاولة الاستجابة لبعض مطالب الافارقة، خوفا من ان تؤدي سياساتها الراهنة الى الاضرار بمصالحها الاقتصادية في القارة من (ناحية تعرض شركاتها العاملة في مجالات البترول والتعدين الى هجوم من قبل الافارقة الناقمين على اوضاعهم، وقد حدث ذلك في نيجيريا قبل عدة سنوات)، او الاضرار بجالياتها الموجودة على ارض القارة من ناحية ثانية (ولعل احداث زيمبابوي وما يتعرض له البيض البريطانيون هناك خير دليل على ذلك). كما ان هذه المخاوف الأوروبية ستزداد خلال الفترة القادمة. خاصة بعد الاحداث الاخيرة التي تعرضت لها واشنطن ونيويورك.

ولايجاد نقاط مشتركة تخدم كل من الطرفين الأوروبي – والافريقي فقد تم عقد مؤتمرين، الاول في القاهرة يوم الثالث من ابريل علم 2000 والذي اطلق عليه (حوار الطرشان)، والثاني في بلجيكا في شهر اكتوبر 2001 وكل من هذين المؤتمرين لم يستطيعا تلبية الطموحات الافريقية في المجالات السياسيةوالاقتصادية والاجتماعية.

لذا نجد انه لا خيار امام افريقيا في ظل المواريث التاريخية والمتغيرات الدولية الجديدة والاختلاف في وجهات النظر سوى اعتماد افريقيا على نفسها. فمواجهة المشكلات الافريقية تكمن داخل البيت الافريقي وليس في الاعتماد على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

لذا يتوجب على الافارقة ان يحولوا سيادتهم الوطنية النظرية لبناء دولة افريقية تمتلك عمله موحدة وسوقاً موحداً وحكومة موحدة ودفاعاً فعالا ودبلوماسية مستقلة عن كل القوى الخارجية، قد يبدو هذا حلماً لكنه قابل للتحقيق بالارادة السياسية والوعي، وان خطة عمل (لاجوس) للتنمية في افريقيا والتي اقرها القادة الافارقة عام 2000 من الممكن ان تكون البداية لكي نستطيع ان تدخل افريقيا القرن الواحد والعشرين كشريك قوي على الساحة الدولية.

المبحث الرابع
السياسة الاسرائيلية في افريقيا

ركزت معظم الكتابات التي تناولت اهداف السياسة الخارجية الاسرائيلية في افريقيا على ان هذه الاهداف تكاد تنحصر فيما يلي[1].

1. الدفاع عن بناء اسرائيل ووجودها وضمان امنها، وذلك من خلال فك طوق العزلة العربية المفروضة عليها سياسيا واقتصاديا، كي تتمكن من الخروج من هذه العزلة المفروض عليها اقليميا (عربيا) ليتجاوز المسرح الاقليمي الى ما وراء (افريقيا) والحصول على اكبر تأييد دولي لوجودها وسياستها من جانب، ثم العمل على تطويق الدول العربية وبخاصة مصر لتهديد امن مياه النيل وتامين موانيء البحر الاحمر، والتأثير على اقتصاديات الدول العربية وعرقلة نموها من جانب ثان، فضلا عن السعي لخلق تيار مناهض للعرب ومؤيد لاسرائيل في افريقيا من جانب ثالث.

2. خلق مجال حيوي لطاقاتها وامكانياتها الانتاجية والفنية، على نحو يؤدي الى تحقيق مكاسب، اقتصادية من زيادة التبادل التجاري، وخلق سوق واسعة للصادرات الصناعية الاسرائيلية. وضمان مورد هام للخامات، وخلق مجالات عمل جديده للخبرات الفائضة لدى اسرائيل.

3. توثيق الروابط بينها وبين الدول الاستعمارية لضمان المصادر التحويلية، وخدمة مصالح الاستعمار ومواجهة نشاط الكتلة الشيوعية في افريقيا في ظل الحرب الباردة، ومواجهة ما يسمى بالارهاب في ظل القطبية الاحادية. ومن خلال كل ما ذكر، وعلى ضوء السياسة الخارجية الاستراتيجية هناك هدفين استراتيجيين - لاي دولة - يتمثلان في الامن والتنمية بمفهومها الشامل. فضلا عن هدف ثالث يتعلق بالدول الكبرى هو هدف الهيمنة.

فان اسرائيل لا تختلف عن مثيلاتها من الدول الكبرى من حيث التعاون بينهما، أي انه قد اصبح لهذا الكيان قدرة على تحريك المخطط الامبريالي العالمي بزعامة الولايات المتحدة الامريكية لتحقيق مصالحها باقل قدر من التكاليف.

---

(1) د. ابراهيم نصر الدين: المشروع الصهيوني في افريقيا – الانترنيت .www. islam online. net

لذا يمكن القول ان الاهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية الاسرائيلية عامة تتمثل في ثلاثة اهداف هي[1]:

1. الامن القومي: المتمثل في ضرورة التاكيد على (تامين الوجود)حيث يتميز هذا الوجود بخاصيتين:

أ. انه يسعى الى المحافظة على الشخصية النقية للدولة.

ب. انه وجود ديناميكي متجدد تحت ضغط الهجرة المتزايدة التي تأتي اعمالا (للوعد الالهي) وفكرة (ارض الميعاد).

2. الشرعية السياسية. والتي تنطوي على تامين وضمان الوجود دولياً والاعتراف القانوني والواقعي بالوجود والامن الاسرائيلي والمنطقة العربية، ومن قبل الدول العربية.

3. الهيمنة الاقليمية: ويعد الامن والشرعية مقدمات ضرورية لاغنى عنها لتحقيق الهدف الاستراتيجي، وهو الهيمنة على الاقليم باعتباره (المجال الحيوي) شريطة ان لا يتجاوز في نموه وتوجهاته حداً يعرض المصالح الغربية لخطر او لتهديد جديد، بمعنى اخر ان هذه التوجه يخدم المصالح الامريكية ويتناغم معها بحكم العلاقة الاستراتيجية بينهما.

ان نظرة تاريخية للسياسة الخارجية الاسرائيلية وتطوراتها يؤكد ذلك وماذهبنا اليه، فبعد قيام دولة اسرائيل حتى منتصف الستينات كان التركيز على مطلب الامن، اما الفترة الممتدة من منتصف الستينات حتى مطلع السبيعنات فهي تتميز عل مطلب الشرعية بعد توطيد دعائم الامن – وشهدت المرحلة التالية مطلب الهيمنة.

ففي المرحلة الاولى من عام 1957 وحتى عام 1967 استطاعت اسرائيل ان توطد علاقاتها مع الدول الافريقية. فبعد ان كان عدد بعثاتها الدبلوماسية (ستة) عام 1960، اصبحت 23 بعثة عام 1961، و 32 بعثة عام 1973 اضافة لذلك فقد

(1) المصدر السابق.

كانت عوامل مختلفة ساهمت في توطيد العلاقات بين اسرائيل والـدول الافريقيـة منها [1].

1. ظهور اسرائيل الى الوجود في نفس الفترة التي بدأت فيها الدول الافريقية بالحصول على استقلالها.

2. حرص اسرائيل على اظهار نفسها بانها شبيهه باي دولـة حديثـة العهـد بالاستقلال، ونالت استقلالها بعد نضال طويل مع الاستعمار.

3. ان اسرائيل رغم صغرها، تعتبر دولة ذات مستوى عال من الكفاءة العلمية والمقدرة، والتي لا تقل عن ارقى الدول الأوروبية.

4. وانها قادرة على معاونة الدول الافريقية – وبصوره فعاله، فـي سـعيها للارتقاء الحضاري والعلمي ولتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وكان الهدف من هذه السياسات هو تطوير العلاقـات الاسـرائيلية الافريقيـة وبنفس الوقت دك اسفين في العلاقات العربية الافريقية، يقول في هذا الـصدد ابـا ايبان وزير خارجية اسرائيل خلال فترة الستينات: (ان العلاقـات الاسـرائيلية – الافريقية القوية لا تخرج اسرائيل عن عزلتها فقط، وانما تعزل العرب عن افريقيا، وتضطرها في النهاية اما الى الانعزال والبقاء فـي العزلـة وامـا التعـاون مـع اسرائيل)[2].

وفي مجال الشرعية استطاعت اسرائيل وبدعم من حلفائها ان تكـسب الـدعم لسياساتها في المحافل الدولية لا سيما وان المجموعة الافريقية تمثل نسبة مهمة في المنظمات الدولية، فمن المعروف ان ليبريا كانت اول دولة افريقية تعترف وثالـث دولة اعترفت بها في العالم بعد الولايـات المتحـدة والاتحـاد الـسوفياتي عـام (1948)[3].

---

(1) نفس المصدر، ص.

(2) بشير الكوت: الاطماع الصهيونية في افريقيا، مجلة دراسات، العدد الاول، 1999 ، ص159.

(3) سعد الدين ابراهيم، مصدر سابق، الانترنيت.

وكانت العلاقات الاسرائيلية الافريقية تزدهر، الا ان جاءت حرب اكتوبر 1973، وبدأت العلاقات العربية الافريقية تاخذ منحنى تصاعد تخدم مصالح الطرفين وكان وراء اسباب جملة عوامل اهمها:

1. وضوح الحق العربي في فلسطين وبروز منظمة التحرير الفلسطينية.
2. فشل الافارقة وخاصة بعد تشكيل لجنتي الحكماء العشرة والاربعة اللتان انبثقتا عن مؤتمر القمة الافريقي لعام 1972 في جعل اسرائيل تقبل بحل سلمي للمشكلة الفلسطينية والانسحاب من الاراضي المحتلة.
3. احتلال اسرائيل في حرب اكتوبر 1973 للاراضي المصرية (الافريقية).
4. الموقف المساند لكل من جنوب افريقيا والبرتغال وكلاهما يحتلان ارض افريقية، ومن خلالها نقلت الاسلحة لاسرائيل عام 1973.
5. ظهور القوة المادية العربية بعد رفع اسعار النفط.

ان كل هذه المؤشرات ساهمت في تطوير العلاقات العربية الافريقية، وحفزت الدول الافريقية لقطع علاقتها الدبلوماسية تدريجيا مع اسرائيل والتي بداتها اوغندة وتبعتها خمس دول اخرى هي تشاد والكونغو الشعبية والنيجر ومالي وبوروندي وتوغو ثم زائير قبل ايام فقط من حرب اكتوبر[1]، الا ان هذه النجاحات لم تستمر وبدأت العلاقات العربية الافريقية بالتراجع بعد عام 1975 للاسباب التالية:

1. العلاقات المصرية – الاسرائيلية بعد اتفاقيات (كامب ديفيد).
2. ضرب المقاومة الفلسطينية اثناء الاجتياح الصهيوني للبنان عام 1982.
3. تداعيات الحرب العراقية الايرانية على افريقيا.
4. ازمة الاوبك وتراجع اسعار النفط.
5. انعكاسات قضايا الصحراء الغربية، وجنوب السودان، وارتيريا وتشاد وموريتانيا على العلاقات بين العرب والافارقة.

(1) د. سعد ناجي جواد، مصدر سابق. ص155.

6. انهيار المعسكر الاشتراكي وتداعياته على العالم، وقيام اسرائيل بدور القوة الاقليمية الكبيرة في المنطقة في دائرة تمتد خارج الوطن العربي، وهـو دور مكمل للسيطرة الامريكية في ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديـد لتظهر اسرائيل بانها دولة تعمل من اجل الهيمنة.

وهذا ما اشار اليه الاستاذ (حلمي شعراوي) حين ذكر بان اسرائيل اصـبحت تمثل (الامبريالية الفرعية) وانها تعمل بالتنسيق التام مع امريكـا لتحقيـق هـدف (الهيمنة) على الاقليم العربي المجاور للوصول لتحقيق مشروع اسرائيل الكبرى.

وجاء احتلال العراق عام 2003 ليؤكد الدور الاسرائيلي في الهيمنـة علـى المنطقة كل المنطقة وتحقيق حلمها التوراتي من النيل الى الفرات، ويؤكد ذلك تزايد عملية التنسيق الصهيوني – الامريكي في المشرق العربي منذ عقد اتفاقيات كامب ديفيد من جهة، واصدار اسرائيل في اواخر عام 1989 خريطة لحدودها الجديـدة المتصوره من جهه ثانية، ثم ما اسفر عنه احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية تمهيداً لتحقيق هذا المخطط، وهذه الخريطة تضم النصف الشرقي لسيناء وشمال المملكة العربية السعودية وشمال الكويت، والعراق، وثلثي سـوريا ماعـدا شمالها، معظم الاراضي اللبنانية باستثناء شريط ساحلي في الشمال، والاردن كـل الاردن[1].

ويبدو ان المخطط الامبريالي الامريكي الصهيوني يسير حاليا في هذا الاتجاه وقد حقق نتائج ملموسة على الارض. ولكن اين موقع افريقيا في هذذ (الهيمنة)؟

ان منطقة شرق افريقيا والتي كانت مطروحة كوطن قـومي لليهـود. تمثـل المركز (الاحتياطي) او (التبادلي) للحركة الصهيونية، ويظهر ذلك جليا من النشاط الاسرائيلي المكثف في المنطقة بعون امريكي، في كل الظروف والمتغيرات، وهو نشاط استهدف من جانب كبير منه تطويق العالم العربي من الجنوب، وتقليص المد الاسلامي على اطرافه، بالتعاون مع المسيحية العالمية، ابتداءا من افتعال الـصراع الموريتاني – السنغالي والتهديد يضرب القدرات العـسكرية للجزائـر، والتواجـد العسكري الامريكي – الصهيوني في تشاد والمساعدات لحركة التمرد في جنـوب

---

(1) د. سعد الدين ابراهيم، مصدر سابق، انترنيت.

السودان من جانب اسرائيل والولايات المتحدة ومجلس الكنائس العالمي. ثم التدخل في احداث القرن الافريقي وهندسة سياسات الدول بما يضمن الاوضاع لصالح الامبريالية الامريكية الصهيونية، وكل ذلك يمثل تعزيزا للمركز (التبادلي) او (الاحتياطي) لتحقيق امن للحركة الصهيونية للاغراض، الدفاعية والهجومية ممثلة بتقليص الوجود الاسلامي في افريقيا، والتحكم في منابع النيل، ومدخل البحر الاحمر[1].

وعلى ضوء ما ذكر يمكن القول ان اسرائيل تشكل اليوم بما يمكن تسميته (الفاتيكان المسلح) حيث اصبح لليهود مركز قيادة مستقل ودولة بكل مؤسساتها في ارض فلسطين. تقوم هذه الدولة بالعمل على تنسيق نشاطات الجماعات اليهودية في مختلف ارجاء العالم وتدافع عنها وترعاها، وبنفس الوقت تقوم الاقليات اليهودية في الخارج بتعبئة التائيد السياسي والمالي لها وان كل ذلك لا يمنع من وجود مركز تبادلي او احتياطي للمركز في شرق افريقيا.

ادوات واساليب العمل الاسرائيلي في افريقيا

عملت السياسات الاسرائيلية خلال العقود الماضية على تنفيذ سياسة محكمة في افريقيا عبر العديد من الاجهزة وباساليب متنوعة.

وان اهم الاجهزة المنفذة لهذه السياسة، هي هيئة التعاون الدولي (ماشاف) التي قامت بدور كبير واشراف مخطط في تحقيق الاهداف المتوخاة بين الاجهزة الاسرائيلية والتي يمكن تقسيمها على الشكل الاتي [2]:

1. وزارة الخارجية واجهزتها.
2. البرلمان الاسرائيلي (الكنيست) من خلال لجانه المختلفة.
3. المؤسسة العسكرية باجهزتها ومندوبي استخباراتها.
4. الوزارات الاسرائيلية المختلفة.

---

(1) المصدر السابق.

(2) بشير الكوت، مصدر سابق، ص159.

5. بعض الاجهزة والاتحادات مثل جهاز الاستخبارات (الموساد) واتحاد العمال (الهستدروت) وبعض الشركات.

اضافة الى ذلك هناك اساليب وخصوصية للتعامل الاسرائيلي مع افريقيا وتتمثل بنقطتين اساسيتين هما: عملية الربط الايديولوجي والحركي بين الصهيونية والجامعة الافريقية والزنجية، وثانيهما، يتمثل بدعم اسرائيل لجماعات افريقية لاستمرارها في السلطة او لتلعب دوراً في نشر حالة عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول الافريقية، خدمة لمصالحها [1].

في النقطة الاولى تظهر عملية الربط (والتي حاكتها الصهيونية العالمية) في عدة اوجه منها:

1. الزعم بخضوع كل من اليهود والافارقة (الزنوج) لاضطهاد مشترك، ويؤكد موسى ليشم، و(الذي كان رئيسا للادارة الافريقية في الخارجية الاسرائيلية) بالقول، على ان العلاقات القوية التي تطورت بين اسرائيل والافارقة تعود الى التجربة التاريخية والنفسية المتشابهة بينهما والتي تمثلت في تجارة الرقيق وذبح اليهود.

2. اخفاء المسحة الصهيونية على حركة الجامعة الافريقية والتي اطلق عليها (الصهيونية السوداء)، وان احد قادتها هو (ماركوس كارفي) الملقب (النبي موسى الاسود) الذي طرح فكرة استأجار باخرة عليها نجمة داود لنقل الافارقة من الولايات المتحدة وعودتهم الى افريقيا.

3. ان عملية الربط بين الصهيونية وحركة الجامعة الافريقية قد استهدفت من بين ما استهدفت مواجهة الاسلام في افريقيا من جهة، وضرب العلاقة بين حركة التحرر العربية والافريقية من جهة اخرى. على سبيل المثال ان الرئيس نكروما. ارسل العديد من وزرائه لاسرائيل، وحذر نكروما من (التوسع المصري المباشر او الاختراق الشيوعي غير المباشر للمناطق الافريقية من خلال موافقة مصر ورغبتها)[2].

---

(1) سعد الدين ابراهيم، مصدر سابق، الانترنيت.

(2) المصدر السابق.

من جانب اخر قيام اسرائيل بدعم جماعات اقليمية معينة، مثل دعمها لجماعة الدنكا في جنوب السودان والذين عددهم يقدر بنحو خمسة ملايين نسمة، لاشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في السودان والعمل على انفصال الجنوب ومحاربة الاسلام [1]. او دعم اسرائيل لجماعة (الامهرة) الحاكمة في اثيوبيا سواءا في عهد هيلاسيلاسي او عهد منجستو، لاسيما وان هذه الاسرة تدعي بأنتمائها (للاسرة السليمانية) او دعم اسرائيل لجماعة (الايبو) التي تقطن الاقليم الشرقي لنيجريا والتي اعلنت استقلالها تحت اسم جمهورية بيافرا عام 1967، والتي اعترفت بها اسرائيل، تحت دعوى ان الايبو يشكلون قومية متميزة. ومن جانب اخر دربوا كوادر من قيادات الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا وتربطهم بعلاقات قوية مع اسياس افورقي. كما ساندو، نظام الباجندا في اوغندة، ودعم اسرائيل لقوات عيدي امين لمواجهة، الصراعات الاثينية في المنطقة ، كما عملوا على اقامة علاقات متميزة مع قبائل الكامبا والكيكيوي في اطار مزاولة الاستثمار الاسرائيلي في ممباسا ونيروبي. وبشكل عام فان الصراعات الاثنية في منطقة حوض النيل وشرق افريقيا عامة تعتبر سوقا للسلاح الاسرائيلي لتشجيع ما يطلق عليه الباحثون الاسرائيليون[2] (world mini - imperialistic design).

وعلى ضوء ما ذكر يمكن القول ان السياسة الاسرائلية في افريقيا، ودعم القوى الغربية لهذه السياسات، وخاصة الولايات المتحدة، فانها تعمل على الهيمنة على القارة الافريقية بما يخدم مصالحها، وبنفس الوقت ان هذه السياسات لا تتعارض مع المصالح الامريكية وانما تتناغم معها بحكم العلاقة الاستراتيجية بينهما.

---

(1) جميل مصعب محمود: حكومة الانقاذ في السودان: التحديات، مصدر سابق، ص60.

(2) أنس مصطفى كامل: الصراعات الاثينية في حوض النيل والنظام الدولي الجديدة السياسة الدولية، العدد 107، يناير 1992، ص55.

الفصل الرابع

مجددات السياسة الامريكية في افريقيا

- المبحث الأول: الاتحاد الافريقي
- المبحث الثاني: العلاقات العربية – الأفريقية
- المبحث الثالث: مستقبل الدور الأمريكي في افريقيا

المبحث الأول

الاتحاد الافريقي

يعتبر الاتحاد الأفريقي (في حالة نجاحه والالتزام بمقرراته) بحق أحد الكوابح الأساسية في مواجهة الهيمنة الأمريكية على القارة الأفريقية في زمن العولمة وفي ظل القطبية الأحادية الأمريكية. وقبل التأكيد الى ما ذهبنا أليه علينا ان نشير، بـان القارة الأفريقية شهدت وتشهد اتجاها متزايدا نحو إنشاء تجمعات إقليمية او تفعيـل القاسم منها، لمواجهة التحديات الجديدة التي تفرض حالة تهميش القارة مـن قبـل القوى الكبرى، وكذلك التداعيات السلبية للعولمة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. وفي هذا السباق شهدت أفريقيا محاولات لإنشاء تجمعات إقليمية وتطوير القـديم منهـا، لتصبح ذات طابع اقتصادي مثل:

1. الايكواس (ECOWAS)، الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا
2. السادك، الجماعة الاقتصادية في جنوب أفريقيا.
3. الإيجاد (IGAD) في شرق أفريقيا، منظمة لمواجهة الجفاف ومـشكلات التنمية.
4. الكوميسا الجماعة الاقتصادية في (شرق وجنوب) أفريقيا.
5. تجمع دول الساحل والصحراء، ويضم ست عشرة دولة.
6. الاتحاد الأفريقي والذي استطاع ان يضم جميع هذه التنظيمات الإقليمية.

ان الإقليمية هي حالة وسطية بين المحلية LOCALIZATION التي تـدفع بالأفراد، والجماعات والمؤسسات لتضيق نطـاق اهتماماتهـا سـواء الـسياسة او الاقتصادية، وبين العولمة GLOBALIZATION التي تستهدف تحطيم الحـدود الجغرافية والجمركية، وتسهيل نقل الرأسمالية سياسياً واقتصادياً وثقافياً عبر العالم كله.

وهذه الحالة الوسطية تنصرف إلى التفاعلات الإقليمية سواء علـى المـستوى القاري، او على مستوى الأقاليم الفرعية، وتهدف إلى دعـم التكامـل والانـدماج بالدرجة التي تقلل من التبعية للعالم الخارجي دون الانعزال عنـه، وتتـسم هـذه

التفاعلات الإقليمية بأنها اختيارية كما تتضمن تنازلا عن جزء من سلطة الدولة لقيادة عليا تمثل جماعة وتتصرف وتتكلم باسمها، وفي ظل الحرب الباردة بزغت منظمات ذات طابع سياسي وأيديولوجي في إطار المواجهة بين الاتحاد السوفيتي الذي يتزعم المعسكر الشرقي، والولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تتزعم المعسكر الغربي، ومن اهم المنظمات منظمة (الكوميكون) او (الاتحاد الأوربي) منظمة الدول الأمريكية "جامعة الدول العربية" "حلف وارشو" "حلف شمال الأطلسي" (الناتو) وغيرها.

وعلى صعيد القارة الأفريقية فتاريخيا ومنذ عام 1900 بدأت الحركة الوطنية الأفريقية تنمو وتتصاعد بانعقاد أول مؤتمر للوحدة الأفريقية بقيادة (سلفستر ويليامز) في لندن، وقد تزعم هذه الحركة فيما بعد(ويليام ادوارد بورجهات ديبوا) وكل من (ماركوس كارفي) و(جورج بادمور)، ألا ان (ديبوا) هو الذي عقد أربعة مؤتمرات للجامعة الأفريقية منذ عام 1919 وحتى عام 1927، وقد تلا ذلك انعقاد مؤتمر الوحدة الأفريقية عام 1945 في مانجستير، وهذا المؤتمر يعتبر بحق نقطة تحول في حياة أفريقيا والأفريقيين للمطالبة بالاستقلال وطرد المستعمر، ورفض التفرقة العنصرية[1].

وفي بداية الستينات وازدياد عدد الدول المستقلة في القارة. بدأت منظمة الوحدة الأفريقية تبزغ كإطار تنظيمي عام يجسد أحلام الأفارقة في مقاومة الاستعمار وتطوير استقلالهم، الى تعاون جماعي يمكنهم من أيجاد موطئ قدم لهم في العالم، عام 1963، وقبلها في عام 1958، تأسست اللجنة الاقتصادية الأفريقية (ECA) للأمم المتحدة كما نشأت قبل منظمة الوحدة الأفريقية منظمات إقليمية ذات طابع أيديولوجي وسياسي كمنظمة الدار البيضاء ومنروفيا وبرازافيل[2] ولكن هذه المنظمات قد فشلت بسبب اختلافات أيديولوجية واقتصادية، وارتباطاتها بقوى دولية كبرى مما افقدها من تحقيق أهدافها.

---

(1) انظر سعد ناجي جواد، مصدر سابق، ص50 وما بعدها. انظر رانيا حسين خفاجة، الاتحاد الأفريقي خطوط جديدة في مسيرة القارة، السياسة الدولية، العدد 150، أكتوبر 2002، ص146.

(2) انظر خالد حنفي علي: الإقليمية الجديدة في أفريقيا... ومواجهة العولمة الموقع على الانترنيت .http: www. Islamonline. Net / arabic

ومع انتهاء الحرب الباردة وسيطرة النموذج الليبرالي سياسياً واقتصادياً عن العالم، وتزايد تحرير التجارة عالمياً، بدأت نزعة جديدة نحو الإقليمية ذات طابع عالمي ومنها افريقيا.

اما أهم مزايا هذه التجمعات الإقليمية الجديدة في أفريقيا فهي:[1]

1. يكفل الانضمام للإقليمية الجديدة مزايا عديدة، أبرزها سعة السوق التي تضم دول المنظمة، مما يؤدي الى تحسين الإنتاجية، وزيادة رفاهية الدول الأعضاء بانتقال وانتشار المعرفة الفنية وحرية حركة الأفراد، وراس المال والمصالح، وانتقالها إلى مجالات ذات كفاية إنتاجية احسن.

2. وكذلك تحسين وضع ميزان المدفوعات بزيادة التجارة بين الدول الاعضاء،، وهو ما يوفر العملات الأجنبية التي تستخدم في بناء مشروعات وتوسيع قاعدة الصادرات، وتقليص الاستيراد وبناء شبكة نقل واتصالات والحصول على قدر كبير من تنويع الانتاج، وتقليل الاعتماد على الدول المتقدمة وتحسين المركز التساومي تجاه العالم الخارجي.

3. إضافة الى ذلك، فقد أقرت منظمة الوحدة الأفريقية ومعاهدة (آبوجا) 1991 التي تستهدف الوصول الى اتحاد جمركي إقليمي عام 2014، وسوق مشتركة أفريقية عام 2020، وجماعة اقتصادية أفريقية (AEC) بما تنطوي عليه من اتحاد ووحدة اقتصادية عام 2034، كما تم إقرار الاتحاد الأفريقي كبديل لمنظمة الوحدة الأفريقية في جنوب أفريقيا في يوليو 2002.

ومن أهم الدوافع التي حدت بالدول الأفريقية للانضمام لهذه المجتمعات فيمكن أدراجها بما يلي: احتلال القارة الأفريقية مقومات اقتصادية وسياسية وثقافية مشتركة، وتشابه مشكلاتها المستعصية مثل الفقر والديون، إضافة الى ان دول القارة تعاني من تداعيات سلبيات العولمة، فاغلبها لا تستطيع اتخاذ قرار في توزيع موارده بعد سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على اقتصاديات هذه الدول، وكذلك ضعف دور الدولة في تطبيق برامج (الإصلاح الاقتصادي)، وحدوث عدم استقرار سياسي مصحوب بانقلابات عسكرية، وهي ظاهرة مزمنة في الدول الأفريقية، عليه

---

(1) نفس المصدر السابق.

ان هذه التجمعات يتيح لها زيادة استثمارها ورفع معدلات النمو الاقتصادي. وتخفيض التضخم وتوسعة السوق أمام صادراتها لخفض العجز المزمن في موازين المدفوعات وتقوية مركزها التفاوضي مع التكتلات الغربية وخاصة مع الولايات المتحدة الامريكية، وكسر التبعية للدول التي كانت تستعمرها سواءا الفرانكفونية، او الانكلوفونية.

تجمع دول الساحل والصحراء

الواقع ان إعلان الاتحاد الأفريقي في سرت 1999/9/9 لم يكن من فراغ فقد سبقه تجمع دول الساحل والصحراء (س ص) الذي دعى إليه ودعمه الرئيس الليبي العقيد القذافي في فبراير 1998. فقد سبق ليبيا منذ تسعينيات القرن الماضي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من وراء توجهها صوب أفريقيا وهي[1].

1. تحسين الصورة الذهنية عنها لدى الأفارقة، والتي ساهم الأعلام الغربي في ترسيخها، وتتمثل في دعم ليبيا للإرهاب خاصة بعد حادث لوكربي.
2. الرغبة في أيجاد عمق استراتيجي يوفر لها الدعم السياسي والعسكري والمعنوي لها في مواجهة أي خطر محتمل في ظل المواجهة التي حدثت بينها وبين الدول الكبرى بعد حادثة لوكربي.
3. 3.فشل الرئيس الليبي في تحقيق الحلم القومي العربي وضعف المساندة العربية لليبيا خلال الحصار الذي فرض عليها بعد حادث لوكربي.
4. الدعم الأفريقي الواضح لليبيا في أزمتها مع الغرب، وليس أدل على ذلك من القرار الجريء الذي اتخذه قادة الدول الأفريقية في القمة الرابعة والثلاثين التي عقدت في (واجادوجو 1998) حيث أعطت الدول الأفريقية مهلة للدول الغربية (ثلاث اشهر) لانتهاء الحصار الجوي على ليبيا، وقيام بعد ذلك، رؤساء تسع دول أفريقية بخرق الحصار الجوي بطائراتهم والمشاركة في احتفالات ليبيا بثورة الفاتح، ويلاحظ ان معظم الدول التي خرقت الحصار وهي من الدول المؤسسة لتجمع دول الساحل والصحراء.

---

(1) بدر حسن شافعي: الساحل والصحراء ... الدور الليبي في افريقيا. الموقع على الانترنيت
http: www. Islamonline. Net / arabic

5. انسجام التوجه الأفريقي مع فكر الرئيس الليبي الذي يدعو الى أيجاد تكتلات سياسية واقتصادية قوية في ظل عصر العولمة الذي لا يعترف بالكيانات الصغيرة، لذا كان القذافي يدعو إلى فكره الفضاء الأفريقي، في مواجهة العولمة.

6. وجود توافق ليبي – أفريقي بشأن رفض الاستعمار الجديد بـشتى صـورة، وعدم الرهان على الغرب في احداث، التنمية، وفي المقابل يمكـن اسـتخدام الثروات الأفريقية لتحقيق التنمية في إطار الاعتماد على الذات.

7. منع القوى العالمية من تشكيل خريطة أفريقية في ظل العولمة.

8. استثمار الإمكانات الاقتصادية الهائلة لدول المنطقة.

9. العمل على الاندماج والتكتل بين دول التجمع لمواجهة القوى الدولية.

10. يمكن ان يكون لهذا التجمع البداية الأولى لتحقيق حلم الوحدة الأفريقية لا سيما بعد الإعلان عن الاتحاد الأفريقي. وقد كان واضحا منذ البداية كما ذكرنا الدور المحوري الذي لعبته ليبيا في تأسيس هذا التجمع، ويبدو ان العامل الاقتصادي كان له دور بارز في هذا الشأن، فليبيا عملت على تفعيل علاقاتها الاقتصادية بدول التجمع خاصة، والدول الأفريقية عامة، حيث بلغ عدد الاتفاقيات الاقتصادية الى وقعتها مع كل من بوركينا فاسو – تشاد – النيجر – نيجريا 270 اتفاقية في مختلف المجالات، كما تمت اقامة 22 لجنة مشتركة بين ليبيا وهذه الدول، وبلغت قيمة المبالغ التي تم رصدها من خلال مؤسسات الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية حوالي 25 مليار دينار، تمثل 20% من أجمالي الاستثمارات الليبية بالخارج لتحقيق الأهداف السابقة، وهو مبلغ ضخم بلاشك في ظل المعاناة الاقتصادية لمعظم الدول الأفريقية[1].كما قامت ليبيا بدفع المتأخرات لبعض الدول الأعضاء في التجمع لدى منظمة الوحدة الافريقة، لكي تتمكن من حشد التأييد اللازم لها عند طرح مشروع الاتحاد الأفريقي على المنظمة وتمثل بدفع المبالغ التالية [2].

(1) المصدر السابق.

(2) انظر منشورات الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية، العدد 34، القاهرة، يناير، ابريل، 2001. ص14.

بورندي	201.146	دولار
وسط أفريقيا	408.556	دولار
جزر القمر	587.134	دولار
غينيا الاستوائية	274.355	دولار
غينيا بيساو	3241.409	دولار
ليبريا	497.564	دولار
النيجر	369.713	دولار
ساوتومي وبرنسبب	485.896	دولار
سيراليون	647.322	دولار
المجموع	4.132.234	دولار

من جانب أخر استطاعت الجماهيرية الليبية في زيادة عضوية التجمع التي لم تعد قاصرة على دول وسط وغرب أفريقيا فقط، بل امتدت لتشمل دول من شمال أفريقيا وأخرى من شرق القارة ومنطقة القرن الأفريقي، لا سيما وان العضوية مفتوحة للانضمام للتجمع، لذا لم يتم وضع شروط معقدة بالنسبة للانضمام أليه بشرط الانتماء للأقاليم، وان كان التجمع قد اشترط موافقة الدول بالأجماع على طلبات الانضمام لعضويته.

وهذا ما كان يصبو أليه الرئيس الليبي والذي أشار في قمة تشاد الى ان هذا التجمع سيمتد من المحيط الأطلسي الى المحيط الهندي، وسيشكل اكبر تجمع في القارة، وبالفعل بدأ التجمع بخمس دول (ليبيا – تشاد – مالي – النيجر – بوركينا فاسو) ووصل الى ثمان في القمة الأولى بعد انضمام إرتريا – السودان – أفريقيا الوسطى، ثم ارتفع العدد الى أحدى عشرة دولة بانضمام السنغال – جيبوتي – جامبيا، وفي قمة الخرطوم انضمت خمس دول أخرى هي مصر – تونس – المغرب – نيجيريا – الصومال، ليصبح عدد دول التجمع ست عشرة دولة[1].

(1) بدر حسن شافعي: الساحل والصحراء الحلم لا يزال بعيداً، الموقع على الانترنيت

http: ll www. Muslims. Net / Arabic

وتزايد العدد في القمة الأخيرة ليصبح عدد الدول الأفريقيـة المنظمـة لـدول الساحل والصحراء ثماني عشر دولة بعد انضمام بنين وتوجو لذا اعتبر هذا التجمع هو ثاني اكبر تجمع أفريقي من حيث العضوية بعد (لكوميسا) والتي يبلغ الأعضاء المنضمين لها احدى وعشرون دولة[1].

وان تجمع (س ص) فاق عدد دول الايكواس التي كانـت عـضويتها عنـد تأسيسها عام 1975 تتكون من خمس عشرة دولة عضوا وانضمت أليها دولة واحدة فقط هي الرأس الأخضر، وعلى مدار اكثر من ربع قرن لم تنظم لها دولة واحـدة [2].

ويلاحظ ان أهداف هذا التجمع كانت اقتصادية بالدرجة الأساس وهي:

1. تسهيل حركة رؤوس الأموال والأشخاص عبر أقاليم الدولة.

2. تشجيع انتقال البضائع والسلع ذات المنشأ الـوطني وتـشجيع سياسـات الاستثمار في الدول الأعضاء.

3. تنسيق النظم والسياسات الاقتصادية والاجتماعيـة وقـد اعترفـت القمـة الأفريقية التي عقدت في (لومي) عام 2000 بان تجمع الساحل والـصحراء هـي منظمة إقليمية أفريقية للتكامل الاقتصادي.

أما الميثاق الأمني للتجمع فقد نص على الأهداف الآتية:

1. التعاون بين الدول الأعضاء من اجل حفظ السلام والأمن لكل منها.

2. إنشاء مكتب دائم للتنسيق في هذا الشأن.

3. تطور التعاون في مجالات الأمن العـام، والتـصدي لظـواهر التهريـب والهجره غير المشروعة، والجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات، وتهريب الأسلحة ولقد قررت القمة الرابعة التي عددت في ليبيا ليومي 6 – 2002/2/7 على تعيـين

---

(1) حلمي شعراوي: أفريقيا في نهاية قرن، مصدر سابق، ص220.

(2) نفس المصدر.

الرئيس القذافي منسقاً عام للسلام ليس في منطقة التجمع، وانما خارجة أيضا وتفويضه الحديث عن التجمع في هذا الشأن [1].

أما فيما يتعلق بأطر السياسية التي تحكم العلاقات بين دول التجمع وبعضها البعض او دول التجمع والخارج فقط تم تضمينها في المعاهدة المنشئة للتجمع وهي لم تخرج أيضا عن القواعد المنظمة للعلاقات الدولية ومن أبرزها:

1. عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
2. عدم جواز استخدام القوة او التهديد بها بين الدول الأعضاء.
3. عدم استخدام أراضي دوله عضو لتهديد سلامة دول أخرى واستقلالها السياسي.
4. عدم تقديم أي مساعدة لقوى التمرد او المعارضة السياسية داخل الدول الأعضاء.
5. تنسيق المواقف على مستوى السياسات الخارجية والالتزام بمبدأ التسوية السلمية والوساطة، والمساعي الحميدة التي تشكل لهذا الغرض [2].

وعلى ضوء ما تقدم استطاع (تجمع) دول الساحل والصحراء ان يقوى ويزداد ويتجذر ويطرح طروحات تعالج القضايا الاقتصادية والأمنية والسياسية التي تهم التجمع، وفي الجانب الاقتصادي اقر التجمع، في القمة الرابعة بتاريخ 2002/2/7 على إعلان إنشاء منطقة التجارة الحرة بين دول التجمع، وفي الجانب الأمني أكد على انشاء، اليه للإنذار المبكر لمنع وتسوية النزعات على غرار الآلية الأفريقية التي تم إنشاؤها عام 1963. وفي الجانب السياسي تم تشكيل لجنة لمتابعة العلاقات الخارجية للدول الأعضاء والعمل على استكمال مؤسسات الاتحاد الأفريقي[3].

---

(1) بدر حسن شافعي: الساحل والصحراء، الحلم لايزال بعيداً، مصدر سابق.

(2) نفس المصدر.

(3) انظر اعلان التاسيس للاتحاد الافريقي في الملحق.

اعلان الاتحاد الأفريقي:

ان إخفاق منظمة الوحدة الأفريقية في تحقيق طموحات الشعوب الأفريقية، ومن اجل تفعيل دور هذه المنظمة وبما يتماشى مع التطورات الدولية السياسية والاقتصادية، ونجاح الجماهيرية الليبية في تشكيل دول الساحل والصحراء، وطموحاتها في تحقيق الوحدة لجميع الدول الأفريقية في مواجهة التكتلات الدولية العملاقة، طرح الرئيس الليبي معمر القذافي استعداد بلاده لاستضافة قمة استثنائية للمنظمة تعقد في سيرت للفترة من (6-9 سبتمبر 1999)، وهذا ما حدث. وتعد قمة سيرت في (9-9-1999) بحق إحدى المحطات المهمة في مسيرة إنشاء الاتحاد الأفريقي .

وقد أسفرت قمة (سرت) عن إصدار العديد من القرارات والتوصيات منها:

* إقامة الاتحاد الأفريقي بما يتماشى مع الأهداف النهائية لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية واحكام المعاهدة لمؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية.

* الإسراع بعملية تفيد المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية والعمل على تقصير تنفيذها، وضمان الإنشاء السريع لجميع المؤسسات التي تنص عليها معاهدة ابوجا (البنك الأفريقي المركزي الاتحاد النقدي الأفريقي، محكمة العدل الأفريقية، برلمان عموم أفريقيا).

* تقوية وتعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية كدعامة لتحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية وتجسيد الاتحاد المرتقب(1).

و تنفيذا لمقررات قمة سرت، تم رسميا اعتماد القانون التأسيس للاتحاد الأفريقي في الدورة العادية رقم (36) لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء بالمنظمة والتي عقدت في لومي بتوجو للفترة من 10 – 12 يوليو 2000 وتعتبر القمة الأفريقية السابعة والثلاثين والتي عقدت في لوساكا بزامبيا 9-11 يوليو 2001 هي القمة الختامية لتسعة وثلاثين عاماً قضتها منظمة الوحدة الأفريقية في خدمة قضايا الوحدة الأفريقية، حيث أعلنت القمة إعلان قيام الاتحاد الأفريقي،

(1) رانيا حسين خفاجة: الاتحاد الأفريقي خطوة جديدة في مسيرة القارة، السياسية الدولية، العدد 150، اكتوبر 2003، ص147.

والذي يحل محل (المنظمة) بعد فترة لا تقل عن عام، المهم في الأمر، ان الاتحاد الأفريقي دخل حيز التنفيذ طبقاً لنص المادة (28) من القانون التاسيسي في 26 مايو 2001 أي بعد شهر من قيام ثلثي الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية بإيداع وثائق التصديق عليه[1].

أهداف الاتحاد الأفريقي:

يقع القانون التأسي في 33 مادة تحدد مقدمة النص واهداف الاتحاد الأفريقي وهي:

- تحقيق وحدة وتضامن أكبر بين الشعوب والبلدان الأفريقية
- الدفاع عن السيادة والأراضي والاستقلال لكافة الدول الأفريقية
- التعجيل بالتكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي الأفريقي
- تقرير السلام والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية
- توطيد النظام الديمقراطي ومؤسساته وتعزيز المشاركة الشعبية والحكم السديد.
- حماية حقوق الإنسان والشعوب وفقا للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وكذلك المواثيق ذات الصلة.
- تهيئة الظروف الضرورية التي ستمكن القارة من لعب دورها السياسي في الاقتصاد العالمي والمفاوضات بين الدول.
- الأسرع بتنمية القارة وخاصة عن طريق البحث في مجال التكنولوجيا.

مبادئ الاتحاد: تنص المادة الرابعة من القانون التأسيس على:

- مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء.
- احترام الحدود الموروثة عند الاستقلال.
- إقامة سياسة دفاعية مشتركة.
- منع استخدام القوة او التهديد بها.

(1) نفس المصدر، انظر أيضا مجلة الشاهد التي تصدر في بيروت،العدد 193، سبتمبر، 2001، ص25.

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة عضو.
- حق الاتحاد في التدخل في شؤون دولة عضو عند وقوع ظروف خطيـرة مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعية.
- حق الدول في طلب تدخل الاتحاد لأعادة السلام والأمن.
- احترام قدسية الحياة الإنسانية ورفض الإفـلات مـن العقوبـة والأعمـال الإرهابية والأنشطة التخريبية.
- رفض وأدانه أي تغيير غير دستوري للحكومات.

المبادئ والأهداف الجديدة:

تعزيز المؤسسات الديمقراطية، احترام حقوق الإنسان، أدانه الإرهاب باعتبارها من المبادئ التي استقر العرف عليها على الصعيد العالمي[1].

وفي قمة (لوساكا) اتخذ المؤتمرون عدة قرارات أهمها [2]

1. حث فريق العمل الأفريقي الموجود في نيويورك بشان توسيع عضوية مجلس الأمن واقتراح أفريقيا بتخصيص عضويين دائمين لها في المجلس.

2. قررت القمة عدم التجديد للامين الحالي للمنظمة السيد (سالم احمد سالم) وهو من تنزانيا، والذي تبؤ منصبه هذا منذ عام 1989، وحدث إجماع على تولي وزير خارجية (كورت ديفور) المنصب بدل منه، و وتكليف(عمار عيسى) بالأشراف على المرحلة الانتقالية (تحول المنظمة الى الاتحاد الأفريقي) ومدتها عام على الأقل.

3. تأيد رفع العقوبات بصورة نهائية عن ليبيا والإفراج عن المتهم الليبي عبد الباسط المفرحي.

أما بالنسبة للتطورات الخاصة بالاتحاد الأفريقي فكانت مايلي[3]

1. حث الدول الأعضاء التي لم تصدق على القانون التاسيسي للاتحاد على سرعة التصديق عليه (يبلغ عدد هذه الدول 8 دول، في حين صدقت عليه 45 دولة).

2. إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بموجب القانون التاسيسي للاتحاد الافريقي، وهو مجلس استشاري مثل البرلمان الأفريقي وتتسع عضويته لتضم الجمعيات الأهلية (المجتمع المدني)، فضلا عن النخبة المثقفة في القارة، وتختلف نسبة التمثيل بحسب الثقل النسبي لكل دولة.

---

(1) عطية بسيوني: الاتحاد الافريقي بين النجاح والفشل، الانترنيت موقع الجزيرة في 2002/11/23.

(2) بدر حسن شافعي: قمة لوسا كا الاتحاد الأفريقي يخرج الى النور، موقع الانترنيت

http: ll www. Muslims. Net / Arabic

(3) بدر حسن شافعي، مصدر سابق.

3. اعتبار الجهاز المركزي لمنع وتسوية النزاعات في القارة – والذي استخدمته المنظمة في القارة عام 1993، أحد أجهزة الاتحاد الأفريقي الجديد.

4. تفويض الأمين العام (الجديد) في أجراء المشاورات الضرورية مع الدول الأعضاء بهدف وضع تفاصيل أجهزة الاتحاد، ووضع لوائحها الداخلية ومتابعة ممارستها الفعلية لسلطاتها.

5. مناشدة الدول التصديق على إنشاء البرلمان الأفريقي.

6. تفويض الأمين العام في إعادة النظر في برامج وآليات الأمانة العامة للمنظمة، وإدخال التعديلات اللازمة عليها، لكي تتمكن من إدارة العمل خلال الفترة الانتقالية، ولحين تشكيل لجنة الاتحاد الأفريقي التي تماثل الأمانة العامة للمنظمة.

7. تأجيل تشكيل رئاسة الاتحاد ومقره الجديد إلى الدورة القادمة، التي ستعقد في جنوب أفريقيا (يوليو 2002).

8. انتقال ملكية أصول منظمة الوحدة الى الاتحاد الجديد وتفويض الأمين العام في ذلك، فضلا عن مراجعة الاتفاقات بين المنظمة والدول الأخرى، بما في ذلك دولة المقر (أثيوبيا) كما أجازت للأمانة العامة مواصلة استخدام شعار المنظمة ونشيدها وعلمها، لحين انتهاء الأمانة العامة الجديدة للاتحاد (حال تشكيلها) من مراجعة ذلك، وإدخال التعديلات اللازمة عليها.

ان نظرة متفحصة لمبادئ القانون التاسيسي للاتحاد، نجد بان هناك توافق بينه وبين مبادئ منظمة الوحدة الأفريقية، فالمادة الرابعة للقانون التاسيسي أكدت على مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء في الاتحاد، واحترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال، منع استخدام القوة او التهديد باستخدامها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وبالرغم من هذا التوافق، الا ان قانون الاتحاد طرح أمور جديدة تتجاوز ما كان موجود في الميثاق من قبل، على سبيل المثال:

– اقر القانون التاسيسي بـ (حق التدخل) كما نصت المادة الرابعة منه، على "حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لاعادة السلام والأمن). في حالة ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

- توافر أهداف ومبادئ الاتحاد الأفريقي الواردة في المادتين الثالثة والرابعة من القانون التاسيسي درجة متقدمة من التعاون السياسي بين الدول من حيث، تعزيز المواقف الأفريقية الموحدة حول المسائل ذات الاهتمام بالنسبة للقارة وشعوبها والدفاع عنها، ومنع النزعات وتسويتها أدارتها، حماية وتعزيز حقوق الإنسان، تعزيز المبادئ الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد، رفض التغيرات غير الدستورية للحكومات، حق التدخل في شؤون الأعضاء تحت ظروف خاصة.

- وفي الجانب الاقتصادي اقر القانون التاسيسي على تهيئة الظروف اللازمة التي تمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية.

- استحداث المشاركة الشعبية ضمن فعاليات الاتحاد، وهي قضية أغفلتها منظمة الوحدة الأفريقية. ويمكن نلمس ذلك في المادة السابعة عشر من القانون التاسيسي والتي ذهبت الى، مشاركة الشعوب الأفريقية في أنشطة الاتحاد، وتعزيز المشاركة الشعبية والحكم الرشيد او في أجهزته مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وكذا برلمان عموم أفريقيا[1].

وفي جنوب أفريقيا عقدت أول قمة للاتحاد الأفريقي في (دوربان) في 12 يوليو 2002، وحضرت هذه القمة جميع الدول الأفريقية وقد تم الإعلان في هذه القمة من تشكيل مجلس الأمن الأفريقي وتشكيل برلمان افريقي، وانتهاء مهام منظمة الوحدة الأفريقية ليحل محلها الاتحاد الأفريقي.

وفي عالم التكتلات الدولة والتجمعات الإقليمية وأهمية الاتحاد الأفريقي فقد صرح العقيد القذافي بالقول: انه بعد قمة سرت الأولى وقمة لومي وقمة سرت الثانية فان الاتحاد الأفريقي سيأخذ طريقه ليحل بالتدريج محل منظمة الوحدة الأفريقية وفي إطار مواصلة دعم وتجسيد وحدة أفريقيا من خلال تجسيد العزم

(1) رانيا حسين خفاجة، مصدر سابق، ص148.

والتضامن في حقبة العولمة التي نعيشها وفي زمن نشاط الكيانات الكبرى، واضاف، لهذا صبحنا من ألان فصاعدا مسؤولين عن أنفسنا [1].

وقد وصف سالم احمد الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية دور هذا الاتحاد: بأنه سيكون بوسع القارة الأفريقية استغلال موارد القارة الاستغلال الأمثل وتحقيق تنمية أفريقية شاملة، وهذا بدوره ينعكس إيجابيتها على الاقتصاد الأفريقي الذي تسعى من خلال المساعدات قيام الاتحاد الأفريقي لدمجه ليصبح اقتصاديا أفريقيا واحداً وهذا يؤدي بالضرورة الى تعزيز وتقوية الموقف الاقتصادي والسياسي لأفريقيا ككل ويكسب القارة الأفريقية القدرة على المنافسة والتعامل مع الاتحادات الأخرى على مستوى الندية والتكافؤ والاحترام المتبادل وليحقق المنافع والمصالح المشتركة لجميع الأطراف [2].

وقد عبر بطرس غالي (الأمين العام لمنظمة الدول الناطقة بالفرنسية) عن رؤيته للاتحاد بالقول: ان سيساهم في إمكانية وحدة أفريقيا التي ستلعب دورا هاما في جميع المحافل الدولية في ظل تطورات العالم وتكتلاته وفي ظل العولمة هذه الظاهرة الجديدة التي يجب ان يكون لأفريقيا دورها البارز فيها بطريقة إيجابية حتى تتمكن من وضع قواعد جديدة و أسس جديدة تخدم قضايا القارة وتحقق مصالح أبنائها، وان لانترك العولمة لعبة في أيدي الدول الكبرى تسخرها لخدمة أغراضها فقط [3].

وعلى ضوء كل ما ذكر فان الاتحاد الأفريقي يواجه العديد من التحديات الداخلية والخارجية.

على المستوى الداخلي ان هناك بعض المثالية فيما يتعلق بالاطروحات الخاصة بالوحدة الأفريقية او الاتحاد الأفريقي، وهذا يتمثل في ان هناك العديد من النزاعات الحدودية بين الدول الأفريقية لم يتم حسمها إلى الان، وقد انعكست هذه

---

(1) كلمة الرئيس الليبي في الدورة العادية الثالثة والسبعين لمجلس وزراء الخارجية الدور العادية الثامنة للجماعة الاقتصادية الأفريقية للفترة من 22 – 26 فبراير 2001 في طرابلس ليبيا، انظر منشورات الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية، العدد 34، القاهرة، أبريل 2001.

(2) مجلة الشاهد: أفريقيا أعلنت اتحادها، العدد 188، نيسان 2001،، بيروت، ص20.

(3) نفس المصدر، ص21.

النزعات على العلاقات بين الشعوب بحدودها ذلك فان هناك مساحة كبيرة من الاختلافات في الثقافة والولاء للدول الكبرى.

هذا فضلا عن مشكلة التمويل اللازمة لاقامت هذه المؤسسات والتي تحتاج إلى أموال طائلة ويبدو ان ليبيا لم تستفد من تجاربها الوحدوية السابقة، والتي كانت أحد أسباب فشلها والتي كانت على أساس قرارات فوقية [1].

اما بالنسبة للتحديات الخارجية فسنجد ان الدعاوى الليبية لا تلقي قبولا من الدول الكبرى، صاحبة المصالح في القارة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وفرنسا، فواشنطن ترفض الهيمنة الليبية على القارة، وخاصة في ظل العداء التاريخي بينهما، لذا فلا رغبة في ان تأتى زيارة الرئيس كلنتون لأفريقيا بعد شهر واحد من إعلان ليبيا قيام تجمع دول الساحل والصحراء، ووقوف الولايات المتحدة بحزم في مواجهة المخططات الليبية والتي من شأنها الأضرار بمصالح أمريكا في أفريقيا[2].

وبالرغم من كل هذه التحديات ألا أن إنشاء الاتحاد الأفريقي يمثل أهمية استراتيجية لما سيتركه من تأثير في الحد من الاستباحة الغربية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص للقارة، وفي إعادة توظيف ثروتها ومخزناتها المادية والبشرية في مصلحة أبناء شعوبها الأكثر معاناة من تفشي الجوع والفقر والمرض ويجعل القارة التي استبيحت لقرون خلت تتعامل بنديه لا يشوبها ضعف مع التكتلات الأخرى الأمريكية والأوربية والآسيوية والتفتيش عن عناصر التكامل معها وليس التبعية لها.

ومهما يكن من أمر سيكون الاتحاد الأفريقي (في حالة نجاحه) كابحا ومعرقلا للسيطرة والهيمنة الأمريكية على القارة الأفريقية.

---

(1) بدر حسن شافعي: سياسة ليبيا تجاه أفريقيا في السبعينات السياسة الدولية، العدد 140،ابريل 2000، ص111.

(2) نفس المصدر السابق، انظر أيضا رانيا حسين خفاجة، مصدر سابق، ص149.ولا يفوتنا ان نذكر بهذه المناسبة ان التطورات التي حدثت في المنطقة العربية، والتي تمثلت بغزو امريكاللعراق بحجة امتلاكه لاسلحة الدمار الشامل، والقبض على الرئيس العراقي صدام حسين، جعل من ليبيا ان تعمل بشكل متسارع على حل اشكالية قضية لوكربي وتعويض ضحايا الطائره من الامريكيين والفرنسيين، اضافة الى اعلانها بالسماح للتفتيش عن اسلحة الدمار الشامل فيها، كل ذلك ساهم مساهمة جادة في تحسين العلاقات الليبية الاوربية بشكل عام والامريكية بشكل خاص.

المبحث الثاني

العلاقات العربية- الأفريقية

تشهد البيئة الدولية في الوقت الراهن العديد من التحولات الهيكليـة البـارزة، سواء من حيث إرساء مجمل العلاقات الدولية على مبادئ جديـدة تمامـاً، ممثلـة بالهيمنة الأمريكية، وطروحات العولمة او غيرها، او من حيث إعادة توزيع موارد القوة الشاملة او من حيث تعديل الأوزان النسبية والتنافس للقوى والتكتلات الدولية، وفي هذا السياق بالتحديد، تنطوي العلاقات العربية – الأفريقية على أهمية مصيرية بالنسبة للطرفين.

فقد أكدت العديد من تطورات التاريخ القديم والحديث عن هذه الحقيقة مرارا، وخلال العقود الخمس الماضية شهدت هذه العلاقات المزيد من التطـورات التـي ولدتها الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية على الجانبين العربي والأفريقي، لا سيما في مرحلة العولمة والتكتلات الدولية العملاقة والتنافس الأوربي – الأمريكي على القارة الأفريقية، ناهيك ان اكثر مناطق العـالم تـأثرا بـسلبيات الاسـتعمار ومختلف مظاهر الهيمنة والتأثير الأجنبي، هي القارة الأفريقية والمنطقة العربيـة، لذلك لم يكن غريبا ان تتطور هذه العلاقات والتي تستند إلى روابط حضارية، منـذ مئات السنين، ومن تاريخ مشترك، وقرب جغرافي، واعتبارات دينيـة، وظـروف اقتصادية متشابهة، وصعوبة المواجهة الانفراديـة للمـشكلات الذاتيـة والمحليـة والإقليمية والدولية. وضرورة التجمع بل والتكتل لمواجهة التجمعـات والتكـتلات الدولية الاقتصادية في زمن العولمة. فمن الناحية التاريخية فقد امتزج التاريخـان العربي في الجزيرة العربية بالأفريقي في شرق القارة علـى وجـه الخـصوص، واختلط تاريخ الدول العربية الأفريقية جميعاً بأقدار متفاوتة بتـاريخ بقيـة الـدول

الأفريقية، وبرغم ذلك لم يقدم الاستعماريون شيء يسوقونه في سياق التاريخ العربي الأفريقي[1].

والحديث عن البعد التاريخي يوضح أيضا ان الاتصال الفكري بين العرب وأفريقيا قد استقطب حيزاً رئيسيا من التفاعلات بين الجانبين، وحمل هذا الاتصال معه العقيدة واللغة والفكر، واصبح لهم وجود بشري كثيف في الحياة العامة في المجتمعات الأفريقية من حيث الإدارة والنشاط الاقتصادي والاجتماعي[2].

ولا غرابة في وجود دول تجمع بين العروبة والأفريقية، لا سيما وان التلاصق الجغرافي والتلاحم بين القارتين الأفريقية والأسيوية أمر فرضته الطبيعة، فلا يكاد يفصل بين هاتين القارتين فاصل طبيعي سوى الشقة المائية التي يمثلها البحر الأحمر، وان كان في بعض المواقع لا يكاد ان يمثل فاصلا بينهما حيث يضيق البحر عند باب المندب [3]، ومع هذا يقع نحو 72% من أجمالي مساحة الدول العربية في القارة الأفريقية، وهي مساحة تسع دول عربية أعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية. وهذا العدد يؤلف نحو خمس أعضاء المنظمة الأفريقية يؤلف نسبة ملحوظة من مساحة أفريقيا واجمالي سكانها[4]. وتشير الإحصائيات إلى أهمية هذا الترابط لا سيما وان 60% من العرب يعيشون في أفريقيا، وثلثا الأراضي العربية في أفريقيا، وواحد من كل أربعة أفارقة هو عربي، واللغة العربية هي اللغة الأولى المحلية في أفريقيا[5].

(1) عبد الله الاشعل: العلاقة بين الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية في إطار العلاقات العربية الأفريقية، التعاون العربي الأفريقي الواقع الراهن وأفاق المستقبل، مركز دراسات العالم الإسلامي، سلسلة الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 6، 1992، ص17.

(2) احمد إبراهيم محمود: العلاقات العربية الأفريقية في بيئة دولية متغيرة، التعاون العربي الافريقي، مصدر سابق، ص83.

(3) عبد الرحمن إسماعيل الصالحي: العمل العربي الأفريقي المشترك أفاق المستقبل واحتمالاته، التعاون العربي الأفريقي، مصدر سابق، ص135.

(4) عبد الله الاشعل: مصدر سابق، ص16.

(5) جورج المصري: العمل المشترك الأفريقي – العربي التاريخ والمستقبل، التعاون العربي الأفريقي، المصدر السابق، ص200.

ومن الناحية الدينية فان الإسلام انتشر في أفريقيا في القرن السابع الميلادي في خلافة عمر بن الخطاب، وان المسلمين بنو ميناء مقديشو وغيره من الموانئ على الساحل الصومالي مباشرة بعد الهجرة في عام 622م، وانتشر الإسلام بعد فتح مصر لينتشر في شمال أفريقيا وفي شرقها وغربها، وقد وصل الإسلام الى القلب القارة عن طريقي الأولى تبدأ من المغرب حتى تصل نهر النيجر، والثاني عن طريق مصر بواسطة أعالي النيل او بواسطة طرابلس، وأدى هذا التطور العظيم في حياة العرب إلى حدوث نقلة نوعية في تاريخ الثقافة بين العرب والأفارقة، فبالإضافة إلى دعائم التعامل التجاري والهجرات البشرية، قام العرب بدور إيجابي في نشر العقيدة الإسلامية وبسط نفوذها السياسي في أفريقيا، وساعد انتشار الإسلام الى رواج الكثير من مظاهر الثقافة العربية كاللغة، وعليه أعطى الإسلام هذه العلاقات بعداً عقائدياً وأعطتها اللغة العربية محتوى لغوياً وثقافياً، رغم ان المسيحية كانت ذات اثر ملموس في كل أفريقيا الا أنها كانت تفقد كل مواقعها بظهور الإسلام[1].

وهكذا اصبح الإسلام الدين الأهم في القارة، وان وصوله الى الأقسام الغربية من أفريقيا مما أدى إلى ظهور حضارات إسلامية المضمون والشكل وزنجية الطبع.

وهكذا قامت في الفترة الواقعة مابين القرن العاشر والقرن الثالث عشر إمارات إسلامية في مناطق متعددة في أفريقيا مثل السنغال وتشاد وموزمبيق والكونغو ومالي وامتدت إلى زنجبار وحتى الحبشة[2].

ومن الناحية السياسية، فقد كانت مناهضة الاستعمار القديم واحدة من أهم الدوافع التي حركت السياسة العربية تجاه القارة الأفريقية، وقد بدا ذلك واضحاً في سياسة ثورة يوليو في مصر بالقارة الأفريقية حيث وجد قادة الثورة ان استقلال مصر لن يكون حقيقية طالما كان الاستعمار قوياً مسيطراً في القارة الأفريقية، أضف إلى ذلك ان الثورة كانت ترفع شعار معادة الاستعمار والسيطرة الأجنبية بكافة أشكالها، ومن ثم كان من الطبيعي ان تعمل الثورة على تحقيق وتنفيذ هذا

---

(1) د. سعد ناجي جواد، مصدر سابق، ص10.

(2) نفس المصدر، ص24.

المبدأ في أفريقيا باعتبار المفصل الأساسي للاستعمار و أحد المواقع الرئيسية التي يتحتم مواجهته فيها[1].

وكان الدافع وراء ذلك صيانة الأمن القومي، وذلك إذا علمنا ان مصدر المياه الرئيسي لمصر نهر النيل يأتي من أعماق أفريقيا، إضافة الى ملاحظة النشاط الإسرائيلي في القارة، لذا قامت مصر بمساعدة الدول الأفريقية في تدعيم استقلالها في المجال الاقتصادي للتخلص من الضغط الاسرائيلي، وايجاد مصالح مشتركة ودائمة مع هذه الدول، في مجال الاقتصاد والخبرة الفنية والتبادل الثقافي[2].

أما على الجانب الأفريقي. فقد عملت الدول الأفريقية على الاستفادة من علاقتها مع الدول العربية لا سيما مع مصر، في الاستقلال التام والحفاظ على سيادتها والحصول على الدعم والمساندة في مواجهة التميز العنصري[3].

وهذا يعني ان هناك توجها عربيا وأفريقيا في التصدي للاستعمار والذي يعمل على إبقاء نفوذه وسيطرته على المنطقتين العربية والافريقية، ولعل المسألة الجوهرية في الوضعين العربي والأفريقي تتركز في النضال ضد الاستعمار الاستيطاني والذي كان متمثلا في جنوب أفريقيا، والكيان الصهيوني في المنطقة العربية[4]. من هنا نفهم بان كل طرف كان بحاجة إلى الطرف الأخر في دعمه ومساندته، فالعرب كانت شاغلهم الأساسي القضية الفلسطينية، وكانوا يطمحون بمساندة الدول الأفريقية لهم، لا سيما من خلال منظمة الوحدة الأفريقية وفي الأمم المتحدة او في قطع علاقاتهم الدبلوماسية مع إسرائيل وهذا ما حصل في عام 1973 عندما قطعت أوغندة علاقتها مع إسرائيل فتبعتها اغلب الدول الأفريقية، وازدهرت العلاقات العربية – الأفريقية بعد ذلك، بعد ان استخدم العرب النفط كسلاح سياسي أبان حرب أكتوبر. وتضامن الأفارقة مع مصر خاصة بعد حدوث الثغرة على الضفة الغربية لقناة السويس، واقتناع الأفارقة بعدالة القضية الفلسطينية وبروز

(1) احمد إبراهيم محمود: مصدر سابق، ص88.

(2) احمد إبراهيم محمود، مصدر سابق، ص89.

(3) نفس المصدر، ص89.

(4) عبد الرحمن إسماعيل الصالحي: مصدر سابق، ص143.

منظمة التحرر الفلسطينية لا سيما، وان هناك تعاون إسرائيلي مع جنوب افريقيا، وتقديم العرب العون المادي للدول الأفريقية.

وتوج تطور العلاقات العربية الأفريقية في انعقاد مؤتمر للقمة بين القادة العرب والقادة الأفارقة في القاهرة في مارس 1977، واصدر في ختام أعماله أعلانا وبرنامج عمل يعتبر بمثابة ثورة في ميدان التعاون العربي – الأفريقي حيث حدد في هذا المؤتمر العديد من مجالات التعاون بين الجانبين على النحو آلاتي[1].

1. في المجال السياسي والدبلوماسي أكد الجانبان على التزامهما بسياسة عدم الانحياز كعامل هام في الكفاح المشترك للحرية والاستقلال والتنمية، كما أكدا مساندتهما للقضايا العربية والأفريقية ولحركات التحرير القومي لدى الجانبين، وجددوا ادانتهما للصهيونية والعنصرية.

2. في المجال الاقتصادي: حيث اتفاقا على توسيع وتكثيف التعاون وتدعيمه في مختلف مجالات التجارة والتعدين والصناعة والزراعة وتربية الحيوان والطاقة والموارد المائية والمواصلات ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية والتعاون المالي.

3. في المجال التربوي والاجتماعي والثقافي، قرر الجانبان تعزيز اتصالاتهما وروابطهما التربوية والثقافية والاجتماعية، وذلك من خلال توقيع الاتفاقيات الملائمة في مجالات البعثات الثقافية والمهرجانات والمنح الدراسية وبرامج التدريب والرياضة والنشاط العمالي والثقافي والتعاون الإعلامي وتبادل المعلومات وتشجيع السياحة.

4. في المجال العلمي والفني، حيث اتفق الطرفان على تعزيز وتنسيق الأبحاث عن طريق تبادل المعلومات، وإنشاء خدمات استشارية مشتركة، وتوفير التعاون الفني المباشر وتنمية التعاون الفني لتوفير الخبراء.

وقد بدأت مؤسسات التمويل العربية والتي تعمل في إطار التعاون العربي الأفريقي مثل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (باديا) والصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية في مزاولة أنشطتها ويمكن حصر اتجاهات

(1) احمد إبراهيم محمود: مصدر سابق، ص105.

الموقف الأفريقي في مرحلة السبعينات إزاء القضية الفلسطينية في قرارات منظمة الوحدة الأفريقية في الأمور التالية(1).

1. استعادة الحقوق القومية للشعب الفلسطيني وحقه في العودة الى أرضه وتقرير مصيره، واقامة دولته الفلسطينية المستقلة.

2. اعتبار القضية الفلسطينية قضية افريقية، تضامنا مع الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل لاستعادة حقوقه الشرعية التي تعتبر شرطاً مسبقاً لاقامة سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط.

3. المطالبة بتحرير مدينة القدس، واعتبار جميع التدابير التي اتخذتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة لتغير معالمها بما في ذلك تهويد مدينة القدس باطلة.

4. انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة.

ان هذه الطفرة في العلاقات بين الجانبين من خلال هذا المؤتمر وطروحاته لو استمرت بشكل طبيعي وعملي وبشكل متصاعد لأدت إلى بروز تكتل سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي بين العرب والأفارقة على المستوى الدولي.

لذا بدأ التآمر لإجهاض هذا التوجه وهذا التحالف، وبما ان مصر بحكم موقعها الاستراتيجي وإمكانياتها الثقافية والحضارية والسكانية قد لعبت دوراً مشهورا في إنجاح هذا المؤتمر، لذا توجهت لها الأنظار من قبل القوى الاستعمارية لقطع حلقة مصر واخراجها من دائرة الصراع، لذا تم عقد معاهدة (كامب ديفيد)، والتي جعلت من مصر تقيم علاقات مع إسرائيل، وبهذا التطور و الحدث تراجعت العلاقات العربية – الأفريقية. ليس هذا فحسب فقد كانت هناك أيضا مشكلة الصحراء الغربية والتي أدت إلى انقسام القارة قسم يؤيد الجمهورية الصحراوية والقسم الأخر رفض الاعتراف بها، بسبب المواقف المختلفة للمغرب والجزائر.

إضافة لذلك ان الحرب العراقية – الإيرانية وتــداعياتها، وتوقف العون المادي العراقي لدول أفريقيا. ومع كل هذا النزاع الليبي التشادي،، كل هذه

---

(1) محمد المبروك يونس: تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الأفريقية مطابع الثورة العربية، طرابلس، سنة الطبع 1988، ص144.

العوامل ساهمت مساهمة جادة في تراجع العلاقات العربية – الأفريقية في فترة الثمانينات.

ليس هذا فحسب، فان الحرب الباردة قد أعاقت إلى حد ما العلاقات الطبيعية والصحية، واثرت في بعض القضايا على العلاقات العربية الأفريقية مثلما حدث في صراع القرن الافريقي، وفي قضية إرتريا تحديداً حيث انقسمت الدول العربية بين مؤيد ومعارض لقضية إرتريا بفعل الحرب الباردة وتحالف كل جانب سوءا مع موسكو أو مع واشنطن(1).

وفي عقد الثمانينات تحققت بعض الإنجازات الهامة منها فقد منحت حركات التحرير الأفريقية المعترف بها من قبل منظمة الوحدة الأفريقية (جبهة سوابوا في ناميبيا كل من المؤتمر الوطني الأفريقي والمؤتمر الأفريقي الجامع في جنوب أفريقيا العنصرية)، صفة مراقب لدى جامعة الدول العربية، كما خصص أيضا بند دائم على جدول أعمال مجلس وزراء الخارجية العرب لموضوع جنوب أفريقيا وحركات التحرر الأفريقية ومن ناحية أخرى منحت منظمة التحرير الفلسطينية صفة المراقب لدى منظمة الوحدة الأفريقية، وفي ينساير 1986 دفعت الامانتان العامتان لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية اتفاقية للتعاون والتنسيق لمشترك في المجالات المختلفة، بالإضافة الى ذاك فقد استمر نشاط الصناديق ومؤسسات التمويل العربية التي تعمل في إطار التعاون العربي الأفريقي رغم بعض التراجع الذي سجل نتيجة لانخفاض أسعار النفط وتفاقم الأزمات الاقتصادية العالمية(2).

والواقع في ظل المتغيرات الجديدة التي بدأت في التسعينات، وما ارتبط بها من تغيرات وتحولات من حيث انتهاء الحرب الباردة وسيطرة النظام أحادى القطبية، هذا بالإضافة الى التحول الأساسي الذي حدث في قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، وظهور أثار التحول الديمقراطي في العديد من الدول الأفريقية، وتنامي الدور الذي تقوم الدول المانحة الغربية والولايات المتحدة الأمريكية في ميدان القروض والمنح والمساعدات، هذا بالإضافة الى ما يقوم به كل من البنك

(1) عبد الله الاشعل: مصدر سابق، ص21.

(2) سامية بيبرس: نحو تنشيط التعاون العربي الأفريقي، مجلة السياسة الدولية، العد 145، يوليو 2001، ص126.

الدولي وصندوق النقد الدولي من دور في دعم اقتصاديات العديد من الدول الأفريقية بهدف تحقيق تنميتها المنشودة، ومع تراجع أسعار النفط والركود الاقتصادي العالمي، جميعها قد انعكس بشكل سلبي على العلاقات العربية – الأفريقية.

وفي ظل تلك الظروف فقد انعقدت الدورة العادية (12) للجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي في الجزائر العاصمة في 18 – 19 أبريل 2001، والذي كان بلاشك خطوة هامة نحو تنشيط مبدأ التعاون والخروج بها من مرحلة الجمود التي ظلت تعاني منه في عقد التسعينات، كما عكس انعقاد تلك الدورة عمق البعد الاستراتيجي لهذا التعاون ومدى جدية الجانبين في تفعيله وذلك لمواجهة المستجدات والتحديات الراهنة وخاصة العولمة والعمل على تحقيق طموحات الشعوب العربية والأفريقية وأهدافها ومصالحها المشتركة(1).

هذا وقد صدر من الاجتماع بياناً ختاميا يعكس في مجمله مدى حرص الجانبين العربي والأفريقي على تفعيل التعاون بينهما في مجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والفنية، والارتقاء بمستوى العمل العربي الأفريقي المشترك للوصول إلى الشراكة الكاملة، وركز البيان بشكل جوهري على التعاون الاقتصادي والتجاري اذ حث المجموعتين على تشجيع الاستثمارات في القطاعين الحكومي والخاص وتعزيز أنشطة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية، وتشجيع إقامة المعارض التجارية الأفريقية بصورة منتظمة(2).

مستقبل العلاقات العربية الأفريقية:

شهد المجتمع الدولي في عقد التسعينات العديد من المتغيرات والمستجدات الدولية الراهنة، انطوت على ترك او تطوير العديد من المفاهيم ومتطلبات أنظمة سياسية واسس علاقات التعاون والتكامل فيما بين الدول، لذا يكون من الضروري أجراء وقفة ومراجعة شاملة لافاق التعاون العربي – الأفريقي ومجالاته وبرامجه، ووضع خطة مشتركة واستراتيجية طويلة المدى لتحرك الجماعي المطلوب.

---

(1) سامية بيرس: نحو تنشيط التعاون العربي – الأفريقي مجلة السياسة الدولية، العدد 145، يوليو 2001، ص128.

(2) المصدر نفسه، ص128.

لذا من الضروري تنسيق النشاط والإطار الجماعي للتعاون تحت (مظلة جامعة الدول العربية) مع النشاط الثنائي الذي تقوم به الدول العربية فرادى ومن الأهمية التأكيد في هذا الشأن على ان العلاقات الثنائية بين الدول العربية ونظيراتها الأفريقية ليست بديلا عن العلاقات الجماعية والإطار الجماعي للتعاون وذلك من خلال[1].

1. تبني الدعوة إلى عقد قمة عربية أفريقية ثانية يتم فيها دراسة المستجدات الإقليمية والدولية والعمل على مراجعة أنشطة وبرامج التعاون وقمة عام 1977، والنظر في وضع أسس جديدة للعلاقات العربية الأفريقية تتلاءم مع المتغيرات الدولية الأخيرة ومواجهة متطلبات التعاون الأفريقي العربي في مختلف الميادين.

2. تطوير اللجان العربية الأفريقية التي سبق الاتفاق عليها ودعم وسائل عملها، والاتفاق على إزالة المعوقات السياسية والإدارية عن طريقها، ومنحها من السلطات والإمكانات التي نتج لها أداء دور فعال وإيجابي في تنمية التعاون بين التنظيمين الأفريقي والعربي.

3. في ظل المستجدات الدولية وما ترتبط بها من تنامي دور التكتلات والتجمعات الاقتصادية فانه من الضروري إعطاء أولوية لدعم التعاون الاقتصادي وزيادة التبادل التجاري والاستثمار بين الجانبين وتشجيع إقامة غرف تجارية مشتركة وتكوين مجلس يضم رجال الأعمال العرب والأفارقة وتشارك فيه مؤسسات التمويل والصناديق العربية الأفريقية، إضافة الى تحسين طرق ووسائل النقل والمواصلات والاتصالات مما يسهم في دعم الاستثمارات المتبادلة وزيادة حجم التجارة البينية بين دول المجموعتين

4. تنشيط وتعميق التعاون الثقافي، واستكمال الإجراءات الخاصة بإقامة المعهد الثقافي العربي الأفريقي ومباشرته لمهمامهة على ان يكون معهداً للأبحاث والدراسات التنموية مما يسهم في دفع العلاقات بين المجموعتين في كافة المجالات التنموية سوءا الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

---

(1) سامية بيبرس: مصدر سابق، ص129، انظر أيضا عبد الرحمن إسماعيل الصالحي، مصدر سابق، ص188.

وإذا من كلمة في هذا المجال يمكننا القول، ان العلاقات العربية – الأفريقيــة تبقى مع ذلك واقعاً يفرضه العمق الحضاري والتــاريخي والتلاصــق الجغرافــي والروابط الدينية والعرقية، وغير ذلك من الثوابت المؤثرة على هــذه العلاقــات، وبدون شك فان المتغيرات الدولية وإفرازاتها ستدفع الجانبين العربي والأفريقي نحو تعميق وتكثيف علاقات التعاون بينهما في مواجهة التنافس الأمريكي – الأوربــي على المنطقة العربية والقارة الأفريقية ونهب خيرتهما في زمن العولمة، وحقيقة ان قوة التعاون والتماسك والترابط الاستراتيجي بين الجانبين العربي و الأفريقي يشكل تحدياً كبيرا للهيمنة الأمريكية والأوربية.

المبحث الثالث

مستقبل الدور الأمريكي في أفريقيا:

ان ما تملكه القارة الأفريقية من ثروات معدنية ومواد خام أولية، وما توافر لها من أهمية حيوية استراتيجية، جعلها تشكل نقاط جذب محورية ومركزية لحركة الاستعمار الأوربي التقليدي، الذي انهمك في نهب خيرات القارة، لتصبح بعد ذلك بؤرة هامة من بؤر التصادم والتصارع الدولتين أبان فترة الحرب الباردة.

وبعد انهيار المعسكر الاشتراكي، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الشؤون الدولية، بدأ صراع كوني جديد اقتصادي الطابع مع حلفاء الأمس من الأوربيين وهنا برزت أفريقيا لتأخذ موقعها وأهميتها في السياسة الأمريكية، لكونها منجما تعمل الإدارة الأمريكية على احتكاره، لذا بدأت (المنافسة) وشكلا من أشكال (المزاحمة) وحتى ربما (الصراع) مع خصومها من الاوربين، لان سيطرتها على موارد القارة الأفريقية يعني احتفاظها بسلاح فتاك في معركتها الاقتصادية القادمة مع الدول الأوربية بشكل عام وفرنسا بشكل خاص، وهذا سيؤهلها من كسب المعركة ضدهم، وبالتالي يتيح إمكانية ممارسة الضغط السياسي والاقتصادي عليهم، واحد أدواتها في ممارسة هذا الضغط هو التحكم بالمواد الأولية الضرورية للصناعة والتقدم الاقتصادي وان أفريقيا هي الفرصة السانحة

ولتحقيق هذا الهدف (الاقتصادي) رتبت واشنطن أدوات سياستها من خلال (الترغيب والترهيب)، وسخرت جميع إمكانياتها، وهيأت كل الترتيبات السياسية والأخلاقية والثقافية والخطابية، عن التعدية السياسية والاجتماعية، وحقوق الإنسان واقتصاد السوق، والعولمة، ومكافحة الفقر، ومحاربة الإرهاب، والإسلام السياسي، وأسلحة التدمير الشامل، والبيئة ومرض الإيدز. الخ، ولتحقيق الهدف الاستراتيجي أرسلت مسؤليها بزيارات متكررة الى أفريقيا وتوجت بزيارة الرئيس (كلنتون) الى قارة أفريقيا، لتصوغ علاقات أمريكية – أفريقية جديدة تقوم على ثلاثة عناصر اسياسية[1]:

---

(1) د طه مجذوب: السياسة الأمريكية في أفريقيا، المفارقات والتناقضات، صحيفة الأهرام المصرية، العدد مايو / ايار 1998، ص6.

1. العنصر الاقتصادي الذي يركز على التجارة والاستثمار وربط الاقتصاد الأفريقي بالاقتصاد العالمي.

2. العنصر السياسي والذي يركز فيه على النظم السياسية الساعية الى الديمقراطية مع التركيز على مجموعة من القادة الأفارقة الجدد الذين وصلوا إلى السلطة بعد صراعات دموية طويلة.

3. العنصر الأمني الخاص بحفظ السلام وتحقيق الاستقرار اللازم لحماية المصالح الأمريكية الحيوية والعمل على طرد النفوذ الفرنسي.

في الجانب الاقتصادي

وتمخض عن هذه السياسات في جانبها الاقتصادي ولا سيما بعد ان التزمت الدول الأفريقية ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وفقا لنظام السوق، الى ان تصل الأزمة الاقتصادية في قارة أفريقيا ذروتها في نهاية التسعينات سواء بمعيار معدل الناتج المحلي الإجمالي الذي وصل الى 2% سنوياً او بمعيار تضخم مشكلة المديونية التي ارتفعت تدريجياً من 230 مليار عام 1988 الى 350 مليار دولار عام 2000 لدرجة ان بعض الدول الأفريقية عجزت عن تسديد فوائد الديون، وليس الديون نفسها، وان حجم الاستثمارات الخارجية على مستوى العالم قد بلغ هذا العام 464 مليار دولار، يتجاوز نصيب أفريقيا منها نسبة 3%[1].

وان البيانات الدولية الحديثة عن الفقر تشير الى ان قائمة الدول الأكثر فقرا تضم 36 دولة من بينها 29 دولة في قارة أفريقيا[2]. قد انتقدت سياسات التكيف بشكل حاد في الدول الأفريقية وذلك من عدة نواح:

---

(1) جميل مصعب محمود: الدور الأمريكي في أفريقيا في ظل المتغيرات...... مصدر سابق، ص182.

(2) وتتوزع هذه الدول الأكثر فقرا في أفريقيا على النحو التالي:

إقليم شرق أفريقيا: ويشمل 3 دول هي أثيوبيا – الصومال، السودان

اقليم غرب أفريقيا ويشمل 15 دولة هي بنين – بوركينافاسو، تشاد – كوت ديفوار – غانا – غينيا – غينيا بيساو – ليبريا – مالي – موريتانيا – النيجر – ساو تومي وبرنسيب – السنغال – سيراليون – توجو.

إقليم وسط أفريقيا: ويشمل 6دول هي الكاميرون_ الكونغو_ الكونغو الديمقراطية *راوندا أوغندة*_ أفريقيا الوسطى.

إقليم جنوب أفريقيا: ويشمل 5 دول هي ملاوي – موزمبيق – مالاجاش – تنزانيا – زامبيا..

أولا: انه إذا كانت هذه السياسات تهدف الى إقامة نظام اقتصادي يعتمد علـى السوق الحر وهو ما يتضمن تقليص دور الدولة، فان ذلك لا يـتلاءم مـع الواقـع الأفريقي، فعملية الانتقال نحو الحرية الاقتصادية بمفهومها الرأسمالي تتطلب وجود دولة قوية وجهاز بيروقراطي كفء ونظام مصرفي فعال، **وهذا مالا يتـوافر فـي أفريقيا.**

ثانيا: انه على الرغم من إضفاء الطابع الفني والتقني على سياسات التكيـف الهيكلي وتصويرها على أنها تخلو من أية مصالح واهداف أيديولوجية معينة فانه لا يخفى على أحد ان المؤسسات المالية الدولية تسعى بجهد دؤوب نحو تدعيم وتعزيز نظام رأسمالي عالمي، حتى ولو كان بغير مضمون حقيقي.

ثالثا: من الواضح ان سياسات التكيف قد أضرت أضرارا بالغا بالتنمية البشرية في أفريقيا، ولم تأخذ يعني الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والإنسانية للتكيف(1).

ويبدو ان سياسة التكيف الهيكلي والتي تروج لها وتسيرها الليبرالية الهمجيـة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، تنمو بسرعة وخاصة في دول الجنوب، والتـي تزيد الأغنياء غنى والفقراء فقراً، وان الليبرالية المتطرفة التي تعرف بالعولمة او تدويل الاقتصاد تفرز كل دقيقة 47 فقيراً جديداً، أي 25 مليون فقير سنويا(2).

وحسب تقرير الوزراء الأفارقة للتنمية، فان دخل الفرد الأفريقي سـقط مـن 732 دولار عام 1980 الى 654 دولار عام 1992 أي نسبة 8% سنوياً، وبالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء، ان المدخول الحقيقي للفرد سقط مـن 563 دولاراً عـام 1980 إلى 485 دولاراً عام 1992، وعدد الأفارقة الذين يعيشون تحـت خطـر

ويُرجع الأمين المساعد للأمم المتحدة والسكرتير التنفيذي لجنة الاقتصادية لأفريقيا الوضع الاقتصادي المتدهور في اغلب الدول الأفريقية الى: الصراعات، وعدم الاستقرار، وعدم الأخذ بإصلاحات اقتصادية فعالة، ويعتبـر مشكلة الديون الخارجية من اخطر مشاكل هذه الدول والتي بلغت قيمتها 380 مليار دولار، وتلتهم معظم موارد هذه الدول، انظر في هذا المجال مغاوري شلبي: أفريقيا وأوربا، من التجارة الخرساء الى قمة القاهرة، الموقـع على الانترنيت.

(1) د. حمدي عبد الرحمن: أفريقيا وتحديات الألفية الثالثة الديون والفقر، والموقع على الانترنيت.

(2) نقولا اغبوهو: المصدر السابق، ص272.

الفقر.ارتفع من 105 مليون عام 1985، الـــى 216 مليـــون عـــام 1990 و 304 ملايين عام2000[1].

والجدير ذكره هنا، وحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية فان ثروة ثلاثة أشخاص الأغنى في العالم تتجاوز عائدات 48 بلدا الأكثر فقراً في العالم. وان ثروة 15 شخصاً من اكبر الأثرياء في العالم تتجاوز الإنتاج الداخلي الخام لكـــل بلـــدان أفريقيا شمالي الصحراء، والتقرير نفسه بوضح ان ألهوه في اللامساوة تزداد شرخا بفعل الليبرالية الاقتصادية، (في عام 1960 كان الـــ 20% من سكان العالم الـــذين يعيشون في البلدان الغنية، يتجاوزون بعائداتهم 30 ضعفا الـــ 20% من السكان في العالم وفي عام 1995اصبحت هذه العائدات 82 مرة اكثر، واليوم فـــان عائـــدات الفرد في 70 دولة اقل مما كانت عليه قبل 20 سنة[2].

فمن اجل حفنة قليلة من البرجوازيين تتراكم ثروات الأرض وتنمو مـــصالح التسلح اينما كان وكذلك الليبرالية الكونية الجديدة، وفـــي ســـبيل هـــذه التوجهـــات الاقتصادية يقوم حماة النظام الاقتصادي العالمي وبقيادة أمريكية باختراق وتحطـــيم الحدود الوطنية في الجنوب ويهمشون الدول الفقيرة او يفرضون عليها حـــصارات ولاتهمهم الشعوب وما تعاني، بل الأهم هو في كيفية نهب وتكديس الثروات. وكل ذلك يتم بمساعدة الزعماء المحليين الذين اختاروهم حسب القياس والنوعية والولاء الصادق والحميم والعمل بجد لتحقيق طموحات أسيادهم.

والتاريخ يقول لنا انه عندما يكتسب القادة عقلية استحواذية مفرطة ويفقـــدون الأساس بمعاناة الفقراء، فان الوضع الاقتصادي يسوء حتى يقود إلى ثورة لا مفـــر منها. هذا ما حدث قريبا في الكتلة السوفيتية السابقة ويحدث في كل مره يسود فيها الطغيان....

في الجانب السياسي:

ان أحد أهم الخصائص التي تثير الانتباه ما بعد المتغيرات الدوليـــة الجديـــدة وانهيار النظم الشيوعية، وهو من دون شـــك الميـــل لتعمـــيم النمـــوذج الـــسياسي

---

(1) المصدر السابق، ص273.

(2) نفس المصدر، ص348.

للديمقراطية الليبرالية. وطبقا لاحصاء، تم في يناير 1990 هناك حوالي 40% من سكان العالم، أي ما يزيد على ملياري نسمة يعيشون حالياً في دول تسير وفقا لهذا النظام(1).

لذا فان الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تفرض على دول العالم الثالث بضمنها أفريقيا تبني الديمقراطية السياسية خدمة لمصالحها الإستراتيجية، وفي كتاب دال (تصدير الديمقراطية _تحقيق قدر أمريكا) يؤكد فيه الكاتب، (ان تبني الديمقراطية في دول الجنوب يخدم المصالح الأمريكية العليا، ويستطرد بالقول، تستطيع الدعاية لقضية الديمقراطية ان تشكل السياسة الخارجية الأكثر فعالية لأمريكا ليس فقط في شكل أفعال خيرة ولكن في شكل مصالح خاصة) وان، (عالما تتكاثر فيه الديمقراطيات بحيث تقود الى تخفيض عدد الصراعات المسلحة سيكون نتيجة عهد أمريكي حقيقي PAX AMERICAN(2).

وفي أفريقيا، دعمت الولايات المتحدة تسلل أيدلوجيتها إلى دول القارة وبذلت جهوداً كثيرة لترويج القيم والديمقراطية الغربية، وتدخلت بصورة فجة في الشؤون الداخلية لبعض الدول الأفريقية، وهددت بقطع مساعداتها عن الدول المنشقة، وساعدت المعارضة فيها الأحداث والاضطرابات، وتدخلت في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية باسم الأمم المتحدة، وكنتيجة لذلك، اختل التوازن السياسي في الدول الأفريقية، بسبب النظام الاجتماعي الذي تعرض للتشويه والخسائر الكبيرة في الاقتصاد، ومع ذلك انشقت كثير من الدول الأفريقية وبقيت على مقاومتها للولايات المتحدة، وأثبتت الوقائع ان النموذج الأمريكي الديمقراطي ليس ملائماً لأفريقيا في ظروفها الواقعية وتطورها الاجتماعي، بالرغم من انه في نهاية عام 1997 طبقت 40 دولة أفريقية من أجمالي 53 دولة (الديمقراطية الغربية) بصورة كلية او جزئية. لكن هذه الديمقراطيات كانت اغلبها شكلية ولارضاء أمريكا والدول الغربية، للحصول على مساعدات اقتصادية، فالعديد من القادة الأفارقة ينظرون الى الديمقراطية بمفهومها الليبرالي هي جزء من أيدلوجية الهيمنة على أفريقيا. وان معظم التجارب قد ارتدت ليس فقط إلى نقطة البداية، بل جلبت الارتداد معه

---

(1) باتريك هارمن وآخرون: القانون الدولي وسياسة المطالبين، تعريب، أنور مغيث، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، 1995، ص133.

(2) نفس المصدر، ص134.

الحروب الأهلية وشيوع الفوضى وعدم الاستقرار في جميع أرجاء القارة، على سبيل المثال ان 44 دولة أفريقية شهدت العنف السياسي بدأ من الجزائر الى السودان والسنغال وغينيا وبيساو، وانجولا وليبريا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو – برازفيل، والكنغو الديمقراطية، وسيراليون، والصومال وكينيا وجزر القمر وغينيا الاستوائية وراوند وبورندي ... الخ.

لذا يلاحظ ان التحول الديمقراطي الذي استهدف نقل النظم السياسية الأفريقية من نظام الحزب الواحد أو الحكم العسكري، الى نظام ديمقراطي بكل رموز ومفاهيم واليات الديمقراطية الغربية، أدى إلى تعميق الانقسام العرقي بقدر الإصرار على التعددية السياسية، فأصبحت الأحزاب الأداة الأساسية للتحول الديمقراطي، تقوم على مفاهيم عرقية، فما ان استقام الأمر للرئيس المنتخب حتى رفعت الشعارات العرقية وتحول الصراع من صراع على السلطة الى صراع على البقاء والتسيد على الآخرين، ولذلك عرفت أفريقيا ولاول مرة منذ بداية التسعينات عمليات واسعة لإبادة العرق، ونزوح جماعي واسع للاجئين والفارين من لهيب الحروب الأهلية، وشهدت أفريقيا لاول مرة في التاريخ ظاهرة الدولة التي تلجأ بكل مكوناتها من إقليم الى أخر كما حدث في راوندة اثر أحداث يوليو 1994[1].

ويشير تقرير منظمة الوحدة الأفريقية بان عدد الدول التي تعاني من حروب أهلية ونزعات بلغت في منتصف التسعينات (31) دولة على مستوى القارة، وان عدد اللاجئين وصل إلى سبعة ملايين لاجيء وعدد المشردين الى خمسة عشر مليون مشرد[2].

انظر الجدول رقم (3) اعداد اللاجئين في افرقيا

---

(1) د. عبد الله الاشعل: هموم القارة الأفريقية في القرن الجديد، جريدة الأهرام، العدد 41319، تاريخها 3 أبريل 2000.

(2) د. جميل مصعب محمود: الدور الأمريكي في أفريقيا، مصدر سابق، ص184.

جدول رقم (3) أعداد وتوزيع اللاجئين في أفريقيا

1	نزاع الصحراء الغربية *عدد اللاجئين في الجزائر	165000
2	الحرب الأهلية في ليبريا والاضطرابات في سيراليون: *عدد اللاجئين	1976680
	*عدد المرحلين داخل سيراليون	10000
	*عدد اللاجئين القادمين من ليبريا وسيراليون الى غينيا	411500
	*عدد اللاجئين القادمين من ليبريا وسيراليون الى ساحل العاج	119200
	*عدد اللاجئين القادمين من سيراليون الى ليبريا	103000
	عدد العائدين إلى ليبريا تحت حماية المفوضين العليا للاجئين HCA	251000
3	الحرب في انغولا *عدد اللاجئين	312200
	*عدد اللاجئين في زامبيا	149800
	*عدد اللاجئين في الكونغو	20600
	*عدد اللاجئين في جمهورية الكونغو الديمقراطية	13700
	*عدد اللاجئين في ناميبيا	2500
	*عدد اللاجئين في فرنسا والبرازيل	2900
4	النزاعات في بورندي وراوندا والحرب في الشرق زائير (سابقا) *عدد اللاجئين	1700660
	*عدد اللاجئين في رواندا القادمين من RDC	32300
	*عدد اللاجئين في رواندا المرحلين داخل البلاد	625000
	*عدد اللاجئين في بوروندي القادمين من RDC	23000
	*عدد اللاجئين المرحلين في داخل بوروندي	100000
	*عدد اللاجئين في تنزانيا	352100
	*عدد اللاجئين في جمهورية الكونغو RDC	55000

5	الحرب في القرن الأفريقي: *عدد اللاجئين	1465990
	*عدد القادمين من إرتريا إلى السودان	342300
	*عدد القادمين من السودان الى أوغندا	189800
	*عدد القادمين من الصومال الى جيبوتي	21600
	*عدد القادمين من الصومال والسودان الى أثيوبيا	254000
	*عدد القادمين من الصومال الى اليمن	57400
	*عدد القادمين من السودان ال جمهورية الكونغو الديمقراطية	31200
	*عدد القادمين من الصومال والسودان الى كينيا	212900
	*عدد العائدين الى الصومال تحت حماية HCR	155240

Source: Haut Commissariat des Nations Unies pour les Refugies (HCR) December 1999.

http://www.monde-iplomatique.Fr/Cartesafriqueefugies mdv51

ومن خلال ما تقدم يتضح ان فرض الديمقراطية السياسية على القارة الأفريقية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تهدف، الى ان الاخيرة تولي اعتبارات المصلحة القومية الأهمية الكبرى وليست الديمقراطية، وان سعيها لتحقيق الديمقراطية هو العمل على تشكيل نخب جديدة في أفريقيا مواليه للغرب عموماً وللولايات المتحدة بشكل خاص، إضافة لذلك من خلال سياساتها في القارة يتضح انها تركز على مناطق إقليمية معينة ودول معينة لتمارس دور القيادة في القارة مثل جنوب افريقيا في الجنوب ونيجريا والسنغال في الغرب وأثيوبيا في الشرق[1].

على الولايات المتحدة ان تدرك انه إذا استمرت في سياسات غض النظر عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والواقعية في أفريقيا، فان الديمقراطية الغربية سوف تفقد جاذبيتها وشعبيتها إضافة إلى ان المصالح الأمريكية سوف تتراجع في النهاية، ويبقى فقط السيطرة على أفريقيا. وفي هذا الحال، سوف تتجرأ المزيد

(1) حمدي عبد الرحمن، أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة اتجاه أفريقيا، مصدر سابق، الانترنيت.

والمزيد من الدول الأفريقية على ان تقول (لا) للولايات المتحدة، والرئيس مانـديلا يعتقد ان جنوب أفريقيا لها كل الحق في اختيار أصدقائها وليست ملزمة بأي حـال على التصرف وفق ما تراه الولايات المتحدة[1].

والحقيقة ان ما طرح في البحث عن (الديمقراطية) لا يعني بان على أفريقيـا ان تتخلى عن الديمقراطية. لا على العكس تماماً، ان غياب الديمقراطية يشكل أحد الأسباب الأساسية لعدم استقرار القارة، ان بإمكان الديمقراطية ان تساهم بفعالية من اجل محاربة الفقر وزواله، وإنهاء الحروب الأهلية التي ترزخ القارة تحت ثقلهـا، وهناك حجج كثيرة توكد هذه المقولة.

نلاحظ ان الجوع يستشري في الأجزاء التي تعصف بها الحروب في القـارة الأفريقية، الحروب الاثينية والحروب القبلية. وليس لهـذه الحـروب أي قاعـدة أيديولجية ولا حتى دينية. أنها نتيجة لا عدالة صارخة لتقسيم الخيرات الوطنيـة ان هذه الخيرات توزع بدون أية شفافية من قبل حاكم ما ليس فقط على أبناء منطقته، وانما على أبناء قبيلته واثنيته حتى وان كانت هذه القبيلة تشكل أقلية في هذه البلاد. ومع مرور الزمن أدركت الشعوب ان مشاكلهم وفقرهم هما نتيجـة سـوء الإدارة والتوزيع غير العادل للخبرات التي ساهموا في إنتاجها مع كل التضحيات ... لـذا وبغياب التداول الديمقراطي في السلطة السياسية، تندلع الحروب لتغير هذه الأنظمة بالقوة. وهنا يكمن السبب في تعدد الانقلابات العسكرية والحروب القبلية والأهليـة ... التي كان من نتيجتها: تدمير الكثير من الحياة البشرية وتدمير المـدن ونقـص غذائي ومجاعات وتهجير وزيادة استيراد الأسلحة الذي يفرغ خزينة الدولة ويرفـع الدين الخارجي للبلاد، هذا الوضع يعني من بين ما يعني تناقص الخدمات الأساسية التي تقدمها الدولة للمواطن الى الحد الأدنى، لذلك فان البديل يكمـن فـي البـديل الديمقراطي، وان الزعيم اذا تمتع بتأييد شعبي في بلاده لا يحتاج للتزلف الى القوى الأجنبية من اجل التربع على سدة السلطة السياسية وبالتالي لا يحتاج إلى تهريـب رؤوس الأموال الطائلة الموجهة لشراء الدعم السياسي الخارجي والرضا الأمريكي.

---

(1) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الانترنيت، مصدر سابق.

في الجانب الامني

ان موضوع حفظ السلام وإيقاف الحروب الأهلية في القارة (فمن بين اكثر من 30 حربا أهلية في العالم نجد ما يقارب من 15 منها تقع في أفريقيا) لـذا تعـددت المبادرات من داخل القارة وخارجها انتهت جميعها بالجمود فالمبـادرة الأمريكيـة ترجع الى عام 1996، واطلـق عليهـا مبـادئ مواجهـة الأزمـات الأفريقيـة (African Crisis Pesponse initative) ويهـدف مـشروع هـذه المبـادرة (ACRI) الى تكوين وحدات عسكرية وطنية بأعداد تقدر 12 ألف جندي(1).

وكان الدافع لهذه المبادرة، بان صناع القرار في الإدارة الأمريكية أيقنـوا ان التدخل المباشر للولايات المتحدة في المشاكل الأفريقية الداخلية، قد يؤدي إلى نتائج عكسية خاصة بعد تجربتها الفاشلة في الصومال ديـسمبر 1992، إضـافة الـى تجربتهم الفاشلة في ليبريا، عندما حاولوا إيصال (تـشارلزتالير) (زعـيم الجبهـة القومية الليبرالية) الى سدة الحكم الا ان تدخل قوات دول غرب أفريقيا بقيادة نيجريا حال دون إتمام المخطط الأمريكي.

هذه الدروس أدت الى تراجع الإدارة الأمريكية عن اتخاذ قـرارات بالتـدخل العسكري المباشر في صراعات أفريقية ومن ثم البحث عن طرق جديدة تخفيهـا، لهذه طرحت هذه المبادرة، وقدر المسؤولين التكلفة السنوية لقوة التـدخل بـــ 25 مليون دولار، وتزايد في حال نشرها إلى 40 مليون دولار أمريكي سنويا، وحقيقة لا يحتاج المرء إلى عناء لاثبات الهدف الأمريكي في توسيع نشاطه العسكري داخل القارة الأفريقية لتامين مصالح الولايات المتحدة أولا، ولمواجهة النفوذ الفرنـسي ثانيا، والعمل على محاصرة النظم غير الموالية لها ثالثا.

ومن خلال كل ما تقدم يتضح ان الطروحات الأمريكية في جوانبها المختلفـة الاقتصادية والسياسية والأمنية في أفريقيا، تهدف إلى خدمة المـصالح الأمريكيـة والاستفادة من الأسواق الأفريقية ونهب خيراتها. وهذا ما يدركه اغلب قادة أفريقيا في زمن العولمة والانترنيت ووسائل الاتصال الأخرى.

---

(1) الخضر عبد الرحمن: المبادرة الأمريكية في افريقيا، استعمار مهذب، الانترنيت.

من جانب اخر، هناك العديد من الطروحات والكتب التي الفهـا كتـاب مـن الولايات المتحدة، يذهبون بان مصير الرأسمالية هو التراجع والموت لان التركيـز الحاد للثروة سيؤدي الى الانهيار، أي انه كلما تركزت الثروة عـم الفقـر فكيـف تتعايش الديمقراطية مع احتكار الثروة. ان احتكار السلطة مع الاشتراكية أدى إلـى انهيار الاتحاد السوفيتي، كما ان تناقض الديمقراطية مع الاشتراكية أدى إلى انهيار الاتحاد السوفيتي، كما ان تناقض الديمقراطية مع احتكار الثروة سيقود إلى سـقوط الرأسمالية ولن تهنأ الرأسمالية طويلا وان نهايتها ستكون في عام 2010 كما ذكر الكاتب الأمريكي رافي بترا [1].

من جانب أخر، ان تنافس القوى الكبرى علـى أفريقيـا سـوف يتـصاعد، فالمطالبة الأمريكية تجاه أفريقيا سوف تصطدم مع قوى دولية أخرى موجودة فـي الأقاليم المجاورة، عندئذ من المتوقع ان تقوم القوى المعنية بهجوم مـضاد لكـي تحمي مصالحها الخاصة وخصوصاً المتعلقة بـدخولها فـي الـسوق الافريقيـة، ومشاركتها في موارده. لذلك فان إعادة ضبط السياسات الأفريقية من قبـل القـوى الغربية سوف تأتي بنتائج إيجابية وسلبية، فمن ناحية الاهتمام الذي سـوف توليـه لأفريقيا، يمثل إعادة اكتشاف لافريقيا سيساعد الدول الأفريقية في الحصول علـى منافع في راس المال، والتكنولوجيا، والإدارة المتقدمة وجميعها تحتاجهـا أفريقيـا بشدة في التنمية الاقتصادية، الدول الأفريقية يمكنها ان تتحول لتفعيـل دبلوماسـية متعددة وفي جميع الاتجاهات، بالتوقف عن ممارستها السابقة باتباع قـوة او كتلـة كبرى بعينها، وبعمل استغلال امثل للتناقضات والخلافات بـين القـوى الكبـرى والتسلل داخل تجمعات سياسية مختلفة، وذلك يؤدي الى فتح مجالات متسعة للأداء النفعي لسياستها الخارجية لتحقيق مصالحها الخاصة، ومـن الناحيـة الأخـرى ان التنافس بين القوى الكبرى على القارة الأفريقية ربما يؤدي إلى تكريس التنافـسات الاثنية والدينية إلى حد ما ويوجج صراعات جديدة، ومن ثم قد تنتج عنه آثار سلبية على استقرار الوضع السياسي والاقتصادي، ويبقى على الدول الأفريقية ان تبـذل جهود كبيرة لتصبح أقوى عبر وحدتها من خلال عملية التكامل في جميع المجالات فيما بينها، وخاصة في حالة تحقيق الإرادة السياسية، والوحدة السياسية بـين دول

(1) د. رافي بترا: بعد الشيوعية سقوط الراسمالية، ترجمة رجب بودبوس، دار الجماهير للنشر الاعلان، طرابلس، 1997.

القارة الأفريقية، لمواجهة السياسة الأمريكية والتي لا يهمها سوى مصالحها، ولا يهمها مصالح الشعوب ان جاعت او نكبت او تخلفت او مرضت،لا بل اكثر من ذلك هي على استعداد لاستخدم قوتها العسكرية وبدون شرعية دولية، وبحجج واهية وكاذبة ... للسيطرة على هذا البلد او ذاك ونهب خيراته، والسيطرة على مقدراته، وما عدوانها وغزوها واحتلالها للعراق بحجة اسلحة الدمار الشامل، في 20 -3- 2003، لافضل دليل إلى ما ذهبنا إليه ان ولادة الاتحاد الأفريقي في حالة نجاحه سيشكل ضربة قاسية للسياسة الأمريكية في القارة الأفريقية، وان وحدة أفريقيا قد تتحقق بفضل الوعي الإنساني المتزايد وتصميم الأفارقة أنفسهم، على استعادت كرامتهم وحقوقهم التي اغتصبت كثيرا في السابق.

وبالمناسبة فقد اتضحت ان السياسة الامريكية في العراق وهو احد بلدان الجنوب بانها قائمة على الكذب والتدليس والمراوغة، وليس من اجل تدمير اسلحة الدمار الشامل او نشر الديمقراطية، وكان الهدف منها نهب خيرات الشعب العراقي، ناهيك على ان هذا البلد يمتلك ثاني احتياطي نفطي على المستوى العالمي. وهذا درس لافريقيا وغيرها من البلدان النامية...

الخاتمة

بعد كل ماذكر، يتضح ان هناك تطورات في السياسة الأمريكية تجاه القارة الأفريقية سواء في ظل الحرب الباردة او بعدها، ففي المرحلة الأولى (القطبية الثنائية) وبحكم وجود القوى الاستعمارية الأوربية في معظم دول القارة، فان الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن راغبة في الحلول محلهم معتبرة ذلك في صالحها من حيث تخفيض العبء عنها وانشغالها الجدي بالصراع مع عدوها الأساسي الاتحاد السوفيتي على المستوى العالمي، ولكن هذا لايعني انصرافها كليا عن مشاكل القارة، فقد ركزت وبحكم عوامل الصراع مع المعسكر الاشتراكي على ثلاثة مناطق أساسية هي: النزاع الأثيوبي الصومالي، والنزاع في انغولا (زائير) سابقا، إضافة إلى دول شمال القارة وخاصة مصر (اتفاقيات كامب ديفيد).

وكانت أهدافها الرئيسية في تلك الحقبة زعزعة استقرار الدول المتحالفة مع المعسكر الاشتراكي وحثها على الدخول في المعسكر الغربي مستخدمة أسلوب (الترغيب والترهيب)، وحث الدول الأفريقية على تبني القيم الديمقراطية الليبرالية، والاستفادة بالدرجة بالأساس من الموارد الأولية الأفريقية، وكسب أصوات الدول الأفريقية في المنظمة الدولية، وتقديم العون المادي والعسكري للدول المتحالفة معها.

وبعد المتغيرات الدولية الجديدة، يلاحظ تطور في السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا، لاسيما وان أوربا منشغلة في تثبيت الاتحاد الأوربي، وروسيا مهتمة بمشاكلها الداخلية المستعصية، وانطواء الصين على نفسها لتعزيز اقتصادها، وكذا الحال بالنسبة لليابان.إضافة إلى كل ماذكر استطاعت الولايات المتحدة ان تسخر كل من مجلس الأمن، والمنظمات المالية، خدمة لمصالحها الإستراتيجية. لذا كانت أهداف السياسة الأمريكية في هذه المرحلة التأكيد على تبني الدول الأفريقية الليبرالية الديمقراطية بشقيها (السياسي والاقتصادي)، مستخدمة وملوحة بسياسة (العصا والجزرة)، وكانت نتيجة ذلك ان اغلب الدول الأفريقية قامت بانتخابات في دولها، للحصول على المساعدات الأمريكية والغربية، وليس أيمانا بالديمقراطية واقتصاد السوق، وكانت من أهدافها أيضا التأكيد على آلية تعزيز (التجارة والاستثمار) مع دول القارة للاستفادة من مواردها الأولية الهائلة المعدنية

والزراعية وخاصة النفط. إضافة إلى محاربة الإرهاب، وتـدمير أسـلحة الـدمار الشامل، والعمل على أبعاد النفوذ الفرنسي من القارة.

أما الوسائل فيمكن أدراجها بتقديم الولايات المتحدة القروض والمعونات للدول الأفريقية، إضافة إلى سياسة التدخل كوسيلة لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية.

وكانت الدبلوماسية من الآليات المهمة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية الأمريكية في أفريقيا والتي بدأت بالتحديد في عام 1994، عندما قام عدد من المسؤولين الكبار في الإدارة الأمريكية لزيارة أفريقيا، منهم (وارين كريستوفر) وزير الخارجية الأمريكي في عهد (كلنتون)، واعقبت هذه الزيارة زيارة (أو لبريت) الى منطقة البحيرات العظمى، ثم جاءت زيارة الرئيس الأمريكي (بيل كلنتون) بنفسه وقد قام بزيارة ست دول أفريقية هي كل من غانا، اوغنده،جنوب أفريقيا، بوتسوانا، السنغال، وراوند، للفترة من22 مارس الى 2 أبريل عام 1998. وصرح انه (ان الأوان لوضع أفريقيا جديدة على خارطتنا). وفي عهد بوش فقد قام وزير خارجيته (كولن بأول) بزيارة عدة بلدان أفريقية في عام 2001، وفي عام 2003 قام (بوش) بزيارة أفريقيا والى نفس الدول التي زارها الرئيس كلنتون، موكدا على تشجيعه للدول الديمقراطية، بمحاربة الإرهاب. ان دبلوماسية القمة وزيارة المسؤولين الأمريكيين للقارة، تعني العمل بشكل جدي للهيمنة على موارد القارة الأفريقية وأسواقها الواعدة، في عالم أضحى التنافس الاقتصادي يمثل الأولية في سياسات الدول الكبرى للسيطرة والهيمنة على موارد دول الجنوب، بشعارات وطروحات واليات وادعاءت بل وحتى احتلالات عسكرية مباشرة كما حدث في أفغانستان والعراق.

اما عن التنافس الأمريكي الأوربي في القارة، فنجد ان الدول الأوربية التـي كانت تستعمر القارة الأفريقية، تحبذ بل وتعمل وبكل إمكانياتها ان تبقـى منـاطق نفوذها السابقة تحت سيطرتها، وهذا يفسر التشدد الفرنسي في التمسك بالمستعمرات الفرانكفونية، في الوقت الذي تعمل إدارة واشنطن علـى إخراجهـا منهـا وبكـل الوسائل، أنها حرب اقتصادية بين حلفاء ألامس، وان بريطانيا هي الأخرى ترفض ان ينافسها أحد في مستعمراتها السابقة، وابقاء دولها تحت مظلة دول الكومنولـث البريطاني وان لا تخسر المزيد منها، وكذا الحال بالنسبة الى إيطاليا وألمانيا التـين

لديهما مصالح اقتصادية واسعة في القارة الأفريقية. كل هذا يصور للمرء وكان الاستعمار قد عاد بصيغ وأساليب جديدة تبقي الأغنياء اكثر غنى والفقراء اشد فقرا.

اما إسرائيل وبالرغم من انها تؤيد بشدة السياسة الأمريكية في القارة، الا أنها تعرف كيف تنتهز الفرصة لمصالحها بالدرجة الأساس، لذا تعمل حثيثا على هجرة اليهود الفلاشا الى إسرائيل، واصبحت تمثل الدولة الكولونيالية الصغرى في تعاملها مع الدول الأفريقية من حيث إمدادها بالسلاح والخبرات المدنية والتحالف مع من يخدم مصالحها الإستراتيجية.

أما أهم التحديات التي تواجه السياسة الأمريكية في أفريقيا فقد ركزنا على (الاتحاد الأفريقي) في حالة نجاحه، لاسيما وان الأفارقة بحاجة ماسة الى إرادة سياسة تخدم الأفارقة، والى تعاون اقتصادي بين الدول الأفريقية، والعمل حثيثا من اجل إيقاف الحروب الأهلية والمجاعة والأمراض، كل ذلك من اجل ان تصبح القارة كقوة اقتصادية كبيرة، ويتعامل معها كطرف من أطراف القوة، في عالم التكتلات الاقتصادية العملاقة اليوم.

كما ان توطيد العلاقات العربية – الأفريقية، والتي تمتد جذورها تاريخيا،يمكن ان تساهم مساهمة جادة في ان تمثل تحديا للسياسة الأمريكية في القارة، في حالة ترسيخ العلاقات بينهما، في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية والثقافية، على أسس تخدم مصالح كل من الطرفين العربي والأفريقي، لاسيما وان 65 % من الشعب العربي يعيش في أفريقيا، وان ثلثي الأراضي العربية موجودة في أفريقيا أيضا.

اما عن مستقبل السياسة الامريكية في القارة، فبعد ان طبقت اغلب الدول الافريقية الطروحات الامريكية بتطبيق (الديمقراطية واقتصاد السوق) في دولها وكانت النتيجة اشاعة الحروب الاهلية والفوضى وعدم الاستقرار السياسي واصبحت الاحزاب السياسية تتخندق حول مفاهيم عرقية وقبلية ودينية مما ادى الى ان يصبح عدد المشردين 15 مليون مشرد و7ملايين من القتلى.

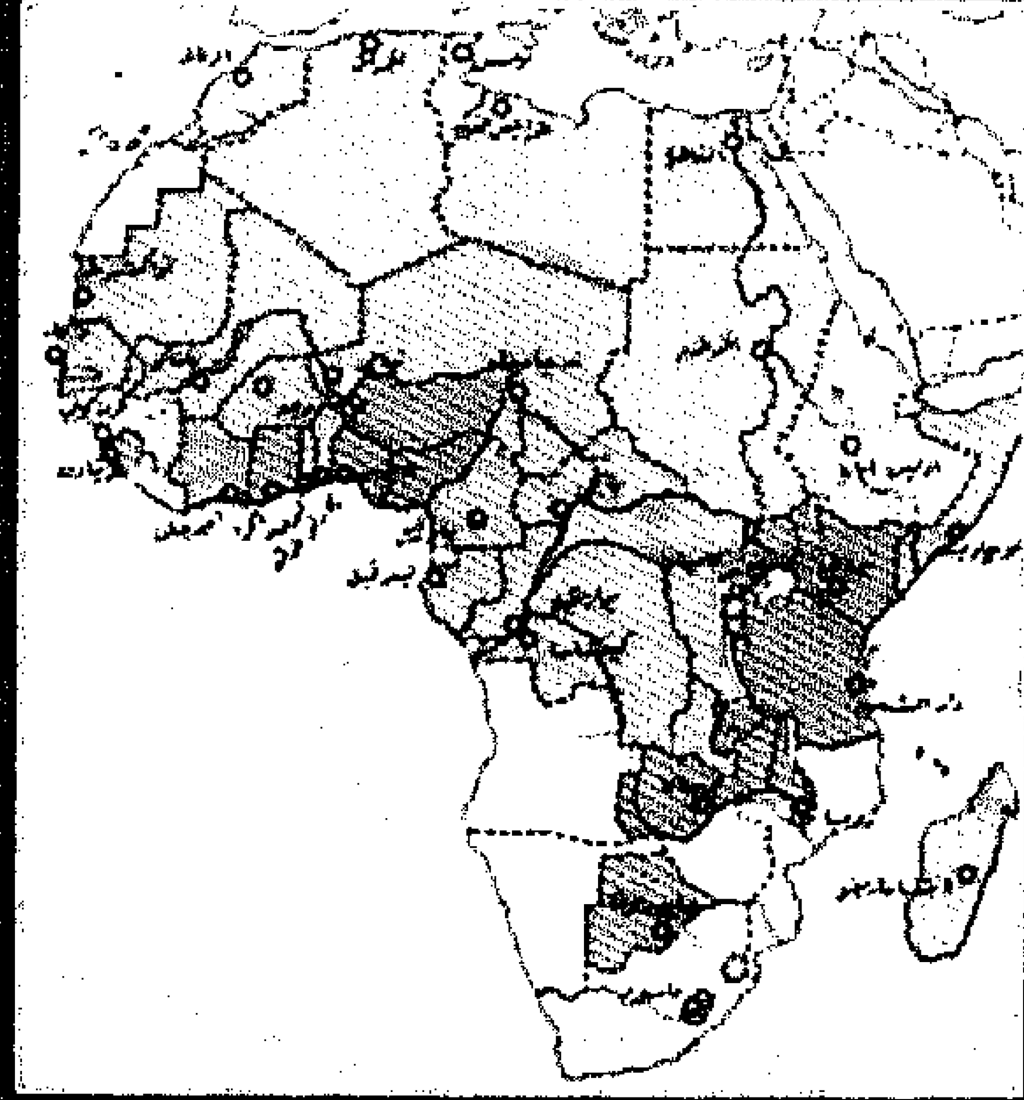
وفي الجانب الاقتصادي ارتفعت المديونية الخارجية الافريقية لتصل الى 350 مليار دولار عام 2000، وانخفض حجم الاستثمارات الخارجية وتراجع متوسط

دخل الفرد الافريقي بشكل تراجعي. ومع كل هذا يتضح ان الخطابات والشعارات التي ترفعها امريكا حول الحرية والديمقراطية واقصاد السوق، ما هي الا ادوات لخدمة مصالحها الاستراتيجية ونهب خيرات بلدان الجنوب ومنها افريقيا.

وتجربة العراق واحتلاله بحجة اسلحة الدمار الشامل وتطبيق الديمقراطية واقتصاد السوق فيه افضل دليل ملموس على الصعيد العملي، وكذا الحال بالنسبة الى افغانستان بحجة محاربة الاهاب، لذا اصبحت السياسة الامريكية في هذين البلدين تخدم الانتخابات الامريكية ومصالحها القومية، وبالتالي لانعتقد بأنها ستعطي اهمية استثنائية لمناطق اخرى في العالم.

ونختتم هذا البحث بالقول ان انهيار الاتحاد السوفيتي كان بسبب عدم تعايش الاشتراكية مع الدكتاتورية، من جانب اخر تكون من الصعوبة ان تتعايش الديمقراطية مع الاحتكار في الغرب، لذا لايستبعد كما انتهى عصر الامبراطورية السوفيتية، انتهاء عصر الامبراطورية الامريكية والسياسة الامريكية القائمة على النهب والاستغلال ومعاناة الشعوب في العالم الثالث ومنها افريقيا على وجه الخصوص.

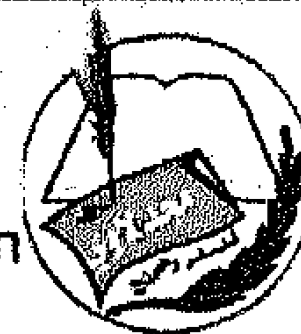
تطورات
السياسة الامريكية
تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية



ISBN 9957-02-212-1


9 950007 022127

Dar Majdalawi Pub. & Dis.
Telefax: 5349497 - 5349499
P.O.Box:1758 .Amman.11941- Jordan



دار مجدلاوي للنشر والتوزيع
تليفاكس: ٥٣٤٩٤٩٧ - ٥٣٤٩٤٩٩
ص.ب ١٧٥٨ .عمان . ١١٩٤١- الأردن

E-mail: customer@majdalawibooks.com
www.majdalawibooks.com